المجلد الأول | العدد الثاني | يناير 2023

# المجلة المصرية للدراسات الاستراتيجية

تقديم
د. خالد عكاشة
ملف القمة الأمريكية الأفريقية
مقدمة الملف
د. محمد كمال
الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا جنوب الصحراء: السياق، المضمون، التداعيات
د. أحمد أمل
الولايات المتحدة الأمريكية ومنافسة القوى العظمى في أفريقيا
عمرو عبد العاطي
حصاد القمة الأمريكية الأفريقية الثانية... قضايا متشابكة وفرص واعدة وتحديات قائمة
نسرين الصباحي
دراسات
القمة الصينية العربية الأولى: الدلالات والفرص وآفاق المستقبل
د. هدير طلعت سعيد
السياسة الصينية تجاه استراتيجية إعادة التوازن الأمريكية
د. دانة علي العنزي
تنافس القوى الكبرى في أمريكا اللاتينية والكاريبي: الأهداف والأدوات ومحددات المستقبل
د. صدفة محمد محمود
التدخل التركي في ليبيا في ضوء ما يسمى بـ «العثمانية الجديدة»
سحر عبد الرحيم
ندوة العدد
«الوطن العربي في عالم متغير»
جلسة حوارية مع الأمين العام لجامعة الدول العربية
معالي السفير/ أحمد أبو الغيط
مراجعة الكتب
الأساس الفكري للتنافس الأمريكي الصيني: مراجعة لكتب أساسية
د. محمد كمال

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
ECSS

# المجلة المصرية للدراسات الاستراتيجية

يصدرها المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

---

المدير العام: د. **خالد عكاشة**

المستشار الأكاديمي: د. **عبد المنعم سعيد**

---

رئيس التحرير د. **محمد كمال**

مدير التحرير د. **أحمد أمل**

إخراج فني: إسلام علي

السنة الأولى العدد الثاني يناير 2023

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

ISSN-2812-6416

# المحتويات


**تقديم** 5
د. خالد عكاشة

**القمة الأمريكية الأفريقية:**

**مقدمة الملف** 9
د.محمد كمال

**الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا جنوب الصحراء: السياق، المضمون، التداعيات** 13
د.أحمد أمل

**الولايات المتحدة الأمريكية ومنافسة القوى العظمى في أفريقيا** 25
عمرو عبد العاطي

**حصاد القمة الأمريكية الأفريقية الثانية... قضايا متشابكZة وفرص واعدة وتحديات قائمة** 43
نسرين الصباحي

**دراسات:**

**القمة الصينية العربية الأولى: الدلالات والفرص وآفاق المستقبل** 67
د. هدير طلعت سعيد

**السياسة الصينية تجاه استراتيجية إعادة التوازن الأمريكية** 91
د. دانة علي العنزي

**تنافس القوى الكبرى في أمريكا اللاتينية والكاريبي: الأهداف والأدوات ومحددات المستقبل** 115
د. صدفة محمد محمود

**التدخل التركي في ليبيا في ضوء ما يسمى بـ «العثمانية الجديدة»** 133
سحر عبد الرحيم

**ندوة العدد:**

**«الوطن العربي في عالم متغير»** 163
**جلسة حوارية مع الأمين العام لجامعة الدول العربية معالي السفير/ أحمد أبو الغيط**

**مراجعة الكتب:**

**الأساس الفكري للتنافس الأمريكي الصيني: مراجعة لكتب أساسية** 179
د. محمد كمال

تقديم

# المجلة المصرية للدراسات الاستراتيجية

في ظل ما يمر به العالم الآن من تفاعلات معقدة في اتجاهات متباينة، بات من الضروري العمل على استكشاف هذا المشهد المعقد من زوايا متعددة، ومحاولة استشراف مستقبله. ومع استمرار حالة اللا يقين وتعدد الشواهد على ترجيح الواقع للسيناريوهات الأقل توقعًا والأكثر صعوبة، رأى المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية أهمية تقديم إصدار نوعي جديد للقراء والمتابعين يحمل اسم «**المجلة المصرية للدراسات الاستراتيجية**».

ويلبي هذا الإصدار الحاجة الماسة للمعالجات المتخصصة العميقة، **وهو ما تبرز أهميته نتيجة اعتبارين: أولهما** الفائدة المتحققة من توفير منصة للكتابات الرصينة في مجال الدراسات الاستراتيجية، كحقل بيني يشكل نقطة التقاء بين العديد من التخصصات الأكاديمية المهمة، كالعلوم السياسية والعلاقات الدولية ودراسات الصراع والسلام والاقتصاد الدولي والعلوم العسكرية، فضلًا عن أهمية الدراسات الاستراتيجية في الاستشراف بعيد المدى للمستقبل

وتحولاته، واتساع نطاقها الجغرافي الذي يشمل كافة التفاعلات المؤثرة على المستوى العالمي. **أما الاعتبار الثاني**، فيتعلق بالمساهمة التي يحرص المركز على تقديمها في إثراء النشر العلمي، من خلال دورية محكمة تجمع في هيئتها الاستشارية وقائمة كُتابها كذلك مساهمين من مختلف دول العالم، وذلك بما يساعد على بناء شبكة واسعة وفعالة تقوم على التواصل المستدام وتبادل الأفكار والتصورات بشأن القضايا المختلفة ذات الأبعاد الاستراتيجية.

وقد ارتأى **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية** تبني تقسيم متنوع لأعداد المجلة التي تصدر فصليًا بداية من أكتوبر 2202؛ بحيث يتصدر كل عدد مجموعة من الدراسات المعنية بأحد الملفات الخاصة ذات الأهمية النوعية، وفق ما تفرضه المستجدات الدولية، يعقبه قسم الدراسات المحكمة التي تغطي طيفًا واسعًا من القضايا الموضوعية والنطاقات الجغرافية، فضلًا عن الدراسات التي تقوم على عرض ومتابعة التطورات على مستوى الاتجاهات النظرية كما عبر عنها الإنتاج العلمي الأحدث حول العالم.

**وختامًا**، يتطلع **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية** إلى أن يشكل هذا الإصدار الجديد قيمة مضافة للدراسات الاستراتيجية في مصر والعالم العربي، كما يتطلع أيضًا إلى أن يشكل الإصدار نافذة إضافية للباحثين في مجال الدراسات الاستراتيجية، سعيًا لتشكيل مجتمع علمي نشط وفعال يساهم في إثراء عمليات صنع القرار الاستراتيجي بصورة جادة وفعالة.

**د. خالد عكاشة**

مدير المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

# ملف العدد

ملف العدد

# القمة الأمريكية الأفريقية

**د. محمد كمال**

أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

وعضو الهيئة الاستشارية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية الاستراتيجية

استضافت العاصمة الأمريكية واشنطن قمة قادة الولايات المتحدة وأفريقيا في الفترة من 13إلى 15 ديسمبر، وبمشاركة الرئيس جو بايدن وما يقرب من خمسين من القادة الأفارقة. القمة الأفريقية الأمريكية تُعد الثانية بعد القمة الأولى التي عُقدت عام 2014، بضيافة رئيس الولايات المتحدة الأسبق، ذي الأصول الأفريقية، باراك أوباما.

الدوافع الأمريكية لاستضافة القمة، وبعد انقطاع لمدة ثمانية أعوام، ارتبطت بتبني الإدارات الأمريكية المتعاقبة، بدءًا من إدارة باراك أوباما، لاستراتيجية تقوم على فكرة «عودة التنافس بين القوى الكبرى»، أي التنافس بين الولايات المتحدة وكل من الصين وروسيا. وبالتالي بدأت الولايات المتحدة في النظر بقلق كبير للنفوذ المتزايد لهاتين الدولتين في أفريقيا. واتضح لإدارة بايدن أن الصين أصبحت الشريك التجاري الأكبر للعديد من الدول الأفريقية، ومثل حجم التجارة الصينية مع القارة الأفريقية عام 2021 حوالي 261 مليار دولار، مقارنة بـ64 مليار دولار،

هي حجم التجارة الأمريكية مع القارة الأفريقية، بالإضافة إلى امتداد الاستثمارات الصينية في مجالات مثل الطاقة والبنية التحتية. واستطاعت الصين ترجمة هذه الاستثمارات الاقتصادية إلى نفوذ دبلوماسي تمثل في انعقاد قمة أفريقية صينية كل ثلاث سنوات، بالإضافة إلى المساندة التصويتية الأفريقية للمواقف الصينية في العديد من المحافل الدولية.

ورغم قيام الحكومة الأمريكية بإطلاق تحذيرات للدول الأفريقية حول ما وصفته بالنوايا الحقيقية للصين في أفريقيا، ومخاطر الدخول معها في شراكات اقتصادية قد تنتهي بديون ثقيلة أو سيطرة صينية على البنية التحتية الأفريقية، فإن معظم الدول الأفريقية لم تستجب لهذه التحذيرات نظرًا لحاجتها للاستثمارات الصينية، وفي غياب أي بديل أمريكي لتمويل مشروعات بديلة أو الدخول في شراكات تنموية مع أفريقيا في مرحلة ما قبل القمة الأمريكية الأفريقية الثانية.

واكتشفت الولايات المتحدة أيضًا أن روسيا استطاعت هي الأخرى دعم نفوذها في عدد من الدول الأفريقية من خلال التعاون العسكري وصادرات السلاح. ونظمت روسيا قمة مع الدول الأفريقية عُقدت في مدينة سوتشي في أكتوبر 2019، ومن المقرر أن تُعقد القمة الروسية الأفريقية التالية في 2023. ورفضت الكثير من الدول الأفريقية إدانة روسيا، وتبنت موقفًا محايدًا تجاه الأزمة الأوكرانية.

كما اتضح للولايات المتحدة أن نفوذ حلفائها الغربيين في أفريقيا، مثل فرنسا وبريطانيا، قد تضاءل بشكل كبير، ولم يعد قادرًا على ملء فراغ الغياب الأمريكي، أو موازنة تصاعد النفوذ الصيني أو الروسي بالقارة الأفريقية.

الدافع الآخر لاستضافة الولايات المتحدة للقمة، يتعلق بمراجعات في الرؤية الأمريكية للقارة الأفريقية؛ فبعد سنوات من النظر إلى أفريقيا على أنها تفتقد الأهمية الاستراتيجية، وتمثل مجموعة من المشاكل تُعد عبئًا على أي ارتباط أمريكي بالقارة، نجد أن الولايات المتحدة في ظل إدارة بايدن بدأت تنظر لأفريقيا على أنها تمثل «فرصة وليست مشكلة». وبدأ الحديث عن الإمكانيات الاقتصادية الضخمة للقارة بالإضافة إلى رصيدها من مخزون المعادن النادرة وذات الأهمية في الصناعات الاستراتيجية، وما تملكه من غابات واسعة يعول عليها في مواجهة التحديات البيئية الكونية، بالمساهمة في امتصاص الانبعاثات الملوثة للبيئة. بالإضافة لما ذكره

وزير الخارجية الأمريكي بلينكن من أنه بحلول عام 2050 سيكون واحد من كل أربعة أشخاص على هذا الكوكب أفريقيًّا، وأنهم «سيحددون المصير ليس فقط لهذه القارة بل مصير العالم».

يضاف لذلك رغبة الرئيس الأمريكي جو بايدن في أن يبدو مختلفًا عن سلفه دونالد ترامب فيما يتعلق بالدور القيادي الأمريكي في العالم، فبعد أربع سنوات رفع فيها الرئيس السابق ترامب شعار «أمريكا أولًا»، جاء الرئيس بايدن بسياسة استعادة الدور الأمريكي في العالم، وتعزيز مصداقية الولايات المتحدة بين أصدقائها وحلفائها. وبعد أن تحرك بايدن في أوروبا وآسيا وغيرهما من مناطق العالم استنادًا لهذا التوجه، جاء الوقت لأن يمتد إلى أفريقيا متمثلًا في هذه القمة التي تتبنى هدف استعادة الشراكة مع القارة الأفريقية.

ولم يمكن أيضًا إغفال دافع آخر لانعقاد القمة بواشنطن، يتعلق باستعداد الرئيس بايدن لإعلان ترشحه لفترة ثانية لانتخابات الرئاسة الأمريكية، وما يرتبط به من مخاطبة كتل انتخابية متعددة، وكانت استضافته للقمة الأفريقية الأمريكية تستهدف توجيه رسالة إلى الكتلة الانتخابية من الأمريكيين ذوي الأصول الأفريقية، والذين يشكلون جزءًا أساسيًّا من القاعدة الانتخابية لمرشحي الحزب الديمقراطي، وساهموا بشكل كبير في وصوله إلى البيت الأبيض في الانتخابات الرئاسية السابقة.

أما بالنسبة للدول الأفريقية، فقد تراوحت دوافعها للمشاركة في القمة ما بين اختبار صدق النوايا الأمريكية ومدى المصداقية في التعاون مع أفريقيا، والسعي للاستفادة من أجواء التنافس بين القوى الكبرى لتحقيق مصالحها الخاصة، أي الانفتاح على التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة ولكن دون التخلي بالضرورة عن التعاون مع الصين. بالإضافة للنظر للقمة على أنها فرصة لطرح قضاياها المتعلقة بالأمن والصراعات والغذاء والمناخ وغيرها.

القمة أسفرت عن عدد من المبادرات للتعاون مع أفريقيا، أعلنها البيت الأبيض في 15 ديسمبر 2022، وأهمها: التخطيط لاستثمار ما لا يقل عن 55 مليار دولار في القارة الأفريقية على مدى السنوات الثلاث المقبلة. وإنشاء منصب ممثل رئاسي خاص لتنسيق الجهود بشأن تنفيذ مبادرات القمة. وأعلن الرئيس بايدن عن نيته تسمية السفير جوني كارسون، مساعد وزير الخارجية السابق للشؤون الأفريقية، لهذا المنصب. كما تم الإعلان عن مبادرات أخرى، منها توفير أكثر من مائة مليون دولار لتوسيع مبادرة القادة الأفارقة الشباب بهدف دعم الابتكار والتميز للشباب الأفارقة، ودعم الولايات المتحدة للاتحاد الأفريقي للانضمام إلى

مجموعة العشرين كعضو دائم، وإعلان مؤسسة تمويل التنمية الدولية الأمريكية (DFC) عن استثمارات جديدة بقيمة 369 مليون دولار في جميع أنحاء أفريقيا في مجالات الأمن الغذائي والبنية التحتية للطاقة المتجددة والمشاريع الصحية، ودعم مبادرة التحول الرقمي مع أفريقيا (DTA) لتوسيع الوصول الرقمي ومحو الأمية عبر القارة من خلال استثمار أكثر من 350 مليون دولار. كما أعلنت الإدارة الأمريكية عن نيتها لاستثمار 1,33 مليار دولار سنويًا من 2022 إلى 2024 لسد الفجوة في العاملين بقطاع الصحة بالقارة. وأعلنت حكومة الولايات المتحدة والاتحاد الأفريقي عن شراكة استراتيجية للتحول لأنظمة غذائية مرنة وأسواق متنوعة لسلاسل التوريد. وأعلن الرئيس بايدن عن مليارَي دولار من المساعدات الإنسانية الطارئة الجديدة لأفريقيا، وعن خطط الولايات المتحدة لتوفير أكثر من 150 مليون دولار في شكل تمويل جديد، لمعالجة التكيف مع المناخ وتحفيز الاستثمار في البنية التحتية للطاقة النظيفة في أفريقيا.

والواقع أن استضافة واشنطن للقمة الأمريكية الأفريقية الثانية، والمبادرات التي أعلنتها إدارة الرئيس بايدن في ختام القمة، تمثل نقطة تحول في سياسة الولايات المتحدة تجاه القارة الأفريقية، رغم أن المساهمات المالية المرتبطة بالمبادرات الأمريكية تُعد متواضعة، ولن تلبي الاحتياجات التنموية المتزايدة لأكثر من خمسين دولة أفريقية، كما أن أغلب هذه المساهمات ترتبط بموافقة الكونجرس الأمريكي، ولا يوجد ضمان لاستمرار هذه المبادرات أو تمويلها إذا تغيرت الإدارة في البيت الأبيض أو الأغلبية الحزبية في الكونجرس. وبالتالي فإن استعادة مصداقية الولايات المتحدة في القارة الأفريقية سوف ترتبط بتنفيذ هذه المبادرات في أرض الواقع، ومدى استمرارها في المستقبل.

ويتضمن ملف هذا العدد حول القمة الأمريكية الأفريقية، عددًا من الدراسات الهامة التي تتناول مضمون ونتائج هذه القمة، والسياسة الأمريكية في أفريقيا بشكل عام، وهي الدراسات التالية:

1. **الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه دول أفريقيا جنوب الصحراء.**
2. **الولايات المتحدة الأمريكية ومنافسة القوى العظمى في أفريقيا.**
3. **حصاد القمة الأمريكية الأفريقية الثانية... قضايا مُتشابكة وفرص واعدة وتحديات قائمة.**

ملف العدد

# الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا جنوب الصحراء

## السياق، المضمون، التداعيات

**د. أحمد أمل**

أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الدراسات الأفريقية العليا في جامعة القاهرة،
ورئيس وحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في السابع من أغسطس من عام 2022، تم إصدار الاستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا جنوب الصحراء[1]، والتي مثلت أولى الوثائق الصادرة عن إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن، والتي تعبر عن توجهاته نحو القارة الأفريقية. ومما زاد من أهمية هذه الوثيقة صدورها في خضم حراك دبلوماسي وعسكري أمريكي مكثف شهدته القارة الأفريقية عبرسلسلة من زيارات المسؤولين رفيعي المستوى، وعلى رأسهم وزير الخارجية أنتوني بلينكن. وبجانب الأهمية الكبرى التي أكسبها السياق الدولي والقاري لهذه الوثيقة بما يشهده العالم من أعلى حالات الاستقطاب بين القوى الدولية الكبرى منذ نهاية الحرب الباردة، جاء ما حملته الوثيقة ذاتها من مقاربات جديدة ليزيد من أهميتها في استشراف مستقبل الحركة الأمريكية في أفريقيا في الفترة القادمة. وتسعى هذه الورقة أولًا للتعرف على السياق المحيط بعملية صياغة وإطلاق الاستراتيجية

الأمريكية تجاه أفريقيا جنوب الصحراء، ثم قراءة مضمونها بصورة معمقة من حيث المبادئ والأهداف والأدوات، قبل تناول أبرز التداعيات والانعكاسات المترتبة على صدور هذه الوثيقة.

## أولًا: السياق والدلالات

حملت الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا جنوب الصحراء، عددًا من الدلالات المهمة يتعلق بعضها بالتوقيت، ويتعلق البعض الآخر بآلية الإعلان والسياق المحيط بها، وذلك على النحو التالي:

### 1. الآلية رفيعة المستوى لإصدار الاستراتيجية

تعكس آلية إصدار الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا جنوب الصحراء، العديد من المظاهر التي تؤكد بذل إدارة الرئيس جو بايدن جهدًا واضحًا لتجاوز التراجع الذي شهدته العلاقات الأمريكية الأفريقية خلال ولاية الرئيس السابق دونالد ترامب. فعلى سبيل المثال، لم تصدر إدارة ترامب أي وثيقة تتعلق بتوجهاتها نحو أفريقيا إلا من خلال الخطاب الذي ألقاه جون بولتون مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي السابق في ديسمبر 2018 في مؤسسة هريتدج Heritage Foundation، والذي وضع خطوطًا عريضة لاستراتيجية أمريكية في أفريقيا غلب عليها الطابع التقليدي؛ إذ تضمنت الإشارة لثلاث مصالح أمريكية فقط في أفريقيا، هي على الترتيب: تعزيز الروابط التجارية، ومحاربة التطرف والإرهاب، والتوظيف الفعال للمساعدات الأمريكية. وعلى العكس من ذلك، صدرت الوثيقة الجديدة لعام 2022 عن البيت الأبيض وجاءت على قدر كبير من التفصيل وتفسير التحولات الضرورية التي تبنتها إدارة بايدن في علاقاتها مع الدول الأفريقية، وشرح الفلسفة العامة للتغيرات التي تم تبنيها.[2]

### 2. الاهتمام بالضبط الدقيق للنطاق الجغرافي للاستراتيجية

على العكس من العديد من الوثائق الأمريكية السابقة التي طرحت تصورًا لعلاقات الولايات المتحدة بالقارة الأفريقية بصورة شاملة، اقتصرت الوثيقة الجديدة وفق عنوانها على دول أفريقيا جنوب الصحراء، متجنبة تضمين دول الشمال الأفريقي، والتي تفضل الولايات المتحدة أن تؤسس لعلاقاتها بها في أطر جغرافية أخرى تتصل في المقام الأول بالشرق الأوسط وبجنوب البحر المتوسط. لكن هذه المعالجة لم تعنِ تفضيل الولايات المتحدة الفصل الكامل

بين شمال القارة الأفريقية وجنوبها؛ حيث نصت على استهداف السياسة الأمريكية تجاوز «الحدود البيروقراطية المصطنعة» بين شطري القارة الأفريقية، من خلال تبني مقاربة جغرافية تتجاوز الحواجز التقليدية. ويعكس هذا الضبط الدقيق للنطاق الجغرافي لاهتمام وتركيز الوثيقة، تبني تصورات أكثر تعقيدًا وإحكامًا قد تدفع الولايات المتحدة لإحداث قدر من التباين على مستوى الأدوات لكي تكون أكثر ملاءمة لشمال القارة الأفريقية أو جنوبها، حتى بالرغم من الثبات النسبي في الأهداف الاستراتيجية.

## 3. التحركات المتزامنة على مستوى وضع السياسات وتنفيذها

اقترن إصدار الاستراتيجية الأمريكية الجديدة بخطوات متسارعة على أرض الواقع، وهو ما أكد الحرص الأمريكي على تعزيز الشراكة مع الدول الأفريقية؛ حيث واكب إصدار الوثيقة الإعلان عن الزيارة الميدانية الثانية لوزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن للقارة الأفريقية، وهي الزيارة التي شملت ثلاثة من الدول التي تُعد من الحلفاء الرئيسيين للولايات المتحدة في أفريقيا جنوب الصحراء، وهي على الترتيب: جنوب أفريقيا والكونغو الديمقراطية ورواندا. وقد شهدت زيارة بلينكن الاتفاق على تطوير التنسيق الأمني والسياسي، وتعزيز العلاقات التجارية مع الدول الثلاث، كمدخل لإحراز تطور ملموس على مستوى العلاقات الأمريكية الأفريقية وفق منطق الشركاء المتساوين، في محاولة لإعادة العلاقات القوية التي تربط الولايات المتحدة بالأقطاب القارية الأفريقية لمعدلات نشاطها السابق.[3]

كذلك جاء إصدار الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا جنوب الصحراء بعد ثلاثة أيام فقط من زيارة للسفيرة ليندا توماس-جرينفيلد، سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، إلى كل من أوغندا وغانا والرأس الأخضر، في زيارة شهدت تأكيد الجانب الأمريكي على تقديم الدعم للدول الأفريقية في مجالات الأمن الغذائي والصحي والاستجابة الفعالة للتطورات الدولية بما تفرضه من تحديات اقتصادية واجتماعية على القارة الأفريقية.[4]

## 4. تنسيق الزيارات الميدانية الدبلوماسية والعسكرية

سبق إصدار الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا جنوب الصحراء وجولة بلينكن الأفريقية، عدد من التحركات الأمريكية المهمة على مستوى العلاقات العسكرية والأمنية

مع الدول الأفريقية. ففي مايو الماضي قام الجنرال ستيفن تاونسند، القائد السابق للقيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا (أفريكوم)، بجولة موسعة شملت كلًّا من جيبوتي والصومال وكينيا ورواندا وأنجولا، التقى خلالها بكبار المسؤولين السياسيين والعسكريين في الدول الخمس، بما أكد الحضور الأمريكي القوي على المستوى العسكري في القارة الأفريقية، وذلك في ظل تصاعد التنافس مع قوى دولية أخرى بعد أن تمكنت الصين من الحصول على موطئ قدم عسكري في جيبوتي، ومع تصاعد الأنباء عن محاولات صينية مستمرة للحصول على قاعدة عسكرية جديدة على ساحل أفريقيا الغربي، لتصبح فاعلًا مباشرًا في المعادلات العسكرية في المحيط الأطلنطي.[5]

وفي التاسع من أغسطس، توجه وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن إلى مدينة شتوتجارت الألمانية، مقر قيادة أفريكوم، للمشاركة في مراسم انتقال القيادة من الجنرال ستيفن تاونسند لخلفه الجنرال مايكل لانجلي، وهي المناسبة التي لم يُضيِّعها الوزير الأمريكي بتوجيه اتهامات مباشرة للصين بالعمل على توسيع نفوذها العسكري في أفريقيا، وبناء المزيد من القواعد العسكرية، وتقويض العلاقات الأمريكية التي تجمعها بالحكومات والجيوش الأفريقية، مشيرًا إلى أن الحضور العسكري الروسي ساهم بدوره في تآكل الديمقراطية في أفريقيا.[6]

## 5. المواكبة الأمريكية للنشاط الدولي المتصاعد في أفريقيا

جاء النشاط الأمريكي الكبير على الساحة الأفريقية، لمواكبة نشاط دولي مكثف لعدد من اللاعبين الدوليين من منافسي الولايات المتحدة وشركائها على السواء. فقد جاءت زيارة وزير الخارجية الأمريكي بعد نحو عشرة أيام من جولة أفريقية قام بها وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، شملت كلًّا من مصر والكونغو الديمقراطية وأوغندا وإثيوبيا، أكدت بها روسيا على أن تطورات القتال في ميدان المعركة في أوكرانيا لن تعني تراجع روسيا عن خطواتها المتسارعة تجاه تعزيز العلاقات مع أفريقيا، بل يمكن القول بأن الزيارة قد أكدت قدرة روسيا على توظيف الحرب في أوكرانيا بصورة إيجابية في المحافل الأفريقية، من خلال حرص الوزير الروسي على تأكيد التزام بلاده بتأمين احتياجات الشركاء الأفارقة من الحبوب، كبادرة تعكس التوجه الروسي الإيجابي نحو القارة، والذي يختلف جذريًّا عن سلوك القوى الغربية «المتعجرفة ذات العقلية الاستعمارية» وفق وصف لافروف.[7]

كما جاءت زيارة بلينكن بعد أيام من أولى الجولات الخارجية للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بعد فوزه بولاية رئاسية ثانية، والتي اختار أن تكون القارة الأفريقية وجهة لها؛ حيث زار بين السادس والعشرين والثامن والعشرين من يوليو كلًّا من الكاميرون وبنين وغينيا بيساو، مصطحبًا وزراء الخارجية والدفاع والتجارة الخارجية والتنمية. بهذا عكست الخطوات الأمريكية الأخيرة سعيًا واضحًا لتجنب «التخلف عن الركب» في ظل الانفتاح الدولي المتزايد تجاه القارة الأفريقية.[8]

## ثانيًا: المبادئ الحاكمة للاستراتيجية الأمريكية

أشارت الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا جنوب الصحراء، لعدد من المبادئ الحاكمة الأساسية التي تشكل القواعد الأكثر وضوحًا وأهمية لحركة الولايات المتحدة في القارة الأفريقية في السنوات القادمة، والتي تضمنت بعض مظاهر التجديد مواكبة لتحولات دولية وقارية مُلحة، فضلًا عن بعض مظاهر إحياء المعالجات الأمريكية التقليدية بعد فترة من التراجع. وقد جاءت هذه المبادئ على النحو التالي:

1. أكدت الاستراتيجية الأمريكية التزام الولايات المتحدة بحل الأزمات والتهديدات الفورية التي تواجه القارة الأفريقية، والتصميم على أن تشكل هذه الاستراتيجية نقطة تحول في المعالجة الأمريكية؛ بحيث تضع حدًّا للسياسات السابقة التي كانت تعامل أفريقيا جنوب الصحراء كدائرة منفصلة، تتسم بكونها الأقل أهمية بالنسبة للمصالح الأمريكية حول العالم.

2. شددت الاستراتيجية الأمريكية على أن الجوانب التنفيذية للاستراتيجية لن تصبح محل تحقق على أرض الواقع من دون مساعدة من الحلفاء والشركاء في أوروبا والشرق الأوسط، فضلًا عن منطقة المحيطين الهندي والهادئ، بعد أن أصبحت أفريقيا ركنًا أساسيًّا في أمنها القومي.

3. حددت الاستراتيجية الخطر الأول في التمدد الصيني والروسي في أفريقيا؛ حيث اعتبرت أن الصين ترى في أفريقيا ساحة مهمة لتحدي النظام الدولي القائم، ولتعزيز مصالحها التجارية والجيوسياسية الضيقة، ولتقويض الشفافية والانفتاح وإضعاف علاقات الولايات المتحدة مع الشعوب والحكومات الأفريقية. كما تنظر روسيا إلى أفريقيا جنوب

الصحراء باعتبارها بيئة حاضنة للشركات الروسية شبه الحكومية والشركات العسكرية الخاصة، والتي تعمل على إثارة عدم الاستقرار لتحقيق فوائد استراتيجية ومالية.

4. تبنت الاستراتيجية الأمريكية منظورًا جغرافيًّا جديدًا يقوم أولًا على توسيع دائرة الشراكة مع عدد أكبر من الدول الأفريقية، بما يشمل الحفاظ على العلاقات القوية بالأقطاب القارية الرئيسية، بجانب العمل على تعميق العلاقات مع الدول الأفريقية الصغيرة والمتوسطة. كما يقوم المنظور الجديد كذلك على تجاوز القيود الجغرافية، من خلال إدماج سياسة الولايات المتحدة تجاه الدول الأفريقية في إطار دوائر أوسع مثل دائرة المحيطين الهندي والهادئ بالنسبة لدول شرق القارة، ودائرة المحيط الأطلنطي التي تجمع دول غرب أفريقيا بالدول الأوروبية والأمريكية. ومن بين الجوانب اللافتة في الاستراتيجية الجديدة تشديدها على التزامها بإفساح مجال أوسع للأفارقة في المهجر، للتأثير في شؤون القارة كحلقة وصل بين الأمريكيين والأفارقة.

## ثالثًا: أهداف الاستراتيجية الأمريكية

عبرت الاستراتيجية الأمريكية بوضوح عمَّا تسعى لتحقيقه من أهداف استراتيجية في أفريقيا جنوب الصحراء، وعلى نحو بالغ الدقة، والتي جاءت على النحو التالي:

1. تعزيز الانفتاح المتبادل، من خلال العمل مع الحكومات الأفريقية والمجتمع المدني والجماهير لزيادة الشفافية والمساءلة، والتركيز على سيادة القانون والعدالة والكرامة، ودعم الهيئات القضائية المستقلة. والعمل على توفير المساعدة للدول الأفريقية على الاستفادة بشكل أكثر شفافية من مواردها الطبيعية، بما في ذلك موارد الطاقة والمعادن الحيوية، من أجل التنمية المستدامة.

2. تحقيق مكاسب ديمقراطية وأمنية لدول أفريقيا جنوب الصحراء، عبر إعادة تجديد تيارات التحول الديمقراطي، وتوفير استجابة استباقية للصراعات الناشئة والصراعات طويلة الأمد. كما تستهدف الاستراتيجية الأمريكية وقف تيار التحول إلى نظم سلطوية، ووضع حد لظاهرة الاستيلاء العسكري على السلطة، من خلال العمل مع الحلفاء والشركاء الأفارقة لمجابهة التراجع الديمقراطي وانتهاكات حقوق الإنسان. كما تستهدف الاستراتيجية دعم المجتمع المدني، بما في ذلك النشطاء والعمال والقادة الإصلاحيين، وتمكين الفئات المهمشة.

3. تكثيف الجهود الدبلوماسية متعددة الأبعاد، بما في ذلك البرامج الإنمائية، من أجل تعزيز وتمكين الشركاء الأفارقة من الاستجابة الفعالة لمسببات الصراع، مع العمل على تحسين قدرة الشركاء الأفارقة على النهوض بالاستقرار والأمن، من خلال منح الأولوية لمكافحة الإرهاب، من أجل وقف التهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية على الأفراد والمنشآت الدبلوماسية والعسكرية الأمريكية في أفريقيا جنوب الصحراء.

4. معالجة المشكلات الملحة المتعلقة بجائحة كوفيد- 19، وما صاحبها من عواقب اقتصادية واجتماعية، وكذلك التداعيات الأمنية والاقتصادية السلبية الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية، وذلك من خلال منح الأولوية للسياسات والبرامج والشراكات المعنية بإنهاء التداعيات السلبية لجائحة كوفيد- 19 بالتركيز على تعزيز الأمن الصحي، وبناء القدرات الأساسية للوقاية من تهديدات الأمراض المعدية واكتشافها والاستجابة لها، ومعالجة التحديات التي تواجه شراء وتوفير اللقاحات وأدوات التشخيص. كذلك تستهدف الاستراتيجية الأمريكية تعزيز مسار نمو أقوى للدول الأفريقية جنوب الصحراء، يضمن توفير القدرة على الوفاء بالديون، بما في ذلك من خلال الاستفادة من المؤسسات المتعددة الأطراف، والشركاء الدوليين، لدعم التعافي الاقتصادي السريع، والذي يضمن إعادة بناء رأس المال البشري وسلاسل الإمداد الخاصة بالمنتجات الغذائية على وجه الخصوص.

5. دعم الحفاظ على البيئة والتكيف مع المناخ وتأمين موارد الطاقة، عبر تجديد التزام الولايات المتحدة بدعم الدول الأفريقية في الحفاظ على النظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية الغنية في القارة، وتحقيق أهداف الوصول إلى الطاقة وأمنها. كما تستهدف الاستراتيجية الأمريكية ضمان تحقيق أهداف الحصول على الطاقة والتنمية الاقتصادية، من خلال التقنيات الأكثر تطورًا التي تعزز كفاءة استخدام الطاقة المتجددة والنظيفة. هذا بجانب دعم تنفيذ الخطة الرئاسية الأمريكية الطارئة للتكيف والقدرة على الصمود، تحت رعاية خطة الرئيس الطارئة للتكيف والقدرة على الصمود President's Emergency Plan for Adaptation and Resilience (PREPARE)، فضلًا عن مواصلة الولايات المتحدة العمل مع الحكومات الأفريقية في الدول المعرضة بشدة لتأثيرات المناخ. كما تستهدف الاستراتيجية إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، من أجل تطوير التقنيات الخاصة بتوفير الطاقة النظيفة على نطاق واسع.

## رابعًا: الأدوات النوعية لتنفيذ الاستراتيجية الأمريكية

تضمنت الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه دول أفريقيا جنوب الصحراء، قدرًا من الابتكار على مستوى الأدوات المستخدمة، والتي تم عرضها في الوثيقة الصادرة عن البيت الأبيض تحت عنوان «مقاربتنا الجديدة». فبالإضافة إلى الأدوات التقليدية التي تستخدمها الولايات المتحدة بصورة منتظمة لحماية وتنمية مصالحها في القارة الأفريقية، طرحت الاستراتيجية عددًا من الأدوات الجديدة التي تضمنت:

1. دعم التيارات الشعبية الأفريقية المناهضة للحضور الصيني والروسي في القارة، في إطار ما أطلقت عليه الوثيقة مؤسسات الدفاع المدني Civil Defense Institutions، والتي ستساهم في نشر القيم المانعة للتمدد الصيني والروسي في القارة على المستوى الجماهيري.
2. تكثيف الاعتماد على الدبلوماسية العامة Public Diplomacy، من أجل بناء روابط مباشرة مع القطاعات الأكثر أهمية والفئات الأكثر احتياجًا في المجتمعات الأفريقية، وحث السفراء والمسؤولين الأمريكيين في مختلف المواقع على تعزيز التعامل المباشر مع الجماهير الأفريقية.
3. دعم التنمية المستدامة، وتعزيز قدرات الدول الأفريقية على الحد من المخاطر، وإكسابها مرونة مؤسسية، وذلك بالتعاون مع المنظمات الأفريقية متعددة الأطراف القارية والإقليمية الفرعية.
4. الاستثمار في مجال التعاون الدفاعي، فعلى الرغم من استهداف الاستراتيجية إحراز تقدم ديمقراطي والحد من التدخلات العسكرية في الشأن السياسي، لا تزال الولايات المتحدة ترى في الجيوش الأفريقية شريكًا رئيسيًّا لا غنى عنه، حيث تستهدف الاستراتيجية الجديدة ببرامج مطورة لبناء القدرات الفردية والمؤسسية.
5. تطوير العلاقات التجارية مع الدول الأفريقية، من خلال عدد من البرامج القائمة والمستحدثة، مثل برنامج طاقة أفريقيا Power Africa، وبرنامج أفريقيا المزدهرة Prosper Africa، وبرنامج الشراكة من أجل البنية التحتية العالمية والاستثمار Partnership for Global Infrastructure and Investment (PGII).
6. تسريع عمليات التحول الرقمي، من أجل التصدي للمحاولات الصينية لاختراق القارة الأفريقية من هذا المدخل، عبر المساهمة في تقديم مختلف الخدمات الرقمية بأسعار زهيدة لأكبر عدد من المواطنين الأفارقة.

## خامسًا: التداعيات والانعكاسات

تحمل الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا جنوب الصحراء، العديد من التداعيات والانعكاسات، سواء على الدول الأفريقية أو على منافسي الولايات المتحدة من القوى الدولية الكبرى، وذلك على النحو التالي:

1. تزايد الانفتاح الأمريكي على مبدأ إعادة ربط القارة الأفريقية بعدد من القوى من الحلفاء والشركاء التي تنتمي إلى نطاقات جغرافية أخرى. لكن اللافت في هذا المجال أن الاعتماد الأمريكي في أفريقيا وفق هذه المقاربة الجديدة، لن يقتصر على دول الشرق الأوسط والدول الأوروبية، بل سيمتد بقوة لدول جنوب وجنوب شرق آسيا، بعد أن أقرت الاستراتيجية الأمريكية الجديدة دخول القارة الأفريقية في دائرة المحيطين الهندي والهادئ. وفي هذه الحالة ينتظر إفساح مساحة كبيرة للاعبين، مثل الهند واليابان وكوريا الجنوبية، للعب أدوار أكثر فاعلية في أفريقيا برعاية أمريكية.
2. تعزيز الاستفادة الأمريكية من تراجع حالة الاستقطاب بين دول الشرق الأوسط منذ المقاطعة العربية لقطر عام 2017، والتي خلقت محورين متنافسين في أفريقيا؛ حيث تعول الاستراتيجية الأمريكية الجديدة على الشركاء من الشرق الأوسط بصورة واضحة في دعم الدول الأفريقية عسكريًّا واقتصاديًّا. كما يتسع هذا التصور ليشمل دول الشمال الأفريقي التي لم تدخل في نطاق هذه الاستراتيجية، وإنما يمكن أن تقدم مساعدات مهمة للاستراتيجية الأمريكية، خاصة في ظل التطورات الإيجابية التي تشهدها علاقة الولايات المتحدة بهذه الدول، وعلى وجه الخصوص مصر والمغرب.
3. التغيير النسبي في مجالات الاهتمام على نحو يضاعف من أهمية قضايا أمن الطاقة، والبحث عن سبل جديدة لتوفير الطاقة المتجددة والنظيفة، والقضايا ذات الصلة بتأمين سلاسل الإمداد من السلع الأساسية، تشكل القضايا الأكثر أهمية للاستراتيجية الأمريكية في أفريقيا، والتي ستحرص الولايات المتحدة على تحقيق أهدافها المتعلقة بها بالتعاون مع أكبر عدد من الشركاء الدوليين ومن أصحاب التأثير المباشر على كل هذه المجالات.
4. الاتجاه لمزيد من عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية في أفريقيا بالمعنى التقليدي. فقد شهدت السنوات القليلة الماضية اتجاهًا للتراجع النسبي لخطر التنظيمات الإرهابية، واتجاه الولايات المتحدة لدعم التسويات المحلية والجزئية للخطر الإرهابي في شرق القارة وفي إقليم الساحل الأفريقي، واستخدام المواجهة العسكرية في الحدود الدنيا، إلا أن هذا الوضع

لا يعني تراجع أهمية الأبعاد العسكرية في السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا. فنتيجة لتصاعد الحضور الصيني والروسي في المجالات العسكرية والأمنية في أفريقيا، كشفت الولايات المتحدة عن تنامي اهتمامها بتعظيم حضورها العسكري في القارة، للتصدي لمحاولات بسط النفوذ التي تقوم بها أبرز القوى المنافسة. لكن اتجاه العسكرة المتصاعد في القارة الأفريقية، يعكس عودة للنمط التقليدي القائم على سعي القوى الكبرى لتأمين قواعد عسكرية نمطية، وهو ما يتسق مع حالة المنافسة الدولية على النفوذ العسكري، والتي تختلف كليًا عن نمط الانخراط العسكري الموجه لمجابهة تحديات غير تقليدية كالإرهاب.

5. تصعيد الاستقطاب على مستوى القوى الدولية الكبرى في القارة الأفريقية، كنتيجة طبيعية للتصعيد الأمريكي ضد كل من روسيا والصين في جوارهما المباشر في أوكرانيا وتايوان. وبقدر ما أعادت هذه الحالة الاهتمام الأمريكي بالقارة الأفريقية لمستوياته الطبيعية، خاصة في المجالات الأكثر أهمية كالانتشار العسكري وتأمين مصادر الطاقة، ساهمت هذه الحالة في تضييق هامش المناورة الذي كان متاحًا من قبل بالنسبة للدول الأفريقية. وإزاء حالة الاستقطاب الدولي المتصاعد في أفريقيا، سيكون على دول القارة حسم مواقفها بصورة واضحة، والانفتاح بصورة شبه حصرية على المشروع الأمريكي أو المشروع البديل الذي تقدمه كل من الصين وروسيا، وإن كان بقدر محدود من التنسيق حتى الآن. ويترتب على هذا الوضع خسارة دول القارة الأفريقية بعض الفرص الاستثنائية التي كانت متاحة في السابق لتعزيز المصالح الاقتصادية والأمنية.

من كل ما سبق، يشكل صدور الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا جنوب الصحراء، علامة رئيسية محددة لمستقبل التنافس الدولي في القارة. فقد كشفت الاستراتيجية عن عدد من الملامح التي ستميز الانخراط الأمريكي في أفريقيا بما يتضمن المزيد من الاعتماد على الشركاء الدوليين، والمزيد من الاتجاه نحو الحفاظ على وجود عسكري تقليدي. بهذا، ينتظر أن تشهد أفريقيا المزيد من مظاهر تصاعد حدة التنافس الدولي، الأمر الذي يفرض المزيد من الضغوط على دول القارة المنهكة بالفعل، بسبب ما تعانيه من تحديات جسيمة من جراء المشكلات الداخلية المزمنة والبيئة الدولية الخطرة.

## المراجع


1. content/uploads/2022/08/U.S.-Strategy-Toward-Sub-Saharan-Africa-FINAL.pdf
2. Africa Strategy, December 13, 2018. https://trumpwhitehouse.archives.gov/briefings-statements/remarks-national-security-advisor-ambassador-john-r-bolton-trump-administrations-new-africa-strategy/
3. blinken-outlines-new-us-policy-for-sub-saharan-africa/a-62746762
4. United Nations, https://usun.usmission.gov/ambassador-thomas-greenfields-travel-to-uganda-ghana-and-cabo-verde/
5. 2022. https://www.africom.mil/pressrelease/34428/gen-townsend-visits-east-africa-and-angola-to-advance-mutual-security-interests
6. August 9, 2022. https://www.defense.gov/News/News-Stories/Article/Article/3121090/langley-succeeds-townsend-as-africa-commandcommander/#:~:text=Secretary%20of%20Defense%20Lloyd%20J.%20Austin%20III%20and%20Marine%20Corps,%2C%20Aug.%209%2C%202022.
7. https://issafrica.org/iss-today/lavrovs-african-safari-was-not-routine
8. 2022. https://www.lemonde.fr/en/le-monde-africa/article/2022/07/25/emmanuel-macron-s-tricky-visit-to-africa_5991361_124.html

ملف العدد

# الولايات المتحدة الأمريكية
## ومنافسة القوى العظمى في أفريقيا

**عمرو عبد العاطي**

باحث متخصص في الشؤون الأمريكية،
ومساعد رئيس تحرير «مجلة السياسة الدولية» - مؤسسة الأهرام

بعد عقود من الهيمنة الأمريكية الأحادية على النظام الدولي في أعقاب نهاية الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق، يُواجه تفرد الولايات المتحدة الأمريكية العالمي راهنًا تحديًا جديًا من القوى الدولية الصاعدة، لا سيما من الصين وروسيا، القوتين اللتين تتعطشان للقوة والأفضلية الدولية، وتحدي القيادة الأمريكية للنظام الراهن، في وقت تشهد فيه مصادر القوة الأمريكية (السياسية، والاقتصادية، والعسكرية،...) تراجعًا نسبيًّا، لنشهد تحولًا من مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي اتسمت بمستويات منخفضة من التنافس السياسي والأيديولوجي والعسكري بين القوى الدولية الرئيسية في النظام الدولي، إلى عصر منافسة القوى العظمى، ولا سيما مع الشراكة الاستراتيجية بين موسكو وبكين، وتحدي الأولى قواعد ومبادئ النظام الدولي بالسيطرة على شبه جزيرة القرم في عام 2014، وعملياتها العسكرية ضد أوكرانيا، والمستمرة منذ 24 فبراير 2022. ولذلك هيمنت على سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ إدارة الرئيس السابق «باراك أوباما» عودة ظاهرة التنافس بين القوى العظمى، والتي أخذت في مراحل تاريخية سمة الصراع العسكري.

فقد أشارت استراتيجية الأمن القومي لإدارة الرئيس «دونالد ترامب»، التي صدرت في ديسمبر 2017، لعودة المنافسة الأمريكية مع القوتين الروسية والصينية؛ لسعيهما لتأكيد نفوذهما الإقليمي والدولي، واستثمار قوتهما الاقتصادية في بناء ترسانة عسكرية قادرة على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية عالميًا، وإخراج قواتها العسكرية من آسيا وأوروبا، بجانب حرمانها من الوصول إلى مناطق نفوذها التقليدي، والأزمات الدولية التي تنخرط فيها[1].

وفي سياق متصل، أشار ملخص استراتيجية الدفاع الوطني لعام 2018، التي نشرتها وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون)، إلى أن الصين وروسيا منافستان استراتيجيتان للولايات المتحدة الأمريكية، وترغبان في تشكيل نظام دولي يلائم نموذجهما الاستبدادي، وتقويض النظام القائم من داخله من خلال استغلال مميزاته، وفي نفس الوقت هدم مبادئه والقواعد التي تحكمه. ولهذا، فإن المنافسة الاستراتيجية طويلة الأمد مع بكين وموسكو ستكون الأولوية الرئيسة للبنتاجون، بسبب حجم التهديدات التي تشكلها الدولتان ضد أمن ورفاهية الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة مع إمكانية زيادتهما لتلك التهديدات في المستقبل[2].

ولم تختلف استراتيجية الأمن القومي لإدارة «جو بايدن»، عن التركيزعلى عودة سياسات منافسة القوى العظمى، لكنها بدأت في صياغة سياسات واستراتيجيات سيطرت عليها إدارة التنافس مع روسيا والصين في المناطق الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، وإن اختلفت مقارباتها لمواجهتهما القوتين الروسية والصينية؛ لكونهما تطرحان تحديات مختلفة، ما يتطلب ردودًا متباينة؛ حيث تشكل موسكو تهديدًا راهنًا للنظام الدولي، بانتهاكها قوانينه وقواعده بحربها المستمرة ضد أوكرانيا. ولكن الصين بدمجها بين سياساتها التعديلية للوضع الدولي الراهن ونظام حكمها الاستبدادي، تُعد التحدي الجيوسياسي الأكثرأهمية للولايات المتحدة الأمريكية أكثرمن روسيا المضطربة، بعد انكشاف قوتها العسكرية خلال الحرب الروسية – الأوكرانية[3]. ويأتي ذلك متفقًا مع ما قاله وزير الخارجية الأمريكي «أنتوني بلينكن» في خطاب يُحدد استراتيجية الإدارة الأمريكية بشأن الصين؛ حيث ذكر أن «الصين هي الدولة الوحيدة التي لديها نية لإعادة تشكيل النظام الدولي، وأنها على نحو متزايد تلجأ إلى القوة الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية للقيام بذلك»[4].

وقد أضحت القارة الأفريقية، مع تنامي النفوذين الصيني والروسي فيها، إحدى ساحات منافسة القوى العظمى التي تركز عليها الولايات المتحدة الأمريكية خلال إدارة الرئيس «جو

بايدن» لقناعتها أن أفريقيا، ومؤسساتها، وشعوبها قوة جيوسياسية رئيسية، ستلعب دورًا حاسمًا في حل التحديات العالمية خلال العقد المقبل، الذي تصفه استراتيجيتها للأمن القومي بالعقد الحاسم. ولذلك ركزت الإدارة الأمريكية على أن تتكيف الشراكات بين واشنطن ودول القارة لتعكس الدور الجيوسياسي الهام الذي تلعبه الدول الأفريقية على مستوى العالم[5]، ولا سيما مع تشكليها واحدة من أكبر مجموعات التصويت الإقليمية في منظمة الأمم المتحدة، وقيادة عديد من مواطنيها مؤسسات دولية مهمة. بالإضافة إلى زيادة عدد سكانها لمليار نسمة. ناهيك عن تمتعها بقوة سياسية واقتصادية متنامية من شأنها تعزيز أو عرقلة الرؤية الأمريكية للنظام الدولي القائم، والجوانب الرئيسية للأجندة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية بشأن قضايا تتراوح من مكافحة الإرهاب إلى منع الانتشار النووي وتغير المناخ، ومنافسة القوى العظمى في المناطق الاستراتيجية الأخرى حول العالم.

**الصين وروسيا منافستان استراتيجيتان للولايات المتحدة الأمريكية، وترغبان في تشكيل نظام دولي يلائم نموذجهما الاستبدادي، وتقويض النظام القائم من داخله من خلال استغلال مميزاته، وفي نفس الوقت هدم مبادئه والقواعد التي تحكمه. ولهذا، فإن المنافسة الاستراتيجية طويلة الأمد مع بكين وموسكو ستكون الأولوية الرئيسة للبنتاجون، بسبب حجم التهديدات التي تشكلها الدولتان**

وعليه، ستناقش تلك الدراسة الرؤية الأمريكية لمنافسة القوى العظمى في القارة الأفريقية مع تزايد النفوذين الصيني والروسي داخلها، من خلال ثلاثة محاور رئيسية. يناقش أولها ملامح عودة اهتمام إدارة الرئيس «جو بايدن» بالقارة بعد أربع سنوات من التراجع خلال إدارة الرئيس السابق «دونالد ترامب»، وسيطرة منافسة القوى العظمى على سياسات واستراتيجيات الإدارة تجاه دول القارة. بينما يستعرض ثانيها الرؤية الأمريكية لطبيعة منافسة القوى العظمى في القارة. في حين يركز ثالثها على المعوقات والتحديات التي تُقوض من المقاربة الأمريكية في أفريقيا لمواجهة النفوذين الصيني والروسي في احتدام منافسة القوى العظمى بينهم داخلها.

## اهتمام أمريكي متجدد

أحدثت إدارة الرئيس الأمريكي «جو بايدن» تحولًا في الاستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا، بعد أن سحبت إدارة الرئيس «دونالد ترامب» قواتها ومواردها من القارة في ضوء التحولات في استراتيجيتها للتركيز على مواجهة النفوذ الصيني في منطقة الإندو-باسيفيك، وتصريحاته العنصرية تجاه شعوب القارة وقادتها، والنظر إليها على أنها تفتقد للأهمية الاستراتيجية، وتمثل مشكلاتها الأمنية والاقتصادية وكذلك السياسية عبئًا على أي ارتباط أمريكي بها. ولكن بعد أن اتضح أن القارة أضحت مسرحًا مهمًا لمنافسة القوى العظمى، واشتداد التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا داخل القارة، أعاد الرئيس «جو بايدن» الاهتمام بصورة متزايدة بالقارة وقضاياها وأزماتها، على الرغم من التحديات الدولية التي تواجهها الإدارة الأمريكية، وتلك الداخلية التي تؤرقها من ارتفاع نسب التضخم لمستويات غير معهودة منذ أربعة عقود، وأزمة النموذج الديمقراطي الأمريكي، وحالة الانقسام الحزبي والسياسي داخل المجتمع الأمريكي، والتي تفرض نفسها بقوة على أجندة صانع القرار الأمريكي. وقد بدأت الإدارة تنظر إلى القارة على أنها فرصة وليست مشكلة. وبدأ الحديث عن الإمكانيات الاقتصادية الضخمة للقارة، ورصيدها من مخزون المعادن النادرة وذات الأهمية في الصناعات الاستراتيجية، وما تملكه من غابات واسعة يُعول عليها في مواجهة التحديات البيئية الكونية[6].

وتمثلت أبرز ملامح هذا الاهتمام المتزايد في قرار الإدارة الأمريكية بعودة القوات الأمريكية إلى الصومال مرة أخرى؛ حيث وافق الرئيس الأمريكي في 16 مايو 2022 على طلب وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) لإعادة تأسيس وجود مستمر للقوات الأمريكية في الصومال، في تراجع عن قرار سلفه «ترامب» في ديسمبر 2020 بسحب نحو 700 جندي أمريكي من الصومال، وهو القرار الذي وصفته الإدارة الأمريكية بـ «متسرع»[7].

وتعكس زيارات مسؤولي الإدارة المتعددة لدول أفريقية خلال أول عامين لها، تصدر تعزيز النفوذ الأمريكي بالقارة مع احتدام منافسة القوى العظمى دوليًا، وفي أفريقيا على وجه الخصوص، أجندتها. وفي ظل تركيز السياسة الخارجية للرئيس «جو بايدن» على إعادة بناء التحالفات والشراكات الأمريكية حول العالم، والتي شهدت أزمات متعددة خلال السنوات الأربع لإدارة «ترامب»، كجزء من جهود الإدارة الأمريكية لمواجهة طموحات الصين بصورة

رئيسية، والتنافس معها على الساحة العالمية، بعد أن حددتها على أنها التحدي الأكبر لها في القرن الحادي والعشرين.

ومن أبرز تلك الزيارات التي حدثت في وقت متقارب جدًّا، زيارة مديرة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية «سامنتا باور» خلال الفترة من 22 إلى 24 يوليو 2022 لكل من كينيا والصومال. وفي الفترة من 4 إلى 7 أغسطس زارت سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة «ليندا توماس جرينفيلد» أوغندا وغانا والرأس الأخضر، ثم تبعتها زيارة وزير الخارجية الأمريكي «أنتوني بلينكن» الثانية للقارة منذ تسلمه منصبه خلال الفترة من 7 إلى 11 من الشهر ذاته، والتي شملت جنوب أفريقيا، التي وقفت على الحياد بشأن الحرب الروسية-الأوكرانية، ورفضت الدعوات الغربية للانضمام إلى العقوبات المفروضة على موسكو وإدانة الأخيرة لغزو كييف، وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا[8].

وخلال زيارة وزير الخارجية الأمريكي، أعلن عن الاستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا جنوب الصحراء، والتي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها لتحقيق أربعة أهداف رئيسية في القارة، وهي تشجيع الانفتاح والمجتمعات المفتوحة، وتوزيع مكتسبات الديمقراطية والأمن، ودعم التعافي من جائحة كوفيد19- والفرص الاقتصادية، وأخيرًا دعم المحافظة على البيئة والتكيف المناخي والتحول العادل للطاقة[9].

وقد عززت الإدارة الأمريكية من نفوذها في القارة، من خلال استضافتها القمة الثانية لقادة الولايات المتحدة وأفريقيا في الفترة من 13 إلى 15 ديسمبر 2022، والتي حملت التأكيد على الالتزامات الأمريكية تجاه الدول الأفريقية، وكذلك أهمية العلاقات المشتركة، وزيادة التعاون بشأن الأولويات العالمية المشتركة، وتعزيز دور الإدارة الأمريكية في مساعدة الدول الأفريقية على التخفيف من آثار جائحة كوفيد-19، والأوبئة المستقبلية، وتعزيز الأمن الغذائي، وتعزيز السلام والأمن الأفريقي، والاستجابة لأزمة تغير المناخ[10].

وهدفت السياسة الأمريكية الجديدة في أفريقيا إلى مواجهة النفوذ العسكري والاقتصادي الصيني في القارة، والتحركات الروسية في أعقاب الحرب الروسية - الأوكرانية لمنع الدول الأفريقية من الاصطفاف مع الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين لعزل موسكو دوليًّا. ولذلك وازنت بين الانتشار العسكري الأمريكي في القارة والعمل الدبلوماسي والتنموي، ولا سيما بعد دعوات عديد من المشرعين الأمريكيين إدارة الرئيس «جو بايدن» لإحداث تحول في سياستها

تجاه القارة من التركيز العسكري، الذي هيمن على السياسة الأمريكية على مدى العقدين الماضيين؛ حيث أنفقت الولايات المتحدة وشركاؤها مليارات الدولارات لدعم جهود الاستقرار من خلال دعم العمليات العسكرية ضد التنظيمات الإرهابية، وتعزيز القدرة العسكرية لدول القارة لمواجهة تلك التنظيمات، وإعطاء الأولوية للعمل الدبلوماسي والتنمية. ولذلك تقوم الاستراتيجية الجديدة للإدارة تجاه أفريقيا على تعزيز التركيز والتمويل على الدبلوماسية والتنمية في القارة[11].

ولطالما أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على أن تركيزها المتجدد على القارة الأفريقية وقضاياها لا تحركه المنافسة بين القوى العظمى؛ حيث قال وزير الخارجية الأمريكي «أنتوني بلينكن»: «إن التزامنا بشراكة أقوى مع أفريقيا ليست محاولة لتخطي آخرين»، وأن «استراتيجية الإدارة في أفريقيا لا تركز على التنافس مع الصين وروسيا» [12]. وقد حاول العديد من مسؤولي الإدارة الأمريكية قبل بداية القمة الأمريكية-الأفريقية الثانية، التقليل من أن عودة واشنطن للاهتمام بأفريقيا لا تتعلق فقط بمنافسة القوى العظمى التي بدأت تحكم السياسة الخارجية الأمريكية، وإقناع القادة الأفارقة بأن القارة مهمة للمصالح الأمريكية. فقالت مساعدة وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية «مولي فهي» للصحفيين قبل القمة إن الولايات المتحدة الأمريكية تعطي الأولوية لعلاقات مع أفريقيا من أجل المصلحة المتبادلة والشراكة في التعامل مع التحديات العالمية. وقلل مسؤولي الإدارة من القلق المتزايد بشأن النفوذين الصيني والروسي في أفريقيا. وبدلًا من ذلك ركزوا على جهود تحسين التعاون مع القادة الأفارقة[13].

بيد أن التحركات الأمريكية بأفريقيا -في حقيقة الأمر- كانت تُحركها منافسة القوى العظمى في القارة، وأن النشاط الصيني والروسي في أفريقيا يُشكل مصدر قلق بالغ للمصالح الأمريكية والأفريقية، فقد حذرت إدارة «بايدن» في استراتيجيتها لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 2022 من أن الصين، التي ضخت مليارات الدولارات في مشاريع الطاقة والبنية التحتية وغيرها من المشاريع الأفريقية، ترى القارة ساحة يمكن لبكين فيها تحدي النظام الدولي القائم على القواعد، وتعزيز مصالحها التجارية والجيوسياسية الضيقة، وتقويض الشفافية والانفتاح، وإضعاف علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع الشعوب والحكومات الأفريقية. وأضافت إلى ذلك أن روسيا تنظر إلى القارة على أنها بيئة متساهلة للشركات شبه الحكومية والشركات العسكرية الخاصة، وأنها غالبًا ما تُثير عدم الاستقرار لتحقيق منفعتها الاستراتيجية والمالية،

وأن موسكو تستخدم علاقاتها الأمنية والاقتصادية، فضلًا عن المعلومات المضللة؛ لتقويض معارضة القادة الأفارقة المبدئية لمزيد من الغزو الروسي لأوكرانيا وانتهاكات حقوق الإنسان[14].

وعلى الرغم من الاهتمام الأمريكي المتواضع خلال إدارة الرئيس «دونالد ترامب» بأفريقيا وأزماتها، فإنها كانت تنظر للقارة كساحة لكسب النفوذ والسيطرة، واحتواء النفوذين الصيني والروسي المتصاعدين في أفريقيا، فقد ركز «جون بولتون»، مستشار الأمن القومي السابق بالإدارة، عند كشفه عن الاستراتيجية الأمريكية لإدارة «ترامب» تجاه أفريقيا، على تنامي النفوذ الصيني المتزايد في جيبوتي، ومنطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر؛ حيث أشار إلى المخاوف الأمريكية من أفخاخ الديون الصينية لدول القارة، والاستحواذ على موانئ الدول التي تُخفق في سداد الديون الصينية، والسلوك العسكري الصيني العدواني. وقد قال إن الصين تسعى من خلال استثماراتها بالقارة لكسب الأفضلية على الولايات المتحدة الأمريكية فيها، وأن ممارستها الجائرة مصممة لجعل الدول الأفريقية أسيرة لمطالب بكين. وقد تضمن خطاب «بولتون» بخصوص السياسة الأمريكية في أفريقيا 14 إشارة إلى الصين.

وأشار إلى أن روسيا تسعى لتعزيز نفوذها في القارة من خلال المعاملات الاقتصادية الفاسدة في جميع أنحاء القارة، وتعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية دون اعتبار لسيادة القانون، وأنها تواصل بيع الأسلحة والطاقة لدول القارة مقابل أصواتهم في الأمم المتحدة؛ بما يقوض السلام والأمن الدوليين، وبما يتعارض مع مصالح شعوب القارة، ناهيك عن استخراج الموارد الطبيعية من الدول الأفريقية لخدمة مصلحتها الخاصة[15].

## منافسة القوى العظمى في أفريقيا

أضحت منافسة القوى العظمى بين الولايات المتحدة الأمريكية من جانب، وروسيا والصين من جانب آخر، حقيقة جيوسياسية لا يمكن إنكارها. فقد أدى النشاط الروسي والصيني المتزايد إلى تحويل القارة إلى مسرح للمنافسة مع الأولى، مثلما جعلت المناورات السوفيتية والأمريكية أفريقيا مكانًا للتنافس خلال مرحلة الحرب الباردة.

وفي إطار سياسات منافسة القوى العظمى المتصاعدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فقد ركزت استراتيجية إدارة الرئيس «جو بايدن» تجاه القارة على مواجهة المساعي الصينية لتعزيز تواجدها العسكري، ولا سيما بعد إنشائها أول قاعدة عسكرية لها في الخارج

بجيبوتي في عام 2017[16]، وتسعى -أيضًا- على نحو متزايد إلى تواجد عسكري وأمني أكثر قوة في القارة، والذي يتنوع ما بين المشاركة في بعثات حفظ السلام والانضمام إلى الجهود المتعددة الأطراف لمكافحة القرصنة في خليج عدن، وزيادة وجود «شركات الأمن الخاصة» الصينية التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالحكومة الصينية. وقد شهد العقد الماضي زيادة كبيرة في المشاركة العسكرية الصينية في أفريقيا. ففي عام 2018، بدأت بكين في استضافة منتديات الدفاع والأمن الصينية-الأفريقية السنوية، وتعهدت بتقديم مساعدة عسكرية للقوة الاحتياطية الأفريقية التابعة للاتحاد الأفريقي[17]. وتُعد الصين ثالث أكبر مصدر للأسلحة إلى الدول الأفريقية بعد روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وتشير التقديرات الأمريكية إلى توسيع الصين وجودها العسكري في جيبوتي، وأن قاعدتها بالقرب من مدخل البحر الأحمر تكفي لاستضافة حاملات الطائرات لجيش التحرير الشعبي، ويمكن أن تستوعب -أيضًا- بسهولة أربع غواصات هجومية صينية تعمل بالطاقة النووية إذا لزم الأمر. ويثير تواجد القاعدة الصينية على بعد 6 أميال فقط من أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في أفريقيا، معسكر «ليمونير»، المخاوف من احتمالات انتقال التصعيد العسكري بين القوتين المتنافستين من منطقة الإندو-باسيفيك إلى جيبوتي. فقد سبق أن اتهمت الولايات المتحدة في عام 2018، الصينيين بتوجيه أشعة الليزر إلى الطائرات العسكرية الأمريكية من قاعدتهم. وقد نفت بكين هذه الادعاءات.

وتتوقع بعض التقارير الأمريكية أنه في ظل سيطرة الصين على جيبوتي، وإغراقها بالديون، فإنها قد تضغط عليها لأن تطلب من الولايات المتحدة الأمريكية إغلاق قاعدتها العسكرية على أراضيها. وعلى الرغم من أنه لم تظهر أي مؤشرات على رغبة الحكومة الجيبوتية للقيام بذلك، فإنها يمكن أن تطلب من واشنطن قانونًا إغلاق قاعدتها في أي وقت، مما يترك الجيش الأمريكي يتدافع للعثور على موقع آخر[18].

يرى بعض القادة العسكريين الأمريكيين أن التهديد العسكري المتزايد من الصين لا يأتي فقط من المحيط الهادئ، ولكن أيضًا من المحيط الأطلسي، ولا سيما مع تطلع بكين، وفقًا للجنرال «ستيفن تاونسند»، قائد القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا (أفريكوم)، خلال مقابلة مع وكالة أسوشيتد برس، إلى إنشاء ميناء بحري كبير قادر على استضافة غواصات أو حاملات طائرات على الساحل الغربي لأفريقيا. ويشير إلى أن بكين اتصلت بدول تمتد من

موريتانيا إلى جنوب ناميبيا، لإنشاء منشأة بحرية. وإذا تحقق ذلك فإنه سيمكن الصين من وضع سفن حربية في بحريتها الآخذة في التوسع في المحيط الأطلسي وكذلك المحيط الهادئ. وبشكل أكثر تحديدًا، يقول مسؤولون أمريكيون آخرون إن الصينيين يتطلعون إلى مواقع لميناء في خليج غينيا[19]. وقد أشار تقرير وزارة الدفاع لعام 2020 عن القوة العسكرية الصينية، إلى أن بكين فكرت على الأرجح في إضافة منشآت عسكرية لدعم قواتها البحرية والجوية والبرية في أنجولا، وذلك من بين مواقع أخرى[20].

وتثير تلك القواعد هواجس «تاونسند» والكثير من القادة العسكريين الأمريكيين؛ حيث أشار إلى أن المسافة القصيرة نسبيًّا من الساحل الغربي لأفريقيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ستجعل القاعدة الصينية على ساحل شمال المحيط الأطلسي في أفريقيا أقرب بكثير إلى الولايات المتحدة من المنشآت العسكرية في الصين إلى الساحل الغربي لأمريكا[21].

وقد سعت روسيا -هي الأخرى- خلال السنوات الأخيرة لتعزيز نفوذها بشكل كبير في أفريقيا، من خلال الشراكات والصفقات العسكرية مع دول القارة، وتحولها لأن أصبحت أكبر مورد للأسلحة للقارة خلال الفترة من عام 2017 إلى عام 2021؛ حيث استحوذت على 44٪ من واردات الأسلحة الرئيسية إلى القارة، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 17٪، والصين بنسبة 10٪، وفرنسا بنسبة 6٪[22]. ولكن مع استمرار العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا، يتوقع مسؤولو الدفاع والاستخبارات الأمريكيون أن تنخفض مبيعات الأسلحة الروسية لأفريقيا[23].

وتعزز موسكو من نفوذها العسكري في القارة، من خلال التعاقد على إنشاء قاعدة بحرية في بورتسودان بعد أيام من إعلان إدارة الرئيس «دونالد ترامب» عن خططها لسحب حوالي 700 جندي أمريكي من الصومال في ديسمبر 2020[24]، والاعتماد على مجموعة فاجنر التي عززت من تواجدها في عديد من دول القارة، ولا سيما ليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وموزمبيق. ولذلك تمارس الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطًا على الدول الأفريقية لعدم اللجوء إلى مجموعة فاجنر الروسية لسد احتياجاتها الأمنية.

وهناك قلق أمريكي متزايد من تنامي الاستثمارات والعلاقات التجارية الصينية-الأفريقية؛ حيث ترى الإدارات الديمقراطية والجمهورية المتعاقبة أن بكين تسعى لعقد صفقات تجارية مع الدول الأفريقية للاستفادة من الموارد الطبيعية الهائلة للقارة، ولكنها لا تقدم سوى القليل إلى جانب المال في المقابل[25]، ولا سيما بعد أن أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لأفريقيا،

وارتفاع التجارة الثنائية مع دول القارة بنسبة 35٪ في عام 2021 عن العام السابق (2020) لتبلغ 254 مليار دولار، وهو أربعة أضعاف حجم التجارة الأمريكية-الأفريقية، بينما بلغت الصادرات الأفريقية رقمًا قياسيًّا وقدره 106 مليارات دولار[26]. ومن المتوقع أن يزداد النشاط التجاري للصين في أفريقيا مع الارتفاع الكبير في اقتصادها، خاصة بالنظر إلى حاجتها إلى المواد الخام لدعم قاعدتها الصناعية الكبيرة جدًّا.

وتُعد الصين -حاليًّا- أكبر مزود للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، فخلال الفترة من عام 2014 إلى عام 2018 استثمرت بكين أموالًا تزيد عن 72 مليار دولار، وهي ضعف الاستثمارات الأجنبية الأمريكية المباشرة والفرنسية بالقارة. وقد خلقت الاستثمارات الصينية 137 ألف فرصة عمل في القارة[27]. كما أن بكين -إلى حد بعيد- أكبر مصدر لتمويل البنية التحتية في القارة. ومشاريع البنية التحتية الممولة من الصين موجودة في كل مكان في جميع أنحاء أفريقيا، من الطرق إلى السكك الحديدية إلى الموانئ ومحطات الطاقة. وتمول الحكومة الصينية مشاريع بارزة، وغالبًا ما تكون واعدة، وتُحدث فرقًا ملموسًا في الفرص الاقتصادية المتاحة للأفارقة[28].

ولا تزال الصين إلى حد بعيد أكبر مقرض للبلدان الأفريقية؛ حيث تُقدر قاعدة بيانات القروض الصينية لأفريقيا أن الممولين الصينيين وقعوا 1118 التزامًا بقرض بقيمة 160 مليار دولار مع الحكومات الأفريقية وشركاتها المملوكة للدولة بين عامي 2000 و2020[29]. وتشير تقديرات إلى أن الصين تمتلك ما يقرب من 20٪ من جميع الديون الأفريقية، وفي بعض البلدان مثل زامبيا وجيبوتي ذات الأهمية الاستراتيجية يزيد هذا الرقم عن 50٪[30]. وكثيرًا ما يُشير المسؤولون الأمريكيون إلى أفخاخ الديون الصينية لدول القارة، والاستحواذ على موانئ الدول التي تخفق في سدادها.

وتتخوف الولايات المتحدة الأمريكية من سعي الصين وروسيا لتصدير نموذجهما السياسي لدول القارة؛ حيث حذرت وزيرة الخارجية السابقة «هيلاري كلينتون» في عام 2011 الدول الأفريقية من «الاستعمار الجديد»[31]. فتسعى بكين إلى تقديم نموذج بديل للتنمية عن نموذج إجماع واشنطن القائم على الوصفات الاقتصادية للسوق الحرة التي تتبناها مؤسسات بريتون وودز. ويتمثل النهج الصيني في التمسك بتحولها الاقتصادي المحلي كمثال يحتذى به، وهو تحول لا يتطلب ديمقراطية متعددة الأحزاب لتحقيق النتائج. وتسعى بكين إلى إقامة علاقات وثيقة مع الأحزاب الأفريقية الحاكمة، فضلًا عن تبني سياسة عدم التدخل في

الشؤون الداخلية للشركاء الأفارقة، وهو ما يجعلها جذابة بشكل خاص للحكومات التي تكافح مع العقوبات أو الشروط المسبقة من المؤسسات المالية الدولية والولايات المتحدة الأمريكية والقوى الدولية الغربية. كما ترتبط العديد من الدول الأفريقية بتاريخ طويل من التقارب مع روسيا يمتد إلى الحرب الباردة؛ حيث دعمت موسكو حركات التحرير الأفريقية، وقدمت نفسها على أنها حصن ضد ما أطلقت عليه «الاستعمار الغربي الجديد»، فضلًا عن أن بعض القادة السياسيين والعسكريين الأفريقيين درسوا في موسكو.

وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن روسيا والصين تسعيان لاستغلال القوة التصويتية لدول القارة لدعم سياساتهما التي تهدد الاستقرار والأمن الدوليين، وتلك التي لا تتفق مع قواعد ومبادئ النظام الدولي، فقد وقفت الدول الأفريقية بحزم دفاعًا عن معاملة الصين لسكانها الأويجور في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ودعمت حملة القمع الصينية على الحريات المدنية والسياسية في هونج كونج في مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويعتمد المسؤولون الروس على العديد من الدول الأفريقية التي ظلت محايدة بشأن غزو موسكو لأوكرانيا، أو حتى دعمت روسيا؛ للحفاظ على موقفها، ولا سيما بعد رفض 24 دولة أفريقية قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في مارس 2022 قرار يُدين العمليات العسكرية الروسية على أوكرانيا؛ حيث امتنعت 16 دولة أفريقية عن التصويت، بينما لم تصوت سبع دول على الإطلاق، وصوتت دولة واحدة، إريتريا، ضده، في حين وافقت 28 دولة أفريقية على القرار[32].

وقد حاول وزير الخارجية الروسي «سيرجي لافروف» خلال زيارته لأربع دول أفريقية، هي: أوغندا وجمهورية الكونغو وإثيوبيا ومصر، خلال الفترة من 24 – 28 يوليو 2022، التأكيد على أن موسكو ليست معزولة دوليًّا بعد العقوبات الأمريكية والغربية غير المسبوقة على قوى كبرى في النظام الدولي، وأن روسيا صديقة حقيقية للدول الأفريقية، ولإلقاء اللوم على السياسات الغربية في أزمة الغذاء التي تعاني منها دول القارة، وأن العقوبات التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية عليها تؤدي إلى تفاقم نقص الغذاء العالمي الذي يضر بالقارة[33]. وهو ما أكد عليه «لافروف» في مقال نشرته أربع صحف بالدول التي زارها[34].

## عقبات وقيود أمريكية

تواجه استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في أفريقيا للفوز بمنافسة القوى العظمى بالقارة، عديدًا من التحديات التي تعوق الأهداف الأمريكية لتعزيز النفوذ العسكري والاقتصادي والسياسي، ومواجهة النفوذين الصيني والروسي المتنامين بقوة في أفريقيا. ويتمثل أبرزها في أن تركيز واشنطن على مواجهة بكين وروسيا في القارة يُثير المخاوف لدى العديد من الدول الأفريقية بشأن أصداء حقبة الحرب الباردة غير المرحب بها، حيث لا تُريد تلك الدول أن يُنظر إليها على أنها بيادق في منافسة القوى العظمى، بدلًا من كونها شركاء لواشنطن[35]. ورغم تعدد المبادرات الأمريكية التنموية في القارة، فإنها لا تزال غير قادرة على منافسة برامج الإقراض الصينية للبنى التحتية، والتي تجاوزت في بعض الدول الأفريقية الاستثمارات الغربية؛ حيث تفضل غالبية تلك الدول العلاقات مع الصين؛ لأنها تقدم مساعدات إنمائية واقتصادية بدون قيود أو مشروطية سياسية مثل التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تكون مشروطة باتخاذ خطوات محددة على مسار التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، وهو ما تراه معظم دول القارة تدخلًا في شؤونها الداخلية؛ ولذلك تفضل المساعدات والقروض الصينية، ناهيك عن تقديم بكين نفسها لدول القارة على أنها ملتزمة بضمان الرخاء الأفريقي.

وتوجه قيادات أفريقية انتقادات عدة لمقاربات إدارة «بايدن» لمنافسة القوى العظمى بالقارة. فقد وصفت وزيرة خارجية جنوب أفريقيا «ناليدا باندور» مشروع قانون داخل الكونجرس الأمريكي يحمل عنوان «قانون مواجهة الأنشطة الروسية الخبيثة في أفريقيا»، والذي تم تمريره من مجلس النواب في 27 أبريل 2022، الذي سيراقب الحكومات الأفريقية التي تعمل مع كيانات روسية تفرض عليها الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات، بأنه «تشريع مسيء»[36]. وقد اعترضت عليه حكومات عدد من الدول الأفريقية؛ لأنه بمثابة العودة مجددًا -من وجهة نظرها- لسياسات فترة الحرب الباردة.

ويقوض معاناة عديد من السفارات الأمريكية في عديد من الدول الأفريقية من نقص مزمن في الموظفين أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في القارة، وهو التحدي الذي يعطي الأولوية للتعاون العسكري والأمني على مدى العقود القادمة، مع أولوية محدودة للدبلوماسية والتنمية[37]. فضلًا عن أن المساهمات المالية ومبادرات التعاون مع أفريقيا التي تم الإعلان عنها في ختام القمة الأمريكية-الأفريقية الثانية[38]، ومنها التخطيط لاستثمار ما لا يقل عن

55 مليار دولار في القارة خلال السنوات الثلاثة المقبلة، وتوفير أكثر من 100 مليون دولار لتوسيع مبادرة القادة الأفارقة الشباب؛ بهدف دعم الابتكار والتميز للشباب الأفارقة، وإعلان مؤسسة تمويل التنمية الدولية الأمريكية عن استثمارات جديدة بقيمة 369 مليون دولار في جميع أنحاء أفريقيا في مجالات الأمن الغذائي والبنية التحتية للطاقة المتجددة والمشاريع الصحية، ودعم مبادرة التحول الرقمي مع أفريقيا لتوسيع الوصول الرقمي ومحو الأمية عبر القارة من خلال استثمار أكثر من 350 مليون دولار، متواضعة ولا تلبي الاحتياجات التنموية المتزايدة لأكثر من 50 دولة أفريقية. كما أن أغلبها مرتبط بموافقة الكونجرس الأمريكي، ما يعني إمكانية التراجع عنها إذا تغيرت الإدارة في البيت الأبيض أو الأغلبية الحزبية في الكونجرس[39].

ورغم تحذير الولايات المتحدة الأمريكية الدول الأفريقية من مخاطر الدخول في شراكات اقتصادية مع أفريقيا، والتي تنتهي عادة بالوقوع في فخ الديون الصينية أو سيطرة صينية على البنية التحتية الأفريقية؛ فإن معظم هذه الدول لم تستجب لتلك التحذيرات؛ نظرًا لحاجتها للاستثمارات الصينية، في ظل غياب أي بديل أمريكي لتمويل مشروعات بديلة أو الدخول في شراكات تنموية مع الدول الأفريقية[40]. ومع ارتفاع أسعار المواد الغذائية في أعقاب العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا، والتي دفعت بعض البلدان الأفريقية إلى حافة المجاعة، فإن العديد من دول القارة رفضت الوقوف وراء الولايات المتحدة وأوروبا في انتقاد موسكو وتأييد العقوبات الأمريكية والدولية عليها.

ويضاف لما سبق تفوق الصين على الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في معركة السيطرة على العقول والقلوب في أفريقيا؛ حيث تشير نتائج استطلاع للرأي أجرته Ichikowitz Family Foundation إلى أن 76٪ من شباب القارة في 15 دولة ينظرون إلى بكين باعتبارها القوة الأجنبية التي يُنظر إليها على أنها تتمتع بأكبر تأثير إيجابي في أفريقيا، مقارنة بنسبة 72٪ للولايات المتحدة الأمريكية[41]. وبينما تكافح شركة التكنولوجيا الصينية العملاقة «هواوي» العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة عليها، والضغوط الأمريكية على حلفائها بعدم استثمار الشركة في بنيتها التحتية التقنية، فإن مكونات الشركة تُشكل حوالي 70٪ من شبكات الجيل الرابع في جميع أنحاء القارة[42].

وعلى الرغم من تركيز الاستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا على منافسة القوى العظمى بالقارة، فإن الشركات الأمريكية ليست قادرة على المنافسة ضد الشركات الصينية وغيرها

في صناعات معينة، مثل بناء الطرق والجسور؛ حيث تتمتع الشركات الصينية بهياكل أقل تكلفة، وتستفيد من عقود من الخبرة في أفريقيا. لكن بعض الشركات الأمريكية قادرة على المنافسة، بما في ذلك في قطاعات الصحة والتكنولوجيا المالية والطاقة المتجددة، فضلًا عن امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية رصيدًا كبيرًا في الشتات الأفريقي الذي يُحافظ على روابط تجارية مع أفريقيا[43].

ومع تعدد مصادر الاحتكاك بين الولايات المتحدة الأمريكية من جانب، وروسيا والصين من جانب آخر بأفريقيا، فإن لديهم مصالح مشتركة بالقارة، والتي تشمل الحفاظ على التدفق الحر للتجارة، من خلال مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، وضمان الأمن البحري في البحر الأحمر وخليج عدن، ومنع نشوب صراع إقليمي يعوق حركة المرور التجارية ورخاء القارة، وتعزيز القدرة على التصدي للتهديدات العالمية، بما في ذلك الأمراض، وتوليد الاستقرار، الأمر الذي يحول دون الحاجة إلى تدخلات وجهود إغاثة مكلفة. ويمكن أن تشكل هذه المصالح الواسعة والمشتركة أساسًا لجدول أعمال تعاوني بين الولايات المتحدة الأمريكي ومنافسيها في القارة[44]. كما أن مشاريع البنية التحتية الأفريقية المدعومة من الصين، والتي تثير غضب صناع القرار الأمريكي، تحسن بيئة العمل لجميع القوى في القارة، بما في ذلك الشركات الأمريكية. وتسهل محطات الطاقة الصينية على الشركات العمل بفعالية، ويمكن للطرق وخطوط السكك الحديدية التي بنتها بكين توصيل البضائع إلى السوق لجميع الجهات الفاعلة في الاقتصاد.

## رؤية ختامية

ركزت الاستراتيجية الأمريكية في أفريقيا في إطار سياسات منافسة القوى العظمى المتصاعدة في القارة بصورة أساسية على مواجهة النفوذ العسكري والاقتصادي الصيني، وكذلك السياسي الذي تنامى مع تعيين بكين في فبراير 2022 الدبلوماسي البارز «شيويه بينج» في منصب المبعوث الخاص للقرن الأفريقي، وهي منطقة ذات أهمية استراتيجية لها؛ حيث تمتلك استثمارات وقاعدة بحرية على أحد طرق الشحن الرئيسية في العالم[45]؛ لكون النهج الروسي في أفريقيا أقل طموحًا من النهج الصيني. فقد قوضت الأزمات التي يواجهها الاقتصاد الروسي في ظل العقوبات الغربية المفروضة عليه بعد ضم موسكو شبه جزيرة القرم في عام 2014، من قدرته

على مواكبة الصين والولايات المتحدة الأمريكية في تقديم القروض ومساعدات التنمية لدول القارة[46]. وفي المقابل تؤطر موسكو لنفسها كحليف قديم للتحرر الأفريقي.

وفي ظل احتدام منافسة القوى العظمى في أفريقيا، ترى بعض الكتابات الأمريكية أن أفضل استراتيجية يجب على الولايات المتحدة الأمريكية انتهاجها تجاه القارة، تنطلق من التفكير على المستوى الإقليمي بدلًا من التفكير على المستوى الوطني لحماية مصالحها في القارة، والحد من نفوذ منافسيها، إلى جانب الاعتماد على منسقين إقليميين تتجاوز سلطتهم الحدود الوطنية. وكذلك وضع استراتيجيات إقليمية لمنطقة الساحل، ومنطقة بحيرة تشاد، والقرن الأفريقي، وجنوب شرق أفريقيا، لكل منها أهداف محددة كتلك التي شكلتها خمس دول أفريقية لمواجهة تنظيمي القاعدة وداعش عبر منطقة الساحل، لتنسيق الأنشطة العسكرية وطلب المساعدة من الداعمين الدوليين. ومن أجل ذلك، فإن عليها العمل على جعل نفسها شريكًا مفضلًا للدول الأفريقية في عصر المنافسة بين القوى العظمى. وربما سيعرض عدم تحقيق المصالح الأمريكية في القارة، أمن الولايات المتحدة في الداخل للخطر[47].

وعلى الرغم من تعدد مصادر الاحتكاك بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنافسيها الاستراتيجيين في القارة الأفريقية، فإنه من غير المرجح حدوث اشتباكات مباشرة بينهم هناك في المستقبل المنظور. بيد أن وجود احتمال لسوء التقدير والتصعيد قد ينتج حروبًا بالوكالة، تفضل واشنطن تجنب التورط فيها، لكنها يجب أن تكون مستعدة لمثل هذه الصراعات.

تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية للتوقف عن تحذير الدول الأفريقية من المخاطر المحتملة للشراكة مع القوى الكبرى في النظام الدولي، دون توفير بدائل فعالة لتلبية الاحتياجات التي تقدمها تلك القوى، والاعتراف بأن الدول التي تسعى للحصول على دعم مالي لبناء البنية التحتية الحيوية أو تلبية احتياجات سكانها من الطاقة، تسعى لتحقيق مصلحة وطنية مشروعة.

ومع تحول أفريقيا إلى ساحة لمنافسة القوى العظمى بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، فإنه لا يتوقع أن تنحاز دول القارة لأي منهم، ولكنها ستسعى للاستفادة من أجواء التنافس بين القوى الكبرى؛ لتحقيق مصالحها الخاصة بالانفتاح على التعاون الاقتصادي مع واشنطن، ولكن دون التخلي بالضرورة عن التعاون مع الصين وروسيا.

# المراجع


1. National Security Strategy of the United States of America, White House, December 2017, p. 2-3.
2. Military's Competitive Edge, Department of Defense, p2.
3. 20 أكتوبر 2022، https://bit.ly/3Xr3s7M
4. State, May 26, 2022, https://bit.ly/3CI21tU
5. National Security Strategy, White House, October 2022, p.43.
6. 19 ديسمبر 2022، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، https://bit.ly/3IJN0vD
7. 16 مايو 2022، https://www.bbc.com/arabic/world-61474101
8. 6)، أغسطس 2022، ص 131.
9. U.S. Strategy toward Sub-Saharan Africa, White House, August 2022, https://bit.ly/3dpYeYl
10. ly/3AnFBgK
11. ly/3QID5Ho
12. The New York Times, August 8, 2022, https://bit.ly/3IIfqG4
13. 2022, https://wapo.st/3ixBEA4
14. U.S. Strategy Toward Sub-Saharan Africa, Op. Cit., p.5.
15. Africa Strategy, White House, December 13, 2018, https://bit.ly/3W34ciH
16. rs/3VK6rXI
17. Michelle D. Gavin, Major Power Rivalry in Africa, Council on Foreign Relations, May 2021, p.9.
18. 30 نوفمبر 2022، https://bit.ly/3X3qEt1
19. ly/3IIglpW
20. Secretary of Defense, 2020, p.x.
21. Lolita C. Baldor, General: China's Africa outreach poses threat from Atlantic, Op. Cit.
22. 2021, Stockholm International Peace Research Institute, March 2022, p.7.
23. ly/3isKNdf
24.

2020, https://nyti.ms/3Z6wLOQ

25.
st/3W4bmDb

26.
https://bloom.bg/3CKR76O

27.
https://brook.gs/3GYSy41

28. Michelle D. Gavin, Major Power Rivalry in Africa, Op. Cit, p.8.

29.
loans-to-africa-database/

30. Michelle D. Gavin, Major Power Rivalry in Africa, Op. Cit, p.8.

31.
rs/3k5cgC4

32.
March 3, 2022, https://nyti.ms/3vVhVxc

33.
for Food Shortage, The New York Times, July 24, 2022, https://nyti.ms/3XIbaLh

34.
newspaper Al-Ahram, the Congolese Dispatch de Brazzaville, the Ugandan New Vision, as well as the Ethiopian Ethiopia Herald, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation July 22, 2022, https://mid.ru/en/foreign_policy/news/1823250/

35. Michelle D. Gavin, Major Power Rivalry in Africa, Op. Cit, p. 1.

36.
Pandor at a Joint Press Availability, U.S Department of The State, August 8, 2022, https://bit.ly/3QtXIaC

37.
Policy, July 22, 2022, https://bit.ly/3CbTvnH

38.
15, 2022, https://bit.ly/3W5eWg8

.39

.40

41.
2022, https://bloom.bg/3CHYyLV

42.
ly/3XshExq

43.
Peace, December 7, 2022, https://bit.ly/3QyT4bX

44. Michelle D. Gavin, Major Power Rivalry in Africa, Op. Cit, May 2021, p.20.

45.
reut.rs/3vWrH27

46. Declan Walsh and John Eligon, Shunned by Others, Russia Finds Friends in Africa, Op. Cit.

47.
March 4, 2021, https://fam.ag/3Z6p1w6

ملف العدد

# حصاد القمة الأمريكية الأفريقية الثانية...

## قضايا متشابكة وفرص واعدة وتحديات قائمة

**نسرين الصباحي**

باحثة بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

عُقدت قمة قادة الولايات المتحدة وأفريقيا في واشنطن العاصمة خلال الفترة من 13 إلى 15 ديسمبر 2022، بحضور 49 دولة أفريقية، باستثناء الدول التي شهدت انقلابات عسكرية وانتقالًا غير دستوري للسلطة، وهي: السودان، ومالي، وبوركينا فاسو، وغينيا، وإريتريا التي لا تقيم حاليًا معها واشنطن علاقات دبلوماسية. وقد ركزت القمة على تعميق وتوسيع الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأفريقيا، ومواجهة التحديات وتعزيز الأولويات العالمية المشتركة. كما تناولت القمة قضايا جوهرية مثل التغير المناخي والأمن الغذائي والأمن الصحي والديمقراطية وحقوق الإنسان، دون إظهار مخاوف الولايات المتحدة بشأن التأثير الصيني أو الروسي على القارة الأفريقية، وكانت أهم ثلاثة نتائج للقمة هي: دعم الولايات المتحدة للاتحاد الأفريقي ليصبح عضوًا في مجموعة العشرين، والإعلان عن تقديم 55 مليار دولار كمساعدات لأفريقيا على مدى السنوات الثلاث المقبلة، والتزام من الرئيس «جو بايدن» بزيارة أفريقيا عام 2023.

جاءت القمة لتأكيد التزام الولايات المتحدة الدائم تجاه أفريقيا، وأهمية تعزيز العلاقات الأمريكية – الأفريقية من خلال تغيير مشاركة الولايات المتحدة مع أفريقيا من علاقة غير متكافئة إلى شراكات متساوية، وكانت هذه القمة المحطة الأولى لما أصبح دائرة عالمية لقمم أفريقيا التي تعقدها الصين وروسيا وتركيا وفرنسا واليابان والاتحاد الأوروبي، في ظل الصورة الذهنية التي كانت سائدة لدى الولايات المتحدة الأمريكية بأن أفريقيا مشكلة يجب حلها، لكن كانت تنظر الدول المتنافسة الأخرى إلى أفريقيا على أنها مكان للفرص. تُعد قمة قادة الدول الأفريقية والولايات المتحدة دليلًا هامًّا على جهود إدارة «بايدن» لتنفيذ استراتيجيتها، من خلال إشراك أفريقيا بقدر أكبر من الاحترام والشراكة والاعتراف المتجذر في السياسة الواقعية بأهمية أفريقيا العالمية.

## قضايا متشابكة

انعقدت القمة وسط تحديات عديدة متشابكة تُواجه القارة الأفريقية، في مقدمتها ظاهرة الإرهاب الممتدة في جميع أنحاء دول القارة، وانعدام الأمن الغذائي والتداعيات السلبية لظاهرة التغير المناخي، فضلًا عن عدوى موجة الانقلابات العسكرية وتعثُّر المرحلة الانتقالية التي اجتاحت عددًا كبيرًا من دول غرب أفريقيا، وتفاقم الصراعات الداخلية والنزاعات المسلحة النشطة في دول القارة مثل الصومال، وجنوب السودان، ومالي، وموزمبيق، وأفريقيا الوسطى، ونيجيريا، وغيرها. بالإضافة إلى تصاعد أهمية القارة الأفريقية على الساحة الدولية، والتنافس الدولي على استقطاب دول القارة، في ظل تغير ملامح النظام الدولي وظهور تحديات وأزمات عالمية: الغذاء، والطاقة، والتغير المناخي، والأوبئة، مع الاهتمام الدولي المتزايد بثقل وأهمية الدول الأفريقية في التشابك مع هذه القضايا والتحديات العالمية؛ إذ تتمتع الدول الأفريقية بفرصة لتجنب وموازنة علاقاتها بين الأقطاب الدولية نظرًا لما تمتلكه من موارد وثروات اقتصادية، واحتياطيات ضخمة من المعادن النادرة لتشغيل المركبات الكهربائية في المستقبل، وأهميتها الجيوسياسية والاستراتيجية، وكتلها التصويتية في الأمم المتحدة. ولذلك، غيرت هذه المقومات رؤية القوى الدولية المختلفة لتصاعد أهمية القارة الأفريقية، وسياسة بناء الشراكات في القرن الحادي والعشرين باعتبار القارة الأفريقية يمكن أن تلعب دورًا جيوسياسيًّا في تشكيل النظام العالمي الجديد[1].

ارتباطًا بالسابق، توجد مجموعة من الأسباب الرئيسية التي تجعل أفريقيا مهمة بالنسبة للولايات المتحدة، فضلًا عن الفرص الاستراتيجية لمشاركة الولايات المتحدة في القارة، وكيف يمكن للولايات المتحدة أن تُعزز التجارة والاستثمار في أفريقيا، فضلًا عن تعزيز القيم المشتركة بشأن قضايا الأمن الغذائي، والصحة العالمية، والتحول الرقمي، والبنية التحتية. بناءً عليه، أعطت أجندة أعمال القمة اهتمامًا بالغًا بمعالجة التحديات العالمية ومناقشة القضايا المشتركة بين أفريقيا والولايات المتحدة، من أجل الخروج بنتائج محددة لتمكين جيل قادم من النمو الشامل، من خلال الابتكار وريادة الأعمال وزيادة معدلات النمو والتحول إلى الطاقة الخضراء والاستدامة، وبناء نظام صحي أفريقي أكثر مرونة، وتوسيع نطاق الوصول إلى التمويل والاستثمار في البنية التحتية، وتعزيز التجارة والاستثمار في أفريقيا. بالإضافة إلى الوصول إلى آفاق جديدة من التعاون والشراكة في كافة المجالات؛ إذ جاء انعقاد القمة بعد أشهر فقط من إطلاق الاستراتيجية الأمريكية الجديدة لأفريقيا في أغسطس 2022، بهدف تحقيق الانفتاح على المجتمعات، وتعزيز الجهود الديمقراطية، ومعالجة التحديات الأمنية، والتعافي من جائحة (كوفيد-19)، ودعم جهود التنمية المستدامة، ودعم التكيف مع التغير المناخي، والانتقال العادل للطاقة[2].

## أولًا: الأولويات والتحديات العالمية

انطلاقًا من تأكيد وزير الخارجية الأمريكي «أنتوني بلينكن» خلال جولته الخارجية في أفريقيا (أغسطس 2022) التي شملت دول (جنوب أفريقيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا)، بأن أفريقيا ستُشكل مستقبل ليس فقط الشعوب الأفريقية، ولكن العالم؛ إذ تعتبر القارة واحدة من أسرع المناطق نموًّا في العالم، وأكبر مناطق التجارة الحرة، وأكثر النظم البيئية تنوعًا، وواحدة من أكبر مجموعات التصويت الإقليمية في الأمم المتحدة. لذا توجد ضرورة مُلحَّة لتعزيز الشراكة بين الولايات المتحدة والدول الأفريقية لمواجهة التحديات العالمية، ويمكن توضيحها على النحو التالي:

- **التغير المناخي والانتقال العادل للطاقة النظيفة:** تُعد القارة الأفريقية من أكثر مناطق العالم تأثرًا بظاهرة التغير المناخي؛ حيث تظهر تداعياته على القارة بشكل غير متناسب، وتتأثر بعض المناطق بشكل أكبر من الأخرى، وتبرز منطقة الساحل الأفريقي في غرب أفريقيا، والقرن الأفريقي في شرق أفريقيا في هذا الصدد، وتتشابك أبعاد التغير المناخي

-موجات الفيضانات، ونوبات الجفاف المتكررة، وموجات الحر الشديدة، والأعاصير، وارتفاع درجات الحرارة، وغيرها- مع آثاره المتمثلة في الهجرة المناخية، وانعدام الأمن الغذائي والمجاعات، وتفاقم ندرة الموارد، وإشكاليات المياه النظيفة، وتدهور سُبل العيش، وانتشار الأوبئة. مما يُفرز تحديات ومخاطر أخرى ناجمة عن هذا التشابك، ومنها الصراعات المناخية والعلاقات المتداخلة مع ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة. على الرغم من صعوبات التكيف مع آثاره في أفريقيا في ظل نقص التمويل المناخي اللازم وغياب العدالة المناخية[3].

في هذا السياق، تقع 16 دولة من أصل 20 دولة أكثر عرضة للتأثر بالتغير المناخي في أفريقيا، في حين أن القارة الأفريقية أقل مساهمة في حدوثه. في 16 ديسمبر 2022، أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) أن ما لا يقل عن 8,2 مليون شخص في عشرين دولة في جميع أنحاء أفريقيا قد تضرروا من الأمطار الغزيرة والفيضانات، مع نزوح 2,9 مليون شخص. لذا، أعلن «بايدن» أثناء مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP27) بشرم الشيخ (نوفمبر 2022)، عن خطط الولايات المتحدة لتوفير أكثر من 150 مليون دولار في شكل تمويل جديد للتكيف والمرونة، والتزام الولايات المتحدة بمساعدة البلدان والمجتمعات الضعيفة في أفريقيا على التكيف مع تأثيرات التغير المناخي وإدارتها، ودعم القدرة على الصمود كجزء من عمل الاستعداد في جميع أنحاء القارة الأفريقية. ومثَّلت القمة فرصة للقادة الأفارقة لاستخلاص الدعم للمواقف الأفريقية المشتركة بشأن التغير المناخي، والانتقال والتحول العادل للطاقة النظيفة، والمساواة بين الجنسين في إجراءات التغير المناخي. بالتالي فإن أحد أهم الأشياء التي أكد عليها القادة الأفارقة، مدى وفاء الولايات المتحدة بالتزاماتها المناخية وتشجيع الدول الصناعية الأخرى كذلك، حتى أثناء الاستثمار في تطوير الطاقة المتجددة في أفريقيا[4].

علاوة على ذلك، توجد أولوية لبناء نظام طاقة مستدام قائم على مصادر الطاقة النظيفة على المدى الطويل، في ظل ضرورة التكيف مع التداعيات السلبية للتغير المناخي وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. في سبيل تحقيق ذلك، تحتاج الدول الأفريقية إلى جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية والمساعدات والدعم لتمويل هذا الانتقال، سواء بالتخلص التدريجي من الاعتماد على الوقود الأحفوري أو توسيع الوصول إلى الكهرباء مع دعم الدور المتنامي الذي ستلعبه أفريقيا في معادلة أمن الطاقة العالمي[5].

- **الصحة العالمية:** سلطت ضراوة الأوبئة في أفريقيا -جائحة كوفيد-19، وجدري القرود، والإيبولا، والملاريا، والكوليرا، وفيروس نقص المناعة البشرية «الإيدز»- الضوء على مرونة النظم الصحية لمواجهة الأوبئة؛ إذ تتحمل الدول الأفريقية التكلفة المزدوجة لأعباء الأمراض المتوطنة والاستثمار القليل نسبيًّا في البنية التحتية الصحية، وأظهرت الأبحاث حول آثار الأوبئة في هذه الدول أن المساعدات الصحية يمكن أن تلعب دورًا مهمًّا في عكس الآثار الاقتصادية السلبية للأوبئة. كما توجد فجوة في العاملين الصحيين، بما في ذلك الأطباء والعاملين في مجال الصحة والرعاية المجتمعية، والمتخصصين في مجال الصحة العامة في الدول الأفريقية، مع القدرة المحدودة لعمليات التصنيع الإقليمية للقاحات والاختبارات والعلاجات. في هذا الشأن، توجد ضرورة لتعزيز النظم الصحية، وتعزيز المشاركة مع القطاع الصحي في أفريقيا بما يتجاوز زيادة المساعدات الصحية والتمويل، والحاجة إلى تعزيز أنظمة السيطرة على الأمراض والأوبئة والوقاية منها، ودعم الحلول الرقمية لتأمين مستقبل الرعاية الصحية في أفريقيا، ودعم التنفيذ الكامل لنظام الصحة العامة الجديد في أفريقيا لدفع الأمن الصحي العالمي[6].
- **انعدام الأمن الغذائي:** في ظل تداعيات الحرب الأوكرانية، وجائحة (كوفيد-19)، تعطلت سلسلة الإمدادات نتيجة اعتماد دول القارة الأفريقية على السلع الغذائية الأساسية من الخارج؛ حيث إن تباين ارتفاع أسعار الغذاء ومستويات انعدام الغذائي الأكثر حدة، لا سيما في المناطق المتضررة من الصراعات المسلحة مثل منطقة الساحل والقرن الأفريقي. وتعتبر الولايات المتحدة واحدة من أكبر الجهات المانحة للزراعة العالمية والأمن الغذائي، وهناك مزيد من الفرص لمشاركة الولايات المتحدة في الأمن الغذائي لأفريقيا، والتي يمكن أن تعكس بشكل أفضل كيفية تقاطع الحوافز والقدرات والمخاطر مع النظام الغذائي من خلال تعزيز الاستثمارات في البحوث الزراعية والإرشاد والتنمية، للحد من تعرض أفريقيا للصدمات العالمية. كما تعمل حكومة الولايات المتحدة مع الحكومات المحلية والمنظمات الزراعية في جميع أنحاء القارة الأفريقية، للحد من أزمات الجوع العالمي والاستثمار في المرونة الزراعية وبرامج الابتكار الزراعي، ويأتي أحد البرامج الأمريكية المسمى بمبادرة إطعام المستقبل في أفريقيا (Feed the Future)، والآن توجد 16 دولة من أصل 25 دولة حاليًّا في هذه المبادرة، في ضوء الحاجة إلى المساعدات الغذائية الطارئة وتأمين مصادر أكثر تنوعًا[7].

## ثانيًا: مجالات الشراكة الاستراتيجية

ارتبطت العلاقات بين الولايات المتحدة وأفريقيا بشكل أكبر بالمساعدات الإنسانية والدعم الاستراتيجي، مثل مساعدة الدول الأفريقية على مكافحة الإرهاب، والصيد غير القانوني ومكافحة القرصنة، وما إلى ذلك، ولكن أصبح هناك توجه جديد للانتقال من المساعدة إلى تعزيز التجارة والاستثمارات مع دول القارة، وضرورة تقوية الشراكات الاقتصادية والإنسانية من منطلق الشراكة الجديدة المتساوية، وضرورة التوافق والإجماع عبر الإدارات والأحزاب السياسية في أمريكا، مثل شراكة الولايات المتحدة عبر المحيط الأطلسي مع أوروبا. ويظهر أساس هذا الإجماع في إجراءين محددين من الحزبين داخل الكونجرس الأمريكي خلال السنوات الأخيرة التي يمكن أن تعزز مشاركة الولايات المتحدة مع أجندة الاتحاد الأفريقي القارية (2063) -أفريقيا التي نريدها-. أحدهما قانون الهشاشة العالمية (Global Fragility Act) لعام 2019[8]، والذي يعد بإصلاح سياسات وبرامج بناء السلام الأمريكية عبر دول الجنوب العالمي، مما يجعلها أكثر تماسكًا وطويلة الأمد، والثاني هو إنشاء الكونجرس مؤسسة تمويل التنمية الدولية (DFC)، لمضاعفة قدرة الولايات المتحدة على دعم تطوير أعمال القطاع الخاص في الخارج، وهو أمر حيوي لتعزيز الاستقرار في هذه الدول والحفاظ على الأمن القومي للولايات المتحدة. وفيما يلي أهم مجالات الشراكة بين الولايات المتحدة وأفريقيا:

- **تعزيز التجارة والاستثمار:** إن الانتعاش الأخير في الدبلوماسية الأمريكية تجاه أفريقيا، وإطلاق الاستراتيجية الأمريكية الجديدة (أفريقيا الجديدة)، وعقد القمة الثانية بين الولايات المتحدة وقادة أفريقيا، كلها تطورات إيجابية في مسار العلاقات الأمريكية - الأفريقية، ووعي الإدارة الأمريكية بإمكانيات القارة كشريك اقتصادي، في ظل الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة الموجودة في دول القارة، وذلك من خلال تجديد وتوسيع تفضيلات قانون النمو والفرص في أفريقيا -أجوا (AGOA)- بطريقة تدعم التكامل الاقتصادي الإقليمي الأفريقي جنبًا إلى جنب مع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) عن طريق تزويد الدول الأفريقية بإمكانية الوصول إلى الأسواق الأمريكية، من خلال أحكام معفاة من الرسوم الجمركية[9]. يأتي ذلك أيضًا باعتبار أفريقيا في طريقها لتصبح أكبر سوق في العالم مع دخول منطقة التجارة حيز النفاذ، ومن ثم تسعى الدول الأفريقية لجذب مزيد من الشراكات الدولية، وتعزيز قدرات الشركات

الأفريقية على المنافسة وتعزيز اندماج الاقتصادات الأفريقية في الاقتصاد العالمي، كما تستهدف الدول الأفريقية الجهود الأمريكية لتطوير الصناعات الرئيسية؛ صناعة السيارات، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاستثمارات في البنية التحتية. بالإضافة إلى رغبة الدول الأفريقية في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجارة بين أفريقيا والولايات المتحدة، ودعم التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتذليل العقبات التي تؤثر على التجارة بين الطرفين[10].

- **التقنيات الناشئة والبنية التحية وريادة الأعمال:** تُركز استراتيجية إدارة «بايدن» على الدور الهام للتكنولوجيا والاقتصاد الرقمي، لدعم البلدان الأفريقية في تطوير وتنفيذ برامج التحول الرقمي، والحكومة الرقمية والاستثمارات الواسعة للقطاع الخاص وتوسيع البنية التحتية للإنترنت، وتعزيز الاتصال الشامل والآمن والمستدام، وتحسين المهارات الرقمية ومحو الأمية الرقمية، في ظل الثورة الصناعية الرابعة (IR4)، وضرورة الوصول الرقمي وتقوية البيئات التمكينية الرقمية في جميع أنحاء القارة، في إطار تواجد عدد كبير من الشباب في أفريقيا، تحتاج إلى إيجاد طرق لتعزيز هذه الشراكات من خلال الانخراط مع القطاع الخاص، وتسهيل التجارة والاستثمار بين الولايات المتحدة والدول الأفريقية، والدبلوماسية المتقدمة والبحث عن جميع السبل لخلق النمو والفرص والتوظيف[11].
- **مكافحة الإرهاب وتعزيز السلام والأمن:** تُواجه القارة الأفريقية مجموعة من التحديات والمشكلات الأمنية، في مقدمتها ظاهرة الإرهاب الممتدة في أنحاء القارة من قبل الجماعات الإرهابية مثل تنظيمي القاعدة وداعش؛ حيث انتقل خطر الإرهاب من شمال مالي إلى بوركينا فاسو والنيجر، وصولًا للدول الساحلية مثل بنين وغانا وتوجو في منطقة خليج غينيا التي تُعاني من هجمات متفرقة. وتُشير بيانات مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2022 إلى اعتبار منطقة غرب أفريقيا بؤرة رئيسية للإرهاب والتطرف العنيف، مع وجود أربع دول ضمن أكثر 10 دول في العالم تضررًا من الإرهاب. فضلًا عن انتشار التنظيمات الإرهابية في بؤر مختلفة ومساحات جغرافية شاسعة في شمال وشرق القارة مثل ليبيا والصومال، ووسط وجنوب القارة مثل موزمبيق وتنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا.

اتصالًا بالسابق، بعد قمة مدريد لحلف الناتو في يونيو 2022، أدرك الحلف مخاطر وتهديدات النفوذ الروسي المتنامي في أفريقيا، والتحديات الأمنية في الجنوب العالمي، وتحديدًا منطقة الساحل الأفريقي. والدخول الروسي لهذه المنطقة فتح جبهتين لحلف الناتو من ناحية الشرق والجنوب. لذا فتواجد الحلف في شمال أفريقيا، وتحديدًا دولة موريتانيا كنقطة تمركز لعملياته، وكمحاولة لصد النفوذ الروسي في المنطقة، وإعادة اهتمام الناتو بهذه المنطقة لإعادة الاصطفاف مرة أخرى، وتكوين شبكة جديدة من العلاقات تربط بين شمال أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي. ومن المرشح أن تكون دولة النيجر أيضًا في مقدمة الاهتمامات، لإطلاق قاعدة عسكرية أمريكية لطائرات بدون طيار. ولأول مرة اتفق حلف الناتو على تقديم حزمة بناء القدرات الدفاعية لموريتانيا، كما تم الاتفاق على تقديم دعم إضافي لبناء قدرات دولة تونس، في إطار المفهوم الاستراتيجي الجديد والمصلحة الاستراتيجية في هذه المنطقة بالنظر إلى المخاطر الأمنية التي يشكلها الإرهاب والهجرة غير النظامية في منطقة الساحل والصحراء، وتتفاقم هذه الظواهر بسبب تأثير التغير المناخي، وحالات الطوارئ الصحية وتراجع الأمن الغذائي، ويوفر هذا الوضع أرضًا خصبة لانتشار الجماعات الإرهابية[12].

في هذا السياق، أجرت القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا (أفريكوم) محادثات مع تونس لتعزيز العلاقات وفرص التدريب بين البلدين، ومواجهة تحركات روسيا في المنطقة، مع اختتام مناورات "الأسد الأفريقي" في المغرب وغانا والسنغال وتونس، واتهمت الولايات المتحدة روسيا بأن 14 طائرة منتشرة في ليبيا كجزء من هدف روسيا على المدى الطويل لإنشاء موطئ قدم في شمال أفريقيا ويهدد حلفاء الناتو. تعتبر ليبيا جسرًا لوجستيًا مهمًا إلى أفريقيا جنوب الصحراء. في وقت سابق من عام 2022 استخدمت القوات الجوية الروسية قاعدة الخادم الجوية بالقرب من بنغازي لنقل الأفراد والمعدات العسكرية إلى مالي[13].

تأسيسًا على السابق، هناك ضرورة للحصول على دعم أمريكي أكبر لتعزيز إصلاحات قطاع الأمن تحديدًا في الصومال ودول الساحل الأفريقي، في ظل استمرار الهجمات المتصاعدة من قبل الجماعات الإرهابية. بالمثل، الحاجة للدعم الأمني في مواجهة التحديات وتعزيز الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي، والتعاون بشكل أكبر في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. بالإضافة إلى ضرورة تواجد الدعم اللازم للتحولات السياسية والديمقراطية ومكافحة الفساد، والجهود في مجالات تعزيز المصالحة وأنظمة العدالة، وحماية المرأة في مناطق الصراعات

المسلحة، وضرورة اعتماد النهج ثلاثي الأبعاد على الدفاع والتنمية والدبلوماسية كطريقة لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في أفريقيا[14].

## مخرجات متنوعة وفرص واعدة

أسفرت القمة عن اهتمام شديد بالقارة الأفريقية، ظهر جليًّا في تعبئة نهج الحكومة الأمريكية بكاملها لتنظيم هذا الحدث بعد انقطاع لمدة ثماني سنوات من القمة الأولي عام 2014، مما أضفى عودة روح للعلاقات الأمريكية – الأفريقية، والآمال المتوقعة بين الطرفين من خلال دعم الولايات المتحدة تمثيل أفريقيا في المؤسسات الدولية كمجلس الأمن، ومجموعة الدول العشرين ، والتعهد بالمليارات لتعزيز الأولويات المشتركة، والانتقال من المساعدات إلى التجارة والاستثمار، ودعم المبادرات الأفريقية الرئيسية. وعليه، يمكن توضيح أهم مخرجات القمة على النحو التالي [15]:

### أولًا: العلاقات بين الأفراد

- **إنشاء مجلس الشتات الجديد:** أصدر بايدن أمرًا تنفيذيًّا يُوجه وزير الخارجية إلى إنشاء المجلس الاستشاري الرئاسي بشأن انخراط المغتربين الأفريقيين في الولايات المتحدة (PAC-ADE) الذي سيعمل على تعزيز الحوار بين المسؤولين الأمريكيين والشتات الأفريقي في الولايات المتحدة، وتقوية الروابط الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية بين المجتمعات الأفريقية والشتات الأفريقي العالمي والولايات المتحدة.
- **توسيع مبادرة القادة الأفارقة الشباب (YALI):** أعلنت نائبة الرئيس الأمريكي كامالا هاريس أن الإدارة تخطط للعمل مع الكونجرس لتوفير أكثر من 100 مليون دولار من أجل هذه المبادرة على مدى عدة سنوات، لدعم الشباب والشابات الأفارقة المبتكرين في اقتصاد القرن الحادي والعشرين. كما تسعى المبادرة، من خلال تسخير دعم القطاع الخاص والشتات والشركاء الثنائيين، لتسهيل التواصل وتوسيع محو الأمية الرقمية وتسريع المساواة بين الجنسين وقيادة المرأة وتعزيز الشفافة ودور المجتمع المدني وزيادة الفرص الاقتصادية.

**ثانيًا: الحوكمة العالمية والمشاركة الدبلوماسية**

- **دعم عضوية مجموعة العشرين:** ستدعم الولايات المتحدة على تحقيق تمثيل أفريقي أكبر في المؤسسات الدولية، بما في ذلك دعم الاتحاد الأفريقي للانضمام إلى مجموعة العشرين كعضو دائم، وأن يكون لأفريقيا صوت أكثر بروزًا في المحادثات العالمية. يأتي ذلك بناءً على إعلان بايدن في سبتمبر 2020 دعمه لأفريقيا للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن.
- **السفر إلى أفريقيا:** أعلن بايدن أنه وكامالا هاريس والسيدة الأولى والعديد من أعضاء الكونجرس الأمريكي، يعتزمون السفر إلى أفريقيا عام 2023، للتأكيد على التزام الولايات المتحدة بتعزيز علاقاتها مع الدول الأفريقية.

**ثالثًا: التجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي الشامل**

- **دعم الصمود والتعافي في أفريقيا:** أكد بايدن أن إدارته ملتزمة بالعمل عن كثب مع الكونجرس لإقراض ما يصل إلى 21 مليار دولار من خلال صندوق النقد الدولي للدول المنخفضة والمتوسطة الدخل، مما سيدعم الصمود الأفريقي وجهود التعافي. كما تدعو الإدارة جميع الدائنين من القطاع الخاص لتخفيف عبء الديون حتى تتمكن الدول الأفريقية من استعادة موطئ قدمها مرة أخرى بعد سنوات من الأزمات.
- **مذكرة تفاهم بين حكومة الولايات المتحدة وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية:** لتوسيع المشاركة وتعزيز التجارة العادلة والمستدامة والشاملة، وزيادة القدرة التنافسية، وجذب الاستثمار إلى القارة. بمجرد تنفيذها ستخلق سوقًا مشتركة على مستوى القارة تضم 1.3 مليار شخص و3.4 تريليون دولار، وستكون خامس أكبر اقتصاد في العالم.
- **الاتفاقيات الإقليمية الأولى لمؤسسة تحدي الألفية متعددة القطاعات (MCC):** أعلنت المؤسسة عن أن أول اتفاقياتها الإقليمية بلغ مجموعها 504 ملايين دولار مع حكومتي بنين والنيجر، تدعم هذه الاتفاقيات التكامل الاقتصادي الإقليمي والتجارة والتعاون عبر الحدود. كما أعلنت المؤسسة أن جامبيا وتوجو مؤهلتان لتطوير اتفاقياتهما الأولى، وأن السنغال مؤهلة لتطوير ميثاق إقليمي متزامن، وموريتانيا مؤهلة لبرنامج الحد الأدنى.

- **مؤسسة تمويل التنمية الدولية الأمريكية (DFC):** أعلنت المؤسسة عن استثمارات جديدة بقيمة 369 مليون دولار في مجال الأمن الغذائي والبنية التحتية للطاقة المتجددة والمشاريع الصحية، بما في ذلك صفقة بقيمة 100 مليون دولار مع Mirova Sun Funder لصالح صندوق Mirova Gigaton لدعم الطاقة النظيفة في جميع أنحاء أفريقيا.

**رابعًا: التكنولوجيا والابتكار**

- **مبادرة التحول الرقمي مع أفريقيا (DTA):** أطلق الرئيس بايدن هذه المبادرة في منتدى الأعمال الأمريكي الأفريقي، بهدف توسيع الوصول الرقمي ومحو الأمية عبر القارة الأفريقية من خلال العمل مع الكونجرس. تعتزم هذه المبادرة استثمار أكثر من 350 مليون دولار، وتسهيل أكثر من 450 مليون دولار في التمويل لأفريقيا بما يتماشى مع استراتيجية التحول الرقمي للاتحاد الأفريقي.
- **أول دول أفريقية توقع على اتفاقيات أرتميس (Artemis):** أصبحت نيجيريا ورواندا أول دولتين أفريقيتين توقعان اتفاقيات أرتميس في 13 ديسمبر 2022، لتعزيز التعاون وإرساء المبادئ التي تستند إلى معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967 للاستكشاف والاستخدام الآمن والمستدام والمسؤول من الفضاء الخارجي.

**خامسًا: الصحة**

- **الاستثمار في القوى العاملة الصحية لبناء أنظمة صحية أكثر مرونة:** كجزء من مبادرة العاملين الصحيين العالمية، تخطط الإدارة للعمل مع الكونجرس لاستثمار 1.33 مليار دولار سنويًا من 2022 إلى 2024 في القوى العاملة الصحية في أفريقيا، بإجمالي 4 مليارات دولار على الأقل بحلول عام 2025، لمساعدة الدول الأفريقية على سد الفجوة في العاملين الصحيين، بما في ذلك الأطباء والعاملين في مجال الصحة والرعاية المجتمعية، والمتخصصين في الصحة العامة.
- **الشراكة لبناء أنظمة صحية أقوى وتعزيز الأمن الصحي العالمي:** منذ بداية إدارة بايدن، التزمت الولايات المتحدة بتوفير 782 مليون دولار في برامج الأمن الصحي العالمية للعمل مع الدول الأفريقية لسد الفجوات الرئيسية المحددة في الخطط الوطنية للأمن الصحي، وبناء أنظمة صحية مرنة في المجالات التقنية الحيوية. كما أعلنت الولايات المتحدة عن تمويل جديد بقيمة 215 مليون دولار لمواجهة جائحة (كوفيد-19) في أفريقيا.

- **الشراكة لتسريع التصنيع الإقليمي:** أعلنت خطة الرئيس الطارئة للإغاثة من الإيدز – بيبفار– (PEPFAR)، ومبادرة الرئيس لمكافحة الملاريا، ومؤسسة تمويل التنمية الدولية عن خطط لتسريع قدرة التصنيع الإقليمية للقاحات والاختبارات والعلاجات، بما في ذلك خطة (بيبفار) لشراء 15 مليون اختبار فيروس نقص المناعة البشرية المنتجة من قبل الشركات المصنعة الأفريقية بحلول عام 2025، وتحويل ما لا يقل عن مليوني مريض على علاجات فيروس نقص المناعة البشرية لاستخدام المنتجات الأفريقية الصنع بحلول عام 2030.

**سادسًا: الأمن الغذائي**

- **تعزيز شراكات الأمن الغذائي والاستجابة للحاجة إلى مساعدات الأمن الغذائي الطارئة:** أعلنت حكومة الولايات المتحدة والاتحاد الأفريقي عن شراكة استراتيجية في الاستثمارات التحويلية لأنظمة غذائية مرنة وأسواق سلسلة التوريد المتنوعة. بالإضافة إلى ذلك، أعلن الرئيس بايدن عن 2 مليار دولار من المساعدات الإنسانية الطارئة الجديدة لأفريقيا، بناءً على أكثر من 11 مليار دولار في الإعلانات الأخيرة عن مساعدات الأمن الغذائي.

**سابعًا: التغير المناخي**

- **دعم التكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود:** أعلن بايدن في قمة (COP27) عن خطط الولايات المتحدة للعمل مع الكونجرس لتوفير أكثر من 150 مليون دولار في شكل تمويل جديد لمعالجة التكيف مع المناخ في أفريقيا في إطار خطة الطوارئ الرئاسية للتكيف والقدرة على الصمود (PREPARE)، ودعم أنظمة الإنذار المبكر، وتمويل التكيف، والتأمين ضد مخاطر تغير المناخ، والنظم الغذائية المقاومة لتغير المناخ. سيؤدي هذا الاستثمار أيضًا إلى تحفيز الاستثمار العالمي العام والخاص في البنية التحتية للطاقة النظيفة في أفريقيا. كما تضمنت اتفاقيات مؤسسة تحدي الألفية في بنين والنيجر وليسوتو وملاوي، أكثر من 150 مليون دولار في التمويل الجديد للتكيف مع تغير المناخ.

**ثامنًا: الديمقراطية والحكم**

- **مبادرة التحولات الديمقراطية والسياسية في أفريقيا (ADAPT):** أعلن الرئيس بايدن عن هذه المبادرة التي تؤكد التزام الولايات المتحدة بالمشاركة في التحولات السياسية المعقدة

في أفريقيا، وإظهار دعم الحكومة الأمريكية للحكومات والمجتمع المدني في اللحظات الحرجة، من خلال العمل مع الكونجرس على مدى ثلاث سنوات باستثمار 75 مليون دولار لهذه المبادرة لمواجهة التراجع الديمقراطي، بالشراكة مع الهيئات الإقليمية والحكومات والمجتمع المدني لدعم هذه التحولات.

**تاسعًا: السلام والأمن**

- **برنامج شراكة القرن الحادي والعشرين للأمن الأفريقي** (21PAS): أعلن الرئيس بايدن أن إدارته تعمل مع الكونجرس لتوفير 100 مليون دولار لشراكة جديدة لتحفيز وتعزيز الجهود الأفريقية، لتنفيذ واستدامة قدرات وإصلاحات قطاع الأمن. تم تصميم هذا البرنامج التجريبي لمدة ثلاث سنوات، للسماح للولايات المتحدة والشركاء الأفارقة، بما في ذلك المجتمع المدني، بمزامنة وتبادل ودعم الحلول للتحديات الأمنية.

## تحديات قائمة

على الرغم من الطموحات والتطلعات الناجمة عن القمة نظرًا للتنوع في مخرجاتها وشموليتها للعديد من القضايا والموضوعات الجوهرية، في إطار الشراكة بين الولايات المتحدة والدول الأفريقية لمواجهة التحديات وتعزيز الأولويات المشتركة، يظل الواقع الأفريقي الحاكم والفاصل في مدى تنفيذ هذه المبادرات والآليات من ناحية، ومدى التزام الإدارة الأمريكية بوعودها من ناحية أخرى، في ظل التحديات القائمة والأوضاع العالقة والأزمات المستعصية والصراعات المعقدة وتعقد وتشابك الظواهر الأمنية مع بعضها البعض، لتفرز العديد من الإشكاليات تعيق المجتمعات الأفريقية عن تحقيق آمالها في الأمن والتنمية، ومن ثم يمكن توضيح أهم التحديات التي قد تعيق الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأفريقية على النحو التالي:

**أولًا: مُعضلة الأمن والتنمية في غرب أفريقيا**

كشفت المؤشرات الدولية عن تراجع الديمقراطية في غرب أفريقيا كنقطة محورية إقليمية؛ إذ أدى انتشار أعمال العنف وعدم الاستقرار والإرهاب في المنطقة خلال السنوات الأخيرة، لانتشار ظاهرة الانقلابات العسكرية في عدد كبير من دول المنطقة (مالي، وبوركينا فاسو، وغينيا)، وتعثر مسار الانتقال الديمقراطي وصولًا إلى الحكم المدني مرة أخرى، وتزايد معدلات

الهشاشة الممتدة والعابرة لحدود الدول، وتداعيات العقوبات الاقتصادية المفروضة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس)، من أجل عودة الأنظمة للحكم المدني، وتسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة بعد انتهاء الفترة الانتقالية[16].

في سياق متصل، على الرغم من مكانة دولة تشاد كشريك استراتيجي في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، فقد شهدت اضطرابات سياسية منذ مقتل الرئيس إدريس ديبي وتولي ابنه محمد ديبي السلطة في أبريل 2021، وانفتاحه على الحوار الوطني مع الجماعات المسلحة، في ضوء تعزيز مطالب العدالة الانتقالية مع اختتام الحوار الوطني التشادي وسط حالة من عدم اليقين بشأن المرحلة الانتقالية والقضايا الخلافية من الإصلاح الدستوري والخطط الانتخابية وغيرها[17].

عطفًا على السابق، حددت حكومة الولايات المتحدة الاستقرار في الدول الساحلية بمنطقة خليج غينيا في غرب أفريقيا كأولوية لسياستها الخارجية، مع إشراك خمس دول على وجه الخصوص -بنين وساحل العاج (كوت ديفوار) وغانا وغينيا وتوجو- في استراتيجيتها لمنع الصراع وتعزيز الاستقرار. تعكس هذه الاستراتيجية اعتبار حكومة الولايات المتحدة الدول الخمسة كنقاط محورية استراتيجية في الحرب ضد الإرهاب العابر للحدود والتطرف العنيف القادم من منطقة الساحل الأفريقي. لا يرتبط القلق بشأن عدم الاستقرار في هذه الدول بانتشار العنف من منطقة الساحل الأفريقي فحسب، بل يرتبط أيضًا بالاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية في المنطقة؛ حيث تضم الدول الخمس سكانًا يتراوح متوسط أعمارهم بين 19 و22 عامًا، مما يجعل الآفاق الاجتماعية والاقتصادية المحدودة للشباب عامل خطر كبيرًا لتوجهات التطرف العنيف والمشاركة في الاحتجاجات والاضطرابات السياسية، مثل المشاركة المدنية للشباب في احتجاجات (Fix The Country) عام 2021 في غانا، وحركة الشباب النيجيرية ضد وحشية الشرطة (End SARS) عام 2020[18].

انطلاقًا من السابق، تُعاني غينيا من التراجع الديمقراطي عقب الانقلاب العسكري في سبتمبر 2021، وقد حددت مدة المرحلة الانتقالية لمدة 24 شهرًا، وذلك بعد ضغوط من جماعة (الإيكواس). أما في كوت ديفوار، فلا تزال النزاعات العرقية والأراضي تُشكِّل تهديدًا لتجدد الصراع، وتصاعد هجمات الجماعات الإرهابية في شمال البلاد من الجماعات المتمركزة في الدولتين المجاورتين مالي وبوركينا فاسو. كما تقدم غانا نموذجًا ديمقراطيًا للمنطقة، ولكنها

تُواجه تحديات مشتركة مع الدول الساحلية الأخرى: التعليم والفرص الاقتصادية المحدودة، والفجوة التنموية بين شمال وجنوب البلاد، وتزايد الهجمات الإرهابية. بينما فرضت توجو حالة الطوارئ في الشمال عام 2022 بسبب تنامي نشاط الجماعات الإرهابية، في ظل استغلالها للأوضاع الاقتصادية المتردية وانتشار الفقر في المناطق الريفية في شمال البلاد. في حين فرضت الحكومة في دولة بنين قيودًا انتخابية لاستبعاد أحزاب المعارضة، واستخدمت تكتيكات من قيود الإنترنت إلى القوة العنيفة من قبل الشرطة لقمع الاحتجاجات، وتصاعدت الهجمات الإرهابية في المناطق الحدودية مع دول الساحل الأفريقي[19].

**حددت حكومة الولايات المتحدة الاستقرار في الدول الساحلية بمنطقة خليج غينيا في غرب أفريقيا كأولوية لسياستها الخارجية، مع إشراك خمس دول على وجه الخصوص -بنين وساحل العاج (كوت ديفوار) وغانا وغينيا وتوجو- في استراتيجيتها لمنع الصراع وتعزيز الاستقرار. تعكس هذه الاستراتيجية اعتبار حكومة الولايات المتحدة الدول الخمسة كنقاط محورية استراتيجية في الحرب ضد الإرهاب العابر للحدود والتطرف العنيف القادم من منطقة الساحل الأفريقي**

تتفاقم التحديات التي تُواجه هذه الدول الخمس، ولا يمكن فصلها عن أوضاع عدم الاستقرار في منطقة الساحل؛ إذ أودت الأزمة في منطقة الساحل الأفريقي بحياة أكثر من 6500 شخص، وشردت حوالي مليون شخص عام 2020. في فبراير 2022، بلغ العدد الإجمالي للنازحين داخليًا 2,7 مليون منذ عام 2011. بالإضافة إلى ذلك، قد تُواجه نيجيريا أسوأ حالة من عدم الاستقرار منذ عقود بسبب التطرف العنيف في الشمال، وتفاقم الاشتباكات بين مجتمعات الرعاة والمزارعين في وسط البلاد، وتصاعد مطالب الحركات الانفصالية في الجنوب، إلى جانب أعمال الجريمة المنظمة والخطف على مستوى الدولة ككل. لذا، قد يؤدي تدهور الاستقرار في نيجيريا -أكبر دول غرب أفريقيا من حيث عدد السكان، وأكبر اقتصاد في غرب أفريقيا- إلى زيادة زعزعة الاستقرار في الدول الساحلية في منطقة خليج غينيا بغرب أفريقيا[20].

## ثانيًا: قضايا عديدة وأزمات ملتهبة شرق أفريقيا

- **الأزمة الإثيوبية:** في أغسطس 2022 استؤنف الصراع في إقليم تيجراي بشمال إثيوبيا، مما أدى إلى إنهاء الهدنة الإنسانية منذ مارس 2022 بين الحكومة الفيدرالية الإثيوبية وقوات الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي (TPLF)، ودعا رئيس الاتحاد الأفريقي "ماكي صال" إلى

وقف فوري لإطلاق النار، كما دعا وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن" الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية والمشاركة في المحادثات التي يُنظمها الاتحاد الأفريقي، وتداعيات ذلك على تفاقم الأوضاع الإنسانية في الداخل الإثيوبي، والاستقرار الإقليمي، وتهديدات أمن منطقة القرن الأفريقي، بما في ذلك منطقة البحر الأحمر ذات الأهمية الاستراتيجية للمصالح الأمريكية في المنطقة. وعليه، هناك حاجة لمشاركة أمريكية رفيعة المستوى لوضع إثيوبيا على طريق السلام. يزيد هذا الفصل الجديد من الصراع مخاطر جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي حدثت في دورة الحرب السابقة؛ إذ لم تؤدِّ الأعمال العدائية الدموية التي دامت لمدة عامين، إلا إلى الإفلات من العقاب وانعدام الأمن والمظالم التي أدت إلى ارتكاب الفظائع الجماعية ويمكن أن تؤدي إلى جولة أخرى أكثر كارثية للمدنيين[21].

في هذا السياق، يعمل المبعوث الأمريكي الخاص للقرن الأفريقي «مايك هامر» مع نظرائه في الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وفي أوروبا، لوقف أعمال العنف وتحريك الأطراف إلى محادثات رسمية يقودها الاتحاد الأفريقي. قد يكون الإعلان الأخير عن مجموعة رفيعة المستوى مشتركة بين الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا لتركيز الانتباه على إثيوبيا، بمثابة مشاركة مهمة (توقيع اتفاق السلام في جنوب أفريقيا بوساطة الاتحاد الأفريقي في 3 نوفمبر 2022). تتطلب هذه الجهود الاهتمام والدعم والمشاركة من أعلى المستويات في حكومة الولايات المتحدة، مع الضغط من أجل الإعلان الفوري وعقد محادثات لإسكات المدافع وتفعيل قدرات الولايات المتحدة لمنع هذه الكارثة. بالإضافة إلى ذلك، ضرورة إخراج القوات الإريترية من إقليم تيجراي وفتح المنطقة دون أية عوائق، لضمان الوصول الآمن للمساعدات الإنسانية الطارئة[22].

- **المرحلة الانتقالية في السودان:** تعكس هذه الأزمة المعقدة مثل الوضع في العديد من الدول الهشة في الجنوب العالمي، في ظل معاناة السكان من الجوع وتداعيات جائحة (كوفيد-19) والحرب الروسية الأوكرانية لتزيد من الأعباء الاقتصادية، وارتفاع أسعار السلع الغذائية ومعدلات التضخم. بالإضافة إلى الاختلافات في وجهات النظر بين الأطراف الفاعلة في العملية السياسية، ومدى فرص نجاح الاتفاق الإطاري بين المكونين المدني والعسكري لتشكيل حكومة منتخبة بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، واستمرار أزمات المركز والهامش لتعصف بحالة عدم الاستقرار داخل البلاد، بما في ذلك الحرب

الدائرة في إقليم دارفور وأزمات إقليم الشرق وحالات الإغلاق المتكررة للطرق والموانى التي تؤثر بشكل كبير على حركة التجارة وممرات الشحن الدولية، وبالتالي يؤثر بالتبعية على الوضع الاقتصادي للبلاد. بالإضافة إلى الأزمات في المنطقتين (النيل الأزرق، وجنوب كردفان)، مع تأخر تنفيذ بعض بنود اتفاق جوبا للسلام (2020)، تحديدًا بند الترتيبات الانتقالية وعملية الدمج والتسريح ونزع السلاح للجماعات المسلحة[23].

- **التحديات الداخلية في كينيا:** تُواجه كينيا وضعًا اقتصاديًّا صعبًا، والتحدي الأكبر أمام الرئيس الجديد «ويليام روتو» التغلب على إرث البلاد من السياسات العرقية وبناء التماسك الوطني. ربما يكون أكبر نجاح في انتخابات 2022 التزام الكينيين بتجاوز تاريخ العنف الانتخابي في البلاد. قد تعزز هذا الالتزام من خلال موقف روتو وأودينجا تجاه انتخابات خالية من أعمال العنف. كما تُعاني البلاد من جفاف حاد، وارتفاع الديون والتضخم، مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 15% عام 2021. تعتبر كينيا أكبر اقتصاد في شرق أفريقيا، فإن استقرار كينيا أمر بالغ الأهمية للمنطقة ككل. كما تُعد الشريك الأمني الأكثر قدرة وموثوقية لواشنطن في شرق أفريقيا. لذلك يجب على الولايات المتحدة أن تعمل على عدة جبهات: إبرام اتفاقية تجارة حرة مع كينيا قبل انتهاء سريان قانون «أجوا» عام 2025، وتعزيز التجارة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وكينيا، والشراكة الاستثمارية المتفق عليها في يوليو 2022، وتسهيل الاستثمار الأمريكي في مشاريع تطوير قطاع الطاقة المتجددة في كينيا، ودعم التكيف مع ظاهرة التغير المناخي والتخفيف من آثارها[24].
- **الوضع الأمني في الصومال:** كافح الصومال على مدى عقود لتحقيق التماسك والأمن والحكم الذاتي كدولة ذات سيادة، وتزايد الحاجة إلى المساعدات الدولية في حالات الطوارئ والتنمية. إن عدم الاستقرار في الصومال له تداعيات في جميع أنحاء منطقة القرن الأفريقي. عليه، تعهد الرئيس الصومالي الجديد «حسن شيخ محمود»، بإعادة الوحدة بين العشائر الصومالية المتناحرة، والقضاء على حركة الشباب الإرهابية، وأعلن بأن عام 2023 (عام تحرير البلاد من الإرهاب)، في ظل التقدم الأخير للقوات الحكومية بدعم من قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي (أتميس)، لتقويض نشاط الحركة في مناطق ريفية، وأيضًا مع عودة بعض الجنود الأمريكيين إلى الصومال بعد قرار الانسحاب السابق[25].

أخيرًا، يمكن القول بأن القمة عملت على تضييق فجوة الثقة التي نشأت بين الولايات المتحدة ودول أفريقيا بعد سنوات من افتقار أمريكا الواضح للالتزام الحقيقي تجاه القارة، ودخول قوى منافسة أخرى مثل الصين وروسيا للتنافس على موارد القارة. على الرغم من الأجندة الطموحة للقمة والإشارة الواضحة إلى أن إدارة بايدن تتطلع إلى إعادة ضبط العلاقات بين الولايات المتحدة وأفريقيا على أساس أكثر إنصافًا، كانت هناك نقاط شائكة. قبل أسبوع من انطلاق القمة بسبب عدم وجود اجتماعات ثنائية مقررة بين الرئيس بايدن وأي من رؤساء الدول الحاضرين. مع ذلك، أعلن بايدن شخصيًا دعمه لانضمام الاتحاد الأفريقي إلى مجموعة العشرين كعضو دائم. كما التقى بلينكن وغيره من كبار المسؤولين في وزارة الخارجية بالعديد من رؤساء الدول الأفريقية ووزراء خارجيتها. وعليه يجب على الولايات المتحدة تحقيق المصالح الجماعية للقارة الأفريقية بما يتجاوز المصالح الوطنية الضيقة للدول الفردية. **وهناك مجموعة من الملاحظات الختامية، يمكن توضحيها على النحو التالي:**

**أولًا:** يجب أن تستفيد إدارة بايدن بشكل كامل من أجندة الحفاظ على أفريقيا التي تتوافق من نواحٍ كثيرة مع أجندة الولايات المتحدة في الاستراتيجية الجديدة لدعم الحفاظ على البيئة، والتكيف مع التغير المناخي، والانتقال العادل للطاقة من أجل تشكيل شراكات ناجحة مع القارة الأفريقية التي ترتبط بشكل حقيقي بالوقائع والأولويات والتطلعات الأفريقية؛ إذ تعتبر القمة واستراتيجية الولايات المتحدة تجاه أفريقيا جنوب الصحراء، أدوات مناسبة لتشكيل وتقديم مثل هذه الشراكات لرفع القدرات والاستثمارات من أجل العمل المناخي والابتكار التكنولوجي، والأمن السيبراني، والصحة الواحدة. سيؤدي ذلك إلى زيادة فرص العمل لأكبر قوة عاملة في العالم قريبًا، والنمو الاقتصادي لتحسين حياة الأفارقة وتلبية أولويات الولايات المتحدة في الأمن والديمقراطية والمصالح الجيوسياسية الأخرى.

**ثانيًا:** يعتبر تعزيز السلام والأمن في الدول الساحلية الخمس (بنين وكوت ديفوار وغانا وغينيا وتوجو)، بمنطقة خليج غينيا في غرب أفريقيا، حاجة مُلحة للولايات المتحدة لمواجهة انتشار التطرف العنيف من منطقة الساحل الأفريقي، مع ضرورة تجنب الأخطاء في البرامج والسياسات الأمريكية السابقة بسبب الاختلافات بين منطقة الساحل الأفريقي والدول الساحلية في غرب أفريقيا، فضلًا عن التباين بينهما من حيث الأهمية الاستراتيجية؛ إذ تمتلك منطقة خليج غينيا موارد طبيعية وسلعًا استراتيجية: البوكسيت، والذهب، والكاكاو، والقطن، وموقعها على طول ممرات الشحن الرئيسية في المحيط الأطلسي. لذلك تعتبر مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

بهذه المنطقة مصلحة حيوية للولايات المتحدة. وعليه، يجب أن تتكامل الجهود الأمريكية والدولية لبناء السلام عبر المنطقة بشكل أوسع، بما في ذلك غينيا بيساو وليبيريا ونيجيريا والسنغال وسيراليون، ودعم عملية التحول الديمقراطي في مراحلها المتباينة عبر المنطقة.

**ثالثًا:** ضرورة انخراط الولايات المتحدة في دول غرب أفريقيا لتهيئة المناخ لإجراء الحوار الوطني من خلال المشاورات والمناقشات العامة على المستويات المحلية، ثم الوطنية، للبحث عن أرضية مشتركة لرؤية مستدامة لتحقيق الاستقرار في هذه الدول بدعم الولايات المتحدة وفتح القنوات الدبلوماسية وتشجيع الحوار بين الأطراف، والتأكيد على مشاركة جميع الأطراف في الحوار الوطني، وتحديدًا الفئات (الشباب، والأقليات، والنساء) التي تم تهميشها في السابق، وإشراك لجنة متخصصة لعقد الحوار بجدول زمني وخطة واضحة لفهم مشكلات المجتمعات، والسعي للتوصل إلى حلول جذرية، مع إشراك شيوخ القبائل والقادة الدينيين وقادة منظمات المجتمع المدني من أجل العمل على تحقيق التماسك الاجتماعي وخلق مزيد من مساحات الثقة المتبادلة بين كافة مستويات المجتمع، في ضوء أهمية مرحلة ما بعد الحوار الوطني، ليس فقط لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها أثناء الحوار الوطني، ولكن من أجل استمرار المشاركة مع الجهات الفاعلة التي لم تُشارك. قد تشهد هذه المرحلة مخاطر أكبر لموجة الاضطرابات السياسية وانعدام الثقة بين الأحزاب والعصيان الاجتماعي والتطرف.

**رابعًا:** تعتبر السنغال -إحدى أكثر دول غرب أفريقيا استقرارًا- شريكًا استراتيجيًّا للولايات المتحدة في مكافحة التطرف وأعمال العنف الأخرى في منطقة غرب أفريقيا. مع ذلك، تُواجه الديمقراطية تحديات، لا سيما حركات التمرد والانفصال في إقليم كازامانس، وتداعياتها على دول جامبيا وغينيا بيساو التي تُعاني من عمليات نزوح ناجمة عن الأوضاع في هذا الإقليم. لذا سيفيد تحقيق السلام في المنطقة الدول الثلاث. كما أن توطيد الاستقرار في الإقليم سيعزز السنغال كشريك للولايات المتحدة في بناء السلام في غرب أفريقيا، في ظل انتشار أعمال العنف والإرهاب من منطقة الساحل الأفريقي إلى الدول الساحلية في غرب أفريقيا.

**خامسًا:** يمكن لواشنطن أن تدعم مبادرات مكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى، في ظل تفاقم الأوضاع الأمنية والإنسانية بمنطقة شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتزايد الأعمال العدائية بين الجماعات المسلحة، وأزمة الشرعية وفقدان السيطرة على كافة أنحاء الإقليم من قبل حكومة الكونغو، وتوتر العلاقات

بين رواندا والكونغو بشأن الحرب في هذا الإقليم. فضلًا عن عمل الولايات المتحدة استراتيجية متكاملة في شمال موزمبيق لتحقيق الاستقرار عن طريق الاستفادة من جهود شركات القطاع الخاص، وتعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة في مقاطعة كابو ديلجادو بشمال البلاد، والتركيز على ممرات التنمية من خلال الاستثمارات العامة والخاصة في منطقة جغرافية محددة لإنشاء مجموعات من الأعمال المترابطة، ودعم سلاسل القيمة ودفع النمو الاقتصادي.

**سادسًا:** لاستمرار آلية عمل القمة الأمريكية – الأفريقية، يجب تشكيل آلية شراكة أمريكية – أفريقية للبدء في عمل هياكل شراكة رسمية، مثل تلك الخاصة بعلاقة أمريكا عبر المحيط الأطلسي مع أوروبا، وتشكيل مجموعة عمل مشتركة لوضع قائمة المشروعات ذات الأولوية، واتخاذ إجراءات سريعة لدعم أجندة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، مثل مشروعات شبكة السكك الحديدية ومبادرات الرقمنة. كذا، الاستفادة من التعهدات التي قدمتها بالفعل الولايات المتحدة، على سبيل المثال 200 مليار دولار في خمس سنوات للشراكة من أجل البنية التحتية العالمية والاستثمار.

# المراجع


1. of Peace, Accessed on: 3-1-2023, Available at: https://www.usip.org/publications/2022/12/10-things-know-about-us-china-rivalry-africa

2. Idem.

.3

.(2022

4. Endowment For International Peace, Accessed on: 3-1-2023, Available at: https://carnegieendowment.org/2022/12/21/major-takeaways-from-u.s.-africa-leaders-summit-pub-88691

.5

(محرر)، (القاهرة: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، إصدار خاص، 2022)، ص 19.

.6 ... القمة الأمريكية – الأفريقية الثانية»، المرصد المصري، تاريخ الدخول 3-1-2023، متاح على الرابط التالي: https://marsad.ecss.com.eg/74502/

.7

8. Accountability and Strengthen Coordination", Brookings Institution, Accessed on: 3-1-2023, Available at: https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2022/12/23/after-the-summit-the-us-must-ensure-accountability-and-strengthen-coordination/

9. Atlantic Council, Accessed on: 3-1-2023, Available at: https://www.atlanticcouncil.org/blogs/africasource/us-africa-leaders-summit-could-make-history-if-leaders-recalibrate-trade-relations/

10. International Studies, Accessed on: 3-1-2023, Available at: https://www.csis.org/analysis/raising-profile-afcfta-africa-leaders-summit

11. Briefing on U.S.-Africa Leaders' Summit Outcomes", United States Department of State, Accessed on: 3-1-2023, Available at: https://www.state.gov/digital-press-briefing-on-u-s-africa-leaders-summit-outcomes/

.12 3-1-2023، متاح على الرابط التالي: https://ecss.com.eg/31733/

.13

للفكر والدراسات الاستراتيجية، العدد الأول، 2022)، ص، 70.

14. 3-1-2023, Available at: https://www.usip.org/publications/2022/12/america-and-africa-need-new-partnership

15. House, Accessed on: 3-1-2023, Available at: https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2022/12/15/u-s-africa-leaders-summit-strengthening-partnerships-to-meet-shared-priorities/

.16 3-1-

2023، متاح على الرابط التالي: https://ecss.com.eg/18799/

17. Good Governance, Peace, and Stability, (Washington: The United States Institute of Peace, 2022), P.8.

18. Ibid, P.9.

19. Ibid, P.11.

20. Ibid, P.14.

21. in the Red Sea Arena, (Washington, DC: The United States Institute of Peace, 2020), P.9.

22. Ibid, P.9.

23. Endure?", The United States Institute of Peace, Accessed on: 3-1-2023, Available at: https://www.usip.org/publications/2022/10/42-months-how-does-sudans-democracy-movement-endure

24. of Peace Accessed on: 3-1-2023, Available at: https://www.usip.org/publications/2022/09/whats-next-kenya-after-william-rutos-presidential-victory

25. The United States Institute of Peace Accessed on: 3-1-2023, Available at: https://www.csis.org/analysis/us-priorities-eastern-africa

# دراسات

دراسات

# القمة الصينية العربية الأولى

## الدلالات والفرص وآفاق المستقبل

د. **هدير طلعت سعيد**
باحثة متخصصة في الشؤون الصينية

يأتي انعقاد القمة التاريخية الصينية العربية الأولى في الرياض بالمملكة العربية السعودية، في ديسمبر الماضي، بحضور الرئيس الصيني «شي جين بينغ» مع قادة الدول العربية، عقب القمة الصينية الخليجية والقمة الصينية السعودية، ليمثل حدثًا سياسيًّا كبيرًا ونقطة تحول في مسار الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين. انعكس ذلك جليًّا في تأكيد الرئيس الصيني على أن هذه القمة تُعد بمنزلة بداية عصر جديد للعلاقات العربية الصينية، مشيرًا إلى أن المنفعة المتبادلة هي القوة الدافعة لهذه العلاقات. وفي هذا الإطار، يناقش التحليل لذه القمة وأبرز نتائجها، وما تضمنته من رسائل ودلالات مهمة، مع الإشارة لفرص وتحديات التعاون الصيني العربي واستشراف الآفاق المستقبلية لهذا التعاون.

## دوافع مختلفة

تبدو الدوافع الصينية لانعقاد القمة الصينية العربية الأولى، متعددة ومتباينة، ومن أهمها ما يلي:

- **أولوية «التوجه غربًا** Look For West**» في الاستراتيجية الصينية الكبرى:** تحرص بكين على التفاعل مع المنطقة العربية تحت مظلة واحدة، وهو ما تؤكده منتديات التعاون الصينية – العربية، لكن ذلك لا يمنع أولوية دول غرب آسيا، بخاصة دول الخليج العربية في الاستراتيجية الكبرى للصين، بوصفها المنطقة الأكثر قدرة على توفير الوقود الآمن للصين «مصنع العالم»، والسوق المفتوحة ذات القوة الشرائية المرتفعة، فضلًا عمَّا تمثله ممراتها البحرية وموقع تلك المنطقة الاستراتيجية من مزايا جيوسياسية تضعها في قلب مبادرة «الحزام والطريق» الصينية، لا سيما طريق الحرير البحري الذي يتمثل في منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر، وصولًا إلى قناة السويس، دربًا متفردًا لتحقيق الترابط المستقر بين شرق وغرب هذا العالم. وهكذا يعكس انعقاد القمة العربية الصينية الأولى والقمة الصينية الخليجية، مدى أهمية المنطقة المتزايدة لدى الصين بما تتمتع به من ثِقَل اقتصادي ومالي، بما لديها من موارد نفطية وغازية ضخمة، ويمثل انعكاسًا للمنهجية الاستباقية للقيادة الصينية في التعاطي مع التحولات العالمية منذ جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، وهما الأزمتان الدوليتان اللتان برهنتا على تزايد المكانة الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، وخاصة السعودية، في تحقيق أمن الطاقة العالمي وتوفير إمداداته. وبالتالي فمن الطبيعي أن هذه المنطقة، خاصة السعودية، ستكون لها أولوية في العلاقات الصينية الخارجية.
- **توظيف القمة كآلية جديدة لتعزيز التعاون السياسي بين الصين والدول العربية:** جاءت القمة تنفيذًا لمخرجات الدورة التاسعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني في يوليو 2020، وبالتالي يمثل نقل إدارة العلاقات الصينية العربية من المستوى الثنائي، والمستوى الجماعي الوزاري (منتدى التعاون الصيني العربي) إلى مستوى القمة تتويجًا للشراكة الاستراتيجية بين الجانبين؛ إذ تمثل إطارًا مؤسسيًّا جديدًا وآلية جديدة رفيعة المستوى لتعزيز العلاقات السياسية بين الجانبين. ومع ذلك فلا تزال «ورقة السياسة الصينية تجاه الدول العربية»، التي تم طرحها خلال زيارة الرئيس شي للمنطقة عام 2016، تمثل الإطار العام والشامل

الذي يحكم العلاقات العربية الصينية في مختلف المجالات، وخريطة طريق للتعاون بين الجانبين، والرؤية الصينية للقضايا السياسية والأمنية في المنطقة، ومبادئ الحوكمة السياسية والاقتصادية التي تحكم هذه الرؤية.

وقد حرصت وزارة الخارجية الصينية أيضًا على إصدار تقرير في مطلع ديسمبر 2022، حول «التعاون الصيني – العربي في العصر الجديد»، تناول المسيرة التاريخية للعلاقات بين الجانبين وتطوراتها، مرورًا بإنشاء منتدى التعاون العربي – الصيني في 30 يناير 2004، وما خلصت إليه الدورات التي عُقِدَت في إطاره، وآخرها الدورة التاسعة للاجتماع الوزاري للمنتدى، والتي عُقِدَت في عمَّان في 6 يوليو 2020، ووُفِّق فيها على مقترح عقد قمة عربية – صينية. ويضم المنتدى حاليًّا 17 آلية للتعاون، أبرزها الاجتماع الوزاري الذي يُعقَد بانتظام كل عامين، واجتماع كبار المسؤولين، والحوار السياسي الاستراتيجي الذي يُجرى في إطاره.

- **الرغبة الصينية في إعادة التموضع بالمنطقة العربية:** وذلك بعد أن اقترب حجم اقتصادها من معادلة الاقتصاد الأمريكي، وبعدما تجاوزت الولايات المتحدة كأكبر شريك تجاري لمعظم الدول العربية طيلة السنوات الماضية في تبادلات تصل إلى 330 مليار دولار، وقد قطعت شوطًا طويلًا في مشروعها الكبير «الحزام والطريق» بدعم عربي واضح، في الوقت الذي يشتد فيه التنافس الدولي ويبلغ مستوى غير مسبوق منذ نهاية الحرب الباردة. استثمرت الصين في ذلك التراجع الأمريكي نسبيًّا / جزئيًّا من المنطقة طيلة السنوات الماضية، وتراجع مصداقية الحليف الأمريكي لبعض دول المنطقة، وتوترات العلاقات الأمريكية – السعودية خلال السنوات الأخيرة منذ إدارة الرئيس الأسبق، باراك أوباما، وصولًا إلى قرار «أوبك +» في أكتوبر الماضي بتخفيض إنتاج النفط بمقدار مليوني برميل يوميًّا، حفاظًا على استقرار أسعار النفط، وهي خطوة انتقدها البيت الأبيض بشدة، وارتدادات الحرب الروسية الأوكرانية وما كشفت عنه من أهمية المنطقة، والوزن الاستراتيجي لدول الخليج العربية، مما يتطلب إعادة تقييم للعلاقات السياسية الصينية العربية وإعادة التوازن لها. ومن الطبيعي أن يؤدي الدفء المتبادل والترحيب الحار الذي استُقبِل به الرئيس الصيني في الرياض، إلى استدعاء الاستقبال الفاتر للرئيس الأمريكي جو بايدن في يوليو 2022.

وبالتالي تعمل القمة العربية الصينية على إعادة التوازن السياسي وخلق خريطة جديدة للعلاقات السياسية في المنطقة، بعدما ظلت الولايات المتحدة اللاعب الوحيد في المنطقة، كونها الأولى من نوعها لنقل العلاقات العربية الصينية لمراحل أوسع قائمة على العلاقات التاريخية والسياسية والثقافية المشتركة، بعيدًا عن الأهداف السياسية وحدها، والتي تحاول الأقطاب الكبرى الترويج لها، في ظل العمل على تنسيق الرؤى المشتركة بشأن القضايا الإقليمية والدولية المختلفة، ورسم سبل التعاون الصيني العربي. وقد أكدت القمة أنه إلى جانب الاستمرار في دفع تنمية المنطقة إلى الأمام، ستواصل الصين أيضًا العمل كحارس للسلام في المنطقة، خاصة بعد أن أوضح الرئيس الصيني في البيانات المشتركة للقمة، قضايا الأمن الإقليمي التي تتراوح من فلسطين إلى اليمن إلى ليبيا، مع الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي. يبدو أن الصين تعي جيدًا أهمية التقارب مع العرب في الوقت الراهن، ويأتي الانتقال في هذا التعاون من المستوى الوزاري إلى مستوى القمة، تعبيرًا عن أن الوقت حان لتدشين مرحلة جديدة، وفتح آفاق أوسعَ في ظروف دولية مختلفة عن تلك التي أنشئ منتدى التعاون في ظلها قبل 18 عامًا من الآن.

- **تعزيز النفوذ الصيني وموازنة النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية: تُعد القمة الصينية العربية الأولى حدثًا بارزًا وتحركًا جديدًا يمكن أن يساهم في تعزيز نفوذ بكين في المنطقة العربية، وبالتالي تعزيز وضعها كمنافس استراتيجي، وموازنة ومزاحمة النفوذ الأمريكي داخل منطقة لطالما كانت محلاً لنفوذ تقليدي بالنسبة للولايات المتحدة، وهو ما يعده البعض ردًّا على المحاولات الأمريكية المتكررة لتطويق ومزاحمة الصين في منطقة نفوذها التقليدي «آسيا»، والتي تأتي في إطار الاستراتيجية الأمريكية المتبعة منذ سنوات المعروفة بإعادة التوازن نحو آسيا «Pivot To Asia».**

تسعى الصين لترقية حضورها في المشهد الدولي والإقليمي المعقد؛ إذ تسعى كغيرها من القوى الكبرى، للتعافي الاقتصادي بعد تداعيات جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، وذلك بتعزيز تعاونها مع دول المنطقة العربية، التي تُعد سوقًا مهمة للمنتجات الصينية، فضلًا عن اعتماد الصين على دول الخليج في نحو ثلث وارداتها من النفط، السلعة الأهم، لاستمرار تنميتها الاقتصادية. وقد أكدت القمة على تعهد الصين باستمرار مساندة شعوب دول المنطقة في تنفيذ خطط التنمية المستدامة، ودعم جهود دول المنطقة الرامية

إلى إيجاد حلول فعالة لقضايا الأمن الإقليمي، من خلال التضامن والتعاون مع الحكومات والهيئات الإقليمية العربية، بما في ذلك جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، وهو ما يؤكد حرص الصين على تعزيز نفوذها في المنطقة مستقبلًا.

## دلالات ورسائل متباينة

### حملت القمة الصينية العربية الأولى عدة دلالات ورسائل مهمة، وأبرزها الآتي:

1. **دلالات التوقيت:** يأتي انعقاد القمة في ظل سياق دولي وإقليمي مضطرب يتسم باللا يقين، فهناك تحولات عميقة يشهدها النظام الدولي، تتمثل في إرهاصات مرحلة انتقالية لنظام دولي متعدد الأقطاب، وتسريع انتقال مركز القوة العالمي من الغرب إلى الشرق، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي واضطراب سلاسل الإمداد العالمية والتقلبات في أسعار النفط نتيجة تداعيات أزمة جائحة كوفيد-19، والحرب الروسية الأوكرانية. هذا بالإضافة إلى التوترات الصينية الأمريكية، في ظل سعي الأخيرة لاحتواء الصين بوصفها العدو الاستراتيجي الشامل للولايات المتحدة، وفقًا لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2022. وبالتالي فإن عقد القمة الصينية العربية في هذا التوقيت وفي هذه الظروف، يعكس التصميم الاستراتيجي لجميع الأطراف على تعزيز التضامن والتنسيق من أجل المنفعة المتبادلة وكذلك السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ومواجهة تأثير المتغيرات الدولية على اقتصادياتهما.

   على صعيد آخر، تكتسب القمة أهمية كبيرة باعتبارها أول لقاء يجمع الجانبين الصيني والعربي على مستوى القادة، وأكبر وأرفع حدث دبلوماسي بين الصين والعالم العربي منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية على حد تصريح المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية. كما أنها أول فعالية سياسية ودبلوماسية تعقدها الصين مع الدول العربية بعد المؤتمر الوطني العشرين في الصين، وعقب فوز الرئيس الصيني شي «التاريخي» بولاية ثالثة في أكتوبر الماضي، مما يعكس الأهمية المتزايدة التي توليها بكين لهذه المنطقة الاستراتيجية.

2. **مساعٍ صينية لتطبيق أولويات الولاية الثالثة لشي:** برهنت القمة على أن الصين حريصة على تعزيز علاقاتها مع دول المنطقة العربية، من خلال التركيز

على القطاعات التي تتوافق مع أولوياتها خلال الولاية الثالثة للرئيس الصيني شي جين بينغ، وتفي في نفس الوقت باحتياجات شركائها العرب. وقد أشار الرئيس الصيني إلى أن بلاده ستعمل مع الجانب العربي على تنفيذ «الأعمال الثمانية المشتركة» خلال السنوات الثلاث إلى الخمس القادمة، التي تغطي المجالات الثمانية التالية ذات الأولوية، وهي: تدعيم التنمية، وأمن الطاقة، والأمن الغذائي، والتكنولوجيا والابتكار، وأمن الصحة، والتنمية الخضراء، والحوار بين الحضارات، وتأهيل الشباب، والأمن والاستقرار. كذلك حرص الجانب الصيني خلال القمة على تسليط الضوء على مفهوم «التحديث الصيني النمط / التحديث الاشتراكي ذي الخصائص الصينية» الذي تم التأكيد عليه في تقرير الحزب الشيوعي الصيني والمؤتمر الوطني العشرين الذي عقد أكتوبر الماضي، وأهميته كونه يمثل خيارًا جديدًا للتحديث ويقدم فرصًا مختلفة لتنمية مختلف دول العالم، ومنها دول المنطقة. ترغب الصين أيضًا في تحسين سمعة منتجاتها في المنطقة العربية، عبر ترويج فكرة «التنمية عالية الجودة» التي طرحها الرئيس الصيني في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الصيني، والتي تعني التركيز مستقبلًا على الجودة لا على الكم، كون المنطقة تُعد سوقًا واسعة للمنتجات الصينية، بجانب كونها بوابة لأسواق واسعة أخرى كأفريقيا وأوروبا.

3. **توظيف استراتيجية تنويع الشراكات / المواءمة المتعددة «Poly Alignment» والتحوط الاستراتيجي «Strategic Hedging»:** جاءت القمة برسالة مفادها رغبة الدول العربية في الاحتفاظ بحرية الاختيار في التعاون مع القوى الكبرى المختلفة، واستنادًا للمصالح الوطنية لكل دولة، وكما عقدت قمة عربية أمريكية في يوليو 2022، بحضور الرئيس جو بايدن، تنعقد قمة عربية صينية في ديسمبر 2022، وبحضور الرئيس شي جين بينغ. وبالتالي يمثل انعقاد القمة تطبيقًا لاستراتيجية الشراكات المتوازنة / المواءمة المتعددة (Poly Alignment) من جانب دول المنطقة مع القوى الكبرى، والتأكيد على «الاستقلال الاستراتيجي العربي»، ورفض فكرة «المباراة الصفرية» في العلاقات الدولية، ومنطق مَن ليس صديقي فهو عدوي، والعودة مرة أخرى إلى أجواء مشابهة للحرب الباردة، وليظهر أيضًا مهارة هذه الدول في توظيف ما يعرف باستراتيجية «التحوط الاستراتيجي Strategic Hedging»، والتي تتلخص في الانخراط في تكامل اقتصادي مع الصين، وفي

الوقت نفسه الاستمرار في التعاون الأمني الواسع مع الولايات المتحدة، دون أن يعني ذلك أن أحدهما بديل عن الآخر أو تخلٍّ عنه. فلا تزال الولايات المتحدة الشريك الأمني الأول لمعظم دول المنطقة، لكن بالمقابل لا يوجد أي تصور اقتصادي أمريكي متكامل لتنمية اقتصادات المنطقة كما هو الحال بالنسبة للصين من ناحية أخرى. هذا المنطق يرتبط أيضًا بفكرة أن الدول العربية تحاول الاستفادة من التنافس الأمريكي، وترى أن معركة هذا التنافس ليست معركتها، وأن تصعيد هذا التنافس ليس من مصلحة الدول العربية أو مصلحة العالم.

ومن ناحيتها، تحرص الصين على استثمار هذا التوجه العربي لدعم وجودها في المنطقة العربية، وطرح نفسها كشريك استراتيجي ذي مصداقية وموثوق فيه، والتحوط بدول المنطقة أيضًا كقوة داعمة لها في ضمان أمن الطاقة العنصر الأساسي للتنمية الصينية، وفي تسريع إنشاء عالم متعدد الأقطاب؛ إذ صرح الرئيس شي قائلًا: «نأمل في بناء المزيد من التفاهمات الاستراتيجية المشتركة حول القضايا الإقليمية والدولية الرئيسية لإرسال رسالة قوية حول عزمنا على تعزيز التضامن والتنسيق، وتقديم الدعم الثابت لبعضنا البعض، وتعزيز التنمية المشتركة، والدفاع عن التعددية». ومن خلال القمة، ترسل الصين رسالة طمأنة للدول العربية لتبديد مخاوفها بأن علاقاتها المتنامية مع القوى الأخرى غير العربية مثل إيران وإسرائيل وإثيوبيا، لن تكون على حسابهم، ولكنها تأتي في إطار «الدبلوماسية الشاملة ذات الخصائص الصينية» وسياسة تنويع الشراكات الصينية المتوازنة، ولن يكون أحد بديلًا عن الآخر.

وبالتالي، يمكن اعتبار القمة العربية الصينية بمثابة تنوع جيوسياسي واقتصادي قائم على البناء على العلاقات التاريخية والسياسية والتفاهم والمصالح الاقتصادية المشتركة بين الصين والدول العربية، ويعتمد نجاحه على مدى الاستمرار والبناء على مخرجات تلك القمة، وليس كبديل عن العلاقات السياسية مع القوى الدولية الكبرى الأخرى، وهو ما ظهر في تأكيد الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد «أحمد أبو الغيط» أن المنتدى العربي الصيني يأتي ضمن سلسلة منتديات شبيهة مع الاتحاد الأوروبي والهند وغيرهما من القوى الكبرى، ولكن مدى قوته يقف على تقييم ومتابعة مخرجات هذا المنتدى واستمراره سواء على مستوى الوزراء أو القمة، وربما هذا ما وعد به الرئيس الصيني بأن بلاده ستؤسس لـ «حقبة جديدة» على مستوى العلاقات

الثنائية والعربية الصينية. وقد عبَّر وزير الخارجية السعودي، الأمير فيصل بن فرحان، أيضًا في مؤتمره الصحفي عقب القمة الصينية، عن هذه الرؤية بوضوح عندما قال: «لدينا شراكات استراتيجية مع الولايات المتحدة والهند والصين وألمانيا»، مضيفًا: «إن التعاون مع ثاني أكبر اقتصادات العالم ضروري، لكنه لا يعني عدم التعاون مع أكبر اقتصاد في العالم»، ومؤكدًا: «لا نؤمن بالاستقطاب أو الاختيار بين شريك وآخر».

4. **التوافق السياسي حول العديد من القضايا ذات الأولوية للجانبين:** تضمن إعلان الرياض الصادر عن القمة العربية – الصينية، توافق الجانبين حول رفض التدخل في الشؤون الداخلية، ورفض تسييس قضايا حقوق الإنسان، واستقرار السلام في الشرق الأوسط، وحل النزاعات الإقليمية سلميًّا، وتعزيز وسائل مكافحة الإرهاب. كما تضمن أيضًا التوافق حول القضايا والمبادرات التي أطلقتها القيادة الصينية في السنوات الأخيرة، بما فيها مبادرة الأمن العالمي، وكذلك الأفكار والمبادئ التي أعلنها الرئيس شي، وتم إدراج بعضها ضمن مقررات منتدى التعاون الصيني – العربي، مثل «بناء مجتمع صيني – عربي ذي مصير مشترك في العصر الجديد»، و«شراكة استراتيجية صينية – عربية موجهة نحو المستقبل للتعاون الشامل والتنمية المشتركة». كما شمل الدعم السياسي العربي للصين، وفقًا للإعلان، القضايا كافة ذات الأهمية بالنسبة لبكين، مثل مبدأ «الصين الواحدة»، «ورفض استقلال تايوان بكل أشكاله»، و«دعم جهود الصين لصيانة الأمن القومي وتنمية الديمقراطية واستكمالها في هونج كونج في إطار دولة واحدة ونظامين، وتقدير الجهود المهمة المبذولة لرعاية الأقليات في كلا الجانبين العربي والصيني». في الوقت نفسه، تم التأكيد على قضايا المنطقة ذات الأولوية خلال بيانات ووثائق القمة والتوافق حول ضرورة تسويتها سياسيًّا، وأهمها القضية الفلسطينية والملف النووي الإيراني، والأزمة السورية، ونزاع الجزر بين إيران والإمارات.

5. **التوافق القيمي وتأكيد معادلة «نسبية وتعددية القيم» مقابل «عالمية القيم»:** يحمل انعقاد القمة العربية الصينية أيضًا دلالة قيمية، تصب في دعم فكرة تعددية القيم على المستوى العالمي، ورفض فكرة التعامل مع القيم الغربية على أنها ذات طابع عالمي، يجب أن يتبناه الجميع، أو يُستخدم مقياسًا للتقدم أو التخلف. وفي هذا الإطار، أكد إعلان الرياض الصادر عن القمة العربية – الصينية احترام حق شعوب العالم في اختيار الطرق لتطوير الديمقراطية والنظم الاجتماعية والسياسية، التي تتناسب مع

ظروفها الوطنية بإرادتها المستقلة، ورفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول بذريعة الحفاظ على الديمقراطية، ورفض تسييس قضايا حقوق الإنسان واستخدامها كأداة لممارسة الضغوط على الدول والتدخل في شؤونها الداخلية».

6. **تأكيد مركزية البعد الاقتصادي «الاقتصاد والتنمية أولًا»:** إن مخرجات القمم الثلاث في الرياض، وما تضمنته مداخلات المشاركين فيها، لا تزال تعكس أولوية الاعتبارات الاقتصادية والتجارية والتنموية على ما عداها في تحركات الصين تجاه المنطقة العربية، وأن أساس التعاون بين الصين والدول العربية لا يزال يرتكز إلى الجانب الاقتصادي بالرغم مما انطوت عليه مداخلات القادة العرب من دعوات صريحة للصين بالانخراط في مختلف القضايا الدولية والإقليمية ذات الأولوية للجانبين. وما يؤكد مركزية البعد الاقتصادي في العلاقات الصينية العربية، هو دعوة الرئيس شي خلال كلمته الرئيسية في القمة العربية الصينية بضرورة التركيز على التنمية الاقتصادية وتعزيز التعاون القائم على الكسب المشترك، وتعزيز المواءمة بين الاستراتيجيات التنموية وبناء «الحزام والطريق»، وتنفيذ مبادرة التنمية العالمية وتدعيم تعاون الجنوب-الجنوب لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز التعاون الاقتصادي في القطاعات التقليدية والناشئة، والتعامل الفعال مع التحديات الكبرى القائمة مثل أمن الغذاء والطاقة، وتعزيز السلام والأمن بوصفهما شرطًا أساسيًّا ومسبقًا للتنمية. وبالتالي أتت القمة لتُرسل رسالة واضحة إلى دول المنطقة تعبِّر فيها عن أهميتها بالنسبة للصين، عقب التنامي الكبير للانخراط الاقتصادي الصيني في المنطقة.

وتأكيدًا على مركزية البعد الاقتصادي للعلاقات بين بكين ودول المنطقة العربية، صرح الرئيس شي بأنه «خلال العقد الماضي، تجاوز حجم التبادل التجاري نحو 330 مليار دولار أمريكي، وبلغ رصيد الاستثمار المباشر المتبادل 27 مليار دولار أمريكي، وتم تنفيذ أكثر من 200 مشروع في إطار التعاون في بناء الحزام والطريق، التي عادت بالأخير على المنفعة على الجانبين. كما أقامت مجموعة من علاقات الشراكة الاستراتيجية المرتكزة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة مع 12 دولة عربية، ووقعت على وثائق التعاون في شأن بناء «الحزام والطريق» مع 20 دولة عربية، وأعربت 17 دولة عن دعمها لمبادرة التنمية العالمية، وانضمت 15 دولة إلى البنك الآسيوي للاستثمار في

البنية التحتية، وشاركت 14 دولة في مبادرة التعاون بين الصين وجامعة الدول العربية في مجال أمن البيانات».

رسم توضيحي لزيادة التبادل التجاري بين الصين والدول العربية ما بين عامي 2011 و2021

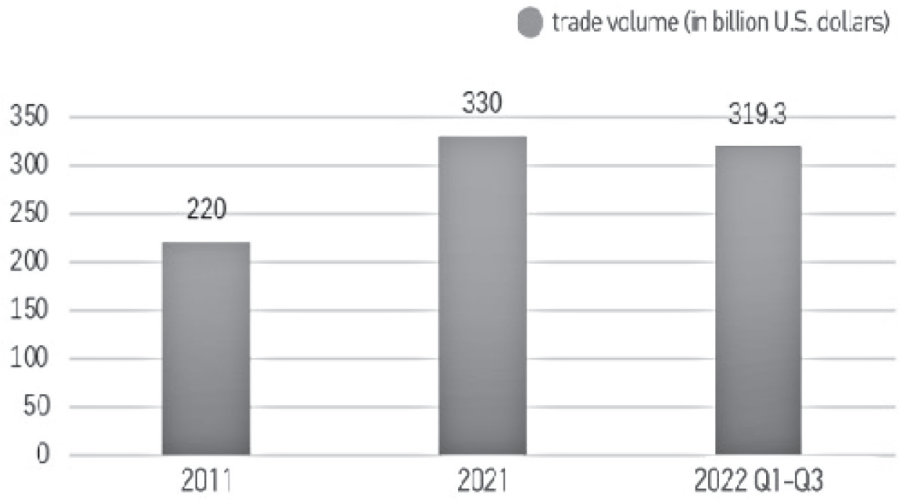


رسم توضيحي لزيادة الاستثمار المباشر المتبادل بين الصين والدول العربية ما بين عامي 2011 و2021

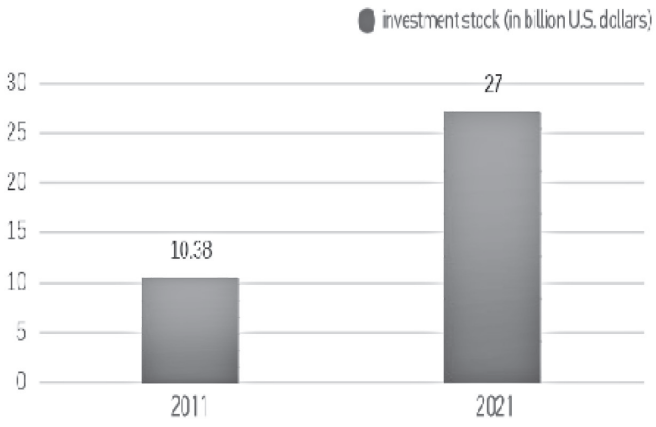


7. **تجاوز ملف «أمن الطاقة»:** تشير المباحثات التي شهدتها القمة العربية – الصينية إلى أن الفترة القادمة ستشهد تسريع تحولات عميقة تشهدها العلاقات بين الصين

والدول العربية منذ سنوات، لعل أهمها زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الجانبين، وتسريع التعاون في القطاعات الناشئة غير التقليدية مثل الاقتصاد الرقمي والطاقة الجديدة والجيل الخامس والذكاء الاصطناعي واستكشاف الفضاء الخارجي والاستخدام السلمي للطاقة النووية، وغيرها. وبالتالي تجاوز الانطباع التقليدي السائد بأن العلاقات بين الدول العربية والصين تتمحور حول ملف أمن الطاقة (رغم أنه كان ولا يزال له الأولوية). فضلًا عن احتمالية دعم مكانة «اليوان» الصيني كعملة دولية بعدما اقترح الرئيس شي خلال فعاليات القمة الصينية – العربية إمكانية اعتماد دول الخليج على بورصة شنغهاي للطاقة لتداول خامات النفط، مما اعتبره البعض خطوة نحو تسعير عقود النفط بالمنطقة باليوان الصيني بدلًا من الدولار الأمريكي. كذلك من المتوقع أن تكتمل الصيغة النهائية لاتفاقية التجارة الحرة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي في المستقبل القريب، ويُستَدل على ذلك بتصريح السفير الصيني لدى دولة الإمارات، تشانغ ييمينغ؛ حيث قال إن المفاوضات حول هذه الاتفاقية قد دخلت «المرحلة النهائية والحاسمة»، وإن الجانبين قد اتفقا على معظم القضايا.

8. **تأكيد النفوذ الإقليمي:** إن مؤتمرات القمم الثلاث واستقبال المملكة العربية السعودية رفيع المستوى، تُظهر جميعًا أن أهمية وتأثير ونفوذ الصين المتزايد في المنطقة بات أمرًا لا جدال فيه، وواقعًا واضحًا وملموسًا، وأن النظام العالمي وميزان القوة العالمي الآن ليس في صالح الغرب، وأن قوة الصين هي العامل الموازن أو رمانة الميزان للقوة الأمريكية، وأن قدرة المنطقة العربية الخليجية على تحسين موقفها في مواجهة الغرب لن تتحقق بدون روابط قوية مع الصين بشكل خاص. ولعل نجاح انعقاد القمة يؤكد مدى توافق الجانبين في العديد من القضايا، ووجود فرص أكبر للتعاون مستقبلًا بين بكين والمنطقة، ويرسل رسالة إلى المنافسين الأساسيين، وعلى رأسهم الولايات المتحدة، مفادها أنها لن تترك الساحة فارغة ولن تفوت الفرص لوضع نفسها كشريك استراتيجي ذي مصداقية في جميع أنحاء المنطقة، وستمضي في تعزيز شراكاتها، وستحافظ على مركزها وحضورها في مختلف أنحاء العالم، وخاصة المنطقة العربية، منطقة النفوذ التقليدي للولايات المتحدة، وأنها تستطيع تطوير علاقاتها مع هذه الدول رغم تحفظ الولايات المتحدة وتحذيراتها المتكررة لدول المنطقة من خطورة تمدد النفوذ الصيني ومغبة الاقتراض الواسع منها، والتهديد بممارسة الضغوط

السياسية المباشرة، وبالتالي يتعين على واشنطن التكيف والتعايش مع نفوذ اقتصادي صيني واضح، مدعوم بنشاط دبلوماسي منتظم ومؤسسي في المنطقة، وضرورة تنسيق التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك في المنطقة كلما أمكن ذلك.

وتأكيدًا على ما سبق، عمدت الصين في مطلع شهر ديسمبر الماضي، قبل انعقاد القمة بأيام، إصدار تقرير حول «التعاون الصيني – العربي في عصر جديد»، أكدت فيه أنها «شريك استراتيجي وصديق مخلص» يلعب دورًا بنَّاءً في الشرق الأوسط، وليس دورًا يخدم مصالح الصين الجيوسياسية. في الوقت ذاته، نفى التقرير رغبة الصين في ملء أي فراغ قد تتركه الولايات المتحدة في المنطقة، مؤكدًا أن بكين ستدعم دول المنطقة لحل قضايا الأمن الإقليمي، وستدعم الشعوب في استكشاف مسار التنمية الخاص بهم بشكل مستقل كما أشرنا.

## نتائج القمة

اختتمت القمة العربية الصينية الأولى أعمالها في العاصمة السعودية بإصدار 3 وثائق تم التفاهم العربي الصيني حولها، متمثلة في: إعلان الرياض؛ بوصفه إعلانًا سياسيًّا يتضمن الرؤى والتفاهمات المشتركة وعلى رأسها «القضية الفلسطينية»، ووثيقة الخطوط العريضة لخطة التعاون الشامل وتمثل أوجه التعاون العملي بين الجانبين في مختلف المجالات، وتعميق الشراكة الاستراتيجية العربية الصينية من أجل السلام والتنمية على المستوى الثنائي ومستوى التعاون العربي الصيني.

وقد أكد «إعلان الرياض» العلاقة الاستراتيجية المشتركة بين العالم العربي والصين، والمضي بالتعاون بين العرب وبكين إلى آفاق أرحب، وتضمن 24 نقطة، لعل أبرزها ما يلي:

1. التأكيد على صيانة النظام الدولي القائم على أساس القانون الدولي والعمل متعدد الأطراف.
2. تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الدول العربية والصين، القائمة على التعاون الشامل والتنمية.
3. التأكيد على احترام سيادة الدول وعدم التدخل، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها واحترام مبدأ حسن الجوار.

4. التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية في الشرق الأوسط، وإيجاد حل عادل ودائم لها على أساس حل الدولتين.
5. التأكيد على التزام الدول العربية الثابت بمبدأ الصين الواحدة، ودعمها لجهود الصين في الحفاظ على سيادتها ووحدة أراضيها، والتأكيد مجددًا على أن تايوان جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية، ورفض «استقلال» تايوان بكافة أشكاله، ودعم الموقف الصيني في ملف هونج كونج.
6. دعم جهود إيجاد حل سياسي للأزمة الأوكرانية بما يضمن المصالح الجوهرية لجميع الأطراف.
7. دعم الجهود الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.
8. تعزيز الجهود لمكافحة الإرهاب وإدانته بجميع أشكاله وصوره ودوافعه.

كذلك أصدرت القمة «وثيقة الخطوط العريضة لخطة التعاون الشامل بين الصين والدول العربية» التي أكدت الرغبة المُشتركة للطرفين لمواجهة التحديات المشتركة، وتعزيز التنسيق بينهما للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، في إطار النظام الدولي القائم على القانون الدولي، والدعوة إلى تعددية الأطراف، واحترام سيادة الدول وخصوصيتها الثقافية. كما أكدت أيضًا على تعميق الشراكة الاستراتيجية والارتقاء بمستوى التعاون بينهما إلى آفاق أرحب في المجالين الثنائي والجماعي، وخاصة في إطار منتدى التعاون العربي الصيني، وتثمين استضافة المملكة العربية السعودية للقمة العربية الصينية الأولى، وترحيب الجانب الصيني بعقد القمة العربية الصينية القادمة في الصين، على أن يتم تحديد موعدها بالتشاور بين الجانبين.

من ناحية أخرى، اتفق الطرفان على تعزيز التعاون في إطار مبادرة «الحزام والطريق»، والتأّكيد على أهمية ما تطرحه من فرص واعدة للتعاون والمنفعة المشتركة والتنمية المستدامة، والاتفاق على تعزيز بناء المجتمع العربي الصيني للمستقبل المشترك نحو العصر الجديد بما يسهم في بناء مجتمع المستقبل المشترك للبشرية، وأهمية ضمان أمن إمدادات الطاقة، والممرات البحرية كشريان حيوي للتجارة الدولية، وفقًا لمبادئ القانون الدولي، وبما يعزز نمو واستقرار الاقتصاد العالمي. وكذلك أهمية الحفاظ على الأمن المائي للدول العربية، وتشجيع التوصل إلى أفضل السُّبل للإدارة المشتركة للموارد المائية العابرة للحدود، على النحو الذي يتفق مع قواعد القانون الدولي واجبة التطبيق، وبما يساعد على دعم التعاون وتحقيق التنمية والاستقرار.

تم الاتفاق أيضًا على تعزيز التعاون العربي الصيني في مجال بناء القدرات، بما في ذلك مجال الوساطة وفض النزاعات، وبناء السلام في مراحل ما بعد النزاع، وتعزيز التعاون العربي الصيني في مجال علوم الفضاء واستخداماته، وفي مجال أمن المعلومات، بما يحقق المصلحة المشتركة ويراعي الجوانب السيادية للدول، والنظر في إمكانية إنشاء مؤسسة عربية صينية للتعاون الاستثماري والتمويلي، وتعزيز التعاون بين الجانبين في مجالي الاستثمار والمالية. كما تم التوصل إلى عدد من وثائق التعاون بشأن الحزام والطريق والطاقة والغذاء والاستثمار والتنمية الخضراء والأمن والفضاء ومجالات أخرى، والتوقيع عليها بين الإدارات المعنية لدى الصين من ناحية والجانب العربي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية والهيئات التابعة لمجلس التعاون الخليجي من ناحية أخرى، وإنشاء لجان خاصة بمتابعة تنفيذ هذه الاتفاقيات.

**وفي ختام أعمال هذه القمة، أعلنت الصين عن ثماني مبادرات رئيسية حول التعاون العملي الصيني العربي، أهمها:**

1. **مبادرة التعاون في دعم التنمية:** التي تستهدف توسيع تجارة الصين مع الدول العربية إلى 430 مليار دولار بحلول عام 2027، وتؤكد على نية الصين منح معاملة جمركية صفرية لـ 98 في المائة من المنتجات الخاضعة للضريبة من الدول العربية الأقل نموًّا، وكذلك تنفيذ مشاريع مساعدة بقيمة 5 مليارات يوان (حوالي 719 مليون دولار أمريكي) في مجال التعاون التنموي، وتشمل 30 مشروعًا عربيًّا مؤهلًا في مجموعة مشاريع مبادرة التنمية العالمية. فضلًا عن التعهد بتقديم تسهيلات ائتمانية للجانب العربي، ودعم البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية في تقديم المزيد من الجودة العالية، واستثمار منخفض التكلفة ومستدام في البنية التحتية للدول العربية.

2. **مبادرة التعاون في مجال الأمن الغذائي:** إذ تستهدف الصين بناء خمسة مختبرات مشتركة للزراعة الحديثة، وتنفيذ 50 مشروعًا تجريبيًّا في التعاون التكنولوجي الزراعي، وإرسال 500 خبير في التكنولوجيا الزراعية إلى الجانب العربي للمساعدة في زيادة غلة الحبوب وتحسين قدرته على الحصاد وتخزين الحبوب وتقليل الفاقد وتحسين الإنتاجية الزراعية. كما أنها ستنشئ «قناة خضراء» للمنتجات الزراعية الغذائية عالية الجودة من الجانب العربي لتصديرها إلى الصين.

3. **مبادرة التعاون في مجال أمن الطاقة:** والتي أكدت نية الصين لبناء مركز تعاون في مجال الطاقة النظيفة، ودعم شركات الطاقة والمؤسسات المالية الصينية للمشاركة في مشاريع الطاقة المتجددة في الدول العربية بإجمالي قدرة مركبة تزيد عن 5 ملايين كيلووات. كما أكدت أيضًا استعدادها للتعاون مع الجانب العربي في أبحاث وتطوير علوم وتكنولوجيا الطاقة، وتعزيز تنسيق سياسة الطاقة، وتعزيز بناء نظام عالمي لإدارة الطاقة، يتسم بالعدالة والإنصاف والتوازن والمزايا المشتركة.

4. **مبادرة التعاون في الحوار بين الحضارات:** والتي تضمنت نية الصين لدعوة 1000 شخصية من الأحزاب السياسية والبرلمانات ووسائل الإعلام ومراكز الفكر من الجانب العربي إلى الصين، والعمل على تعزيز التعاون بين 500 مؤسسة ثقافية وسياحية صينية وعربية، وتدريب ألف موهبة ثقافية وسياحية للدول العربية، وتنفيذ مشروع الترجمة المتبادلة لـ 100 كتاب كلاسيكي، ومشروع تعاون لخمسين برنامجًا سمعيًّا ومرئيًّا، ومواصلة تعزيز مركز البحوث الصيني العربي حول الإصلاح والتنمية، وتعزيز الحوار بين الحضارات وتبادل الخبرات في مجال الحكم بين الجانين.

5. **مبادرة التعاون في مجال الصحة العامة:** إذ أبدت الصين استعدادها للعمل مع الجانب العربي لبناء مركز تعاون في علوم وتكنولوجيا الصحة العامة، وتحالف تعاوني لابتكار اللقاحات والبحث والتطوير، ونيتها لتنفيذ خمسة مشاريع تعاون في الطب الصيني التقليدي في الدول العربية، ومواصلة إرسال فرق طبية إلى الدول العربية لإجراء 2000 عملية جراحية لعلاج إعتام عدسة العين مجانًا، وتقديم خدمات التطبيب عن بعد للأشخاص في الدول العربية.

6. **مبادرة التعاون في الابتكار الأخضر:** التي أكدت نية الصين للعمل مع الجانب العربي لإنشاء مركز أبحاث دولي حول الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي، وتنفيذ خمسة مشاريع تعاون بين بلدان الجنوب في مجال تغير المناخ، وإنشاء مركز لتطبيقات نظام بيدو للملاحة عبر الأقمار الصناعية للصناعة الصينية والعربية، لتزويد الجانب العربي بخدمات عالية الجودة في مجالات مثل النقل والزراعة الدقيقة والبحث والإنقاذ، وبناء عدد من المختبرات المشتركة أو مراكز التعاون البحثي والإنمائي وتوفير 300 تقنية متطورة وقابلة للتطبيق مع

الجانب العربي في مجالات مثل الحياة والصحة، والذكاء الاصطناعي، والأخضر ومنخفض الكربون، والمعلومات والاتصالات والمعلومات الفضائية.

7. **مبادرة التعاون في تنمية الشباب:** التي أكدت نية الصين دعوة 100 عالم شاب من الجانب العربي إليها لتبادل البحوث العلمية، و3000 شاب من أجل التبادل الثقافي الصيني العربي، و10 آلاف موهبة عربية للتدريب المهني في مجال التخفيف من حدة الفقر، والصحة، والتنمية الخضراء.

8. **مبادرة التعاون في مجال الأمن والاستقرار:** التي تضمنت تعهد الصين بتعزيز الحوارات الاستراتيجية بين إدارات الدفاع والقوات العسكرية، وكذلك التبادلات بين الوحدات العسكرية وبين الأكاديميات، وتعميق التعاون في الأمن البحري، وحفظ السلام الدولي والتقنيات المهنية، وتوسيع التدريبات العسكرية المشتركة. والتعهد كذلك بتنفيذ مبادرة التعاون بين الصين وجامعة الدول العربية بشأن أمن البيانات، وتأسيس آلية تبادل معلومات شبكية، وتعزيز التبادلات بتدريب 1500 فرد في مجالات مثل الشرطة الذكية وتطبيق قانون الأمن السيبراني للجانب العربي.

## فرص وتحديات التعاون

مثلت القمة الصينية العربية فرصة للجانبين للارتقاء بالعلاقات الصينية العربية على نحو شامل، وتعزيز الأمن المشترك والتنمية، ودفع الحوار بين الحضارات بشكل أكبر، وتعزيز بناء رابطة المصير المشترك بين الصين والدول العربية، والبحث في كيفية الاستفادة من الفرص التي يقدمها كل منهما للآخر في إطار مفهوم «التفاعل بين فرص الصين والعالم» الذي تتبناه بكين في عهد الرئيس شي جين بينغ.

من ناحية، ترغب الصين في تثبيت دعم دول المنطقة العربية في كل قضاياها السياسية والاقتصادية الرئيسية، وخاصة في قضية تايوان وحقوق الإنسان والدفاع عن التعددية، كونها كتلة تصويتية ضخمة (22 دولة)، وفي تأمين إمدادات الطاقة التي تحتاجها بكين لاستمرار تنميتها الاقتصادية والحصول على المزيد من العقود في مجال الطاقة مع عدد من الدول العربية، على أن تكون هذه العقود طويلة الأجل كي لا تتأثر بالتغيرات السياسية. وكذلك فرصة تعزيز تدويل عملتها الوطنية «اليوان» من خلال إمكانية تسوية المعاملات التجارية مع دول المنطقة ومنها

صفقات النفط باليوان، وهو ما اتضح في تصريح الرئيس الصيني قائلًا إن بلاده مهتمة أكثر بشراء النفط والغاز باليوان، العملة الوطنية الصينية، وهو جزء من السياسة الصينية الرامية لترسيخ عملتها دوليًا لإضعاف قبضة الدولار الأمريكي على التجارة العالمية.

وترغب الصين أيضًا في تحسين سمعة منتجاتها في المنطقة العربية، عبر ترويج فكرة «التنمية عالية الجودة» التي طرحها الرئيس الصيني في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الصيني، والتي تعني التركيز مستقبلًا على الجودة لا على الكم، كون المنطقة سوقًا واسعة للمنتجات الصينية إلى جانب كونها بوابة لأسواق واسعة أخرى كأفريقيا وأوروبا. تحرص الصين على الاستفادة كذلك من فرص المنطقة الهائلة للاستثمارات الصينية، وتسعى إلى التوسع في مشروع الحزام والطريق والفوز بمشاريع البنية التحتية، وخصوصًا في مجال البناء والطرق والجسور والموانئ البحرية، خصوصًا بعد نجاحها في تنفيذ كثير من المشاريع الخاصة بمونديال قطر 2022؛ إذ تحتل المنطقة موقعًا جغرافيًا متميزًا جعلها شريكًا أساسيًا في إنجاح مبادرة الحزام والطريق. تسعى الصين أيضًا للاستفادة من إمكانات المنطقة الهائلة لإنتاج الطاقة المتجددة، في الربط الكهربي لدول مبادرة الحزام والطريق، ما يوفر طاقة نظيفة للصين تقلل من نسبة التلوث المرتفعة بها. بالإضافة إلى ذلك، فإن الصين عازمة على استمرار بناء قوتها الناعمة وتحسين صورتها في العالم الخارجي، من خلال نشر الثقافة في دول المنطقة عبر التوسع في إنشاء معاهد كونفوشيوس واتفاقيات تدريس اللغة الصينية والمنح الدراسية والتبادل الثقافي وإقامة الفعاليات والمعارض الثقافية باستمرار على سبيل المثال. وأخيرًا تعمل الصين على تعزيز تحديثها العسكري من خلال إشراك دول المنطقة فيما يخص صادرات الأسلحة والتصنيع العسكري المشترك، واستمرار المناورات العسكرية المشتركة التي تعزز الاستفادة من الخبرات العسكرية بين الجانبين.

ومن ناحية أخرى، تحاول دول المنطقة العربية الاستفادة من الفرص التي تقدمها الصين لها على مختلف الأصعدة، حيث الاستفادة من الدعم الصيني سياسيًا في قضاياها، وعلى رأسها القضية الفلسطينية والقضية النووية الإيرانية، والقضية السورية والليبية واليمنية، وقضية الأمن المائي، باعتبارها عضوًا دائمًا في مجلس الأمن. فضلًا عن أن الصين تُعد سوقًا واسعة للمنتجات العربية، وتوفر لها فرصًا هائلة للاستثمارات، كما أن تعزيز الشراكة مع الصين يمثل فرصة لهذه الدول في تنويع اقتصاداتها وشراكاتها، وإمكانية تنفيذ عدة مشروعات مشتركة تساعد في دفع عجلة التنمية في تلك البلدان. هذا بجانب إمكانية الاستفادة العربية

من التجربة التنموية الصينية، التي استندت إلى المشاريع كثيفة العمالة، وكذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، وكذلك الاستفادة من تجربتها الملهمة في القضاء على الفقر وخبرتها في مجال البنية التحتية وخاصة السكك الحديدية، خاصة أن معظم الدول العربية تفتقر إلى بنية تحتية متطورة.

يمكن للدول العربية أيضًا الاستفادة من التقدم الذي أحرزته بكين في المجال التكنولوجي، خاصة تكنولوجيا الطاقة البديلة وتكنولوجيا الجيل الخامس (G5) وصناعة الطائرات وصناعة السيارات الكهربائية، مع إمكانية توطين تكنولوجيا الإنتاج (Know How). كما تستطيع تلك الدول الاستفادة كذلك من السياحة الصينية، فهي إحدى الفرص باعتبارها أحد مصادر الدخل القومي بالنسبة لدول المنطقة، والتي تُعد اقتصاديات ريعية. كما يُعد التعاون العسكري من أهم فرص التعاون أيضًا، خاصة فيما يتعلق بالتصنيع العسكري المشترك، وتبادل الخبرات العسكرية بين الجانبين، مما يؤهل كلًّا منهما للتعرف على مدارس عسكرية متباينة بهدف تحقيق نوع من التوازن الاستراتيجي في المنطقة العربية، خاصة في ظل تسارع وتيرة المتغيرات الدولية والإقليمية.

وعلى الرغم من فرص التعاون العديدة المطروحة أمام الجانبين العربي والصيني، فإن المسار المستقبلي للعلاقات بينهما سيُصادف على الأرجح تحديات في الأمد القصير، ويأتي على رأسها تباطؤ الاقتصاد الصيني، وضعف الطلب المحلي، وتضخم الديون، في ظل اضطراب سوق العقارات الصيني، وكذلك عدم الاستقرار الأمني في بعض دول المنطقة، الأمر الذي قد يؤثر على بعض مشروعات الحزام والطريق وضمان تأمين إمدادات الطاقة. فضلًا عن توقع استمرار تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي نتيجة تداعيات جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية. هذا بالإضافة إلى محدودية وهامشية الدور الصيني في المنطقة، الذي يقتصر على التبادلات التجارية والثقافية فقط، ويبتعد عن أي التزامات سياسية أو أمنية، وهو ما يحتاجه الجانب العربي أيضًا، والذي ما زال ينظر إلى الصين كلاعب دولي لا يمكن الاتكاء عليه سياسيًّا وأمنيًّا، ومخاوف بعض الدول الخليجية من العلاقات الصينية الإيرانية المتنامية بشكل سريع خلال السنوات الماضية، وبالتالي تثار إشكاليات الحفاظ على التوازن في العلاقات مع المحاور الإقليمية المتعارضة، وضرورة العمل على إحداث توازن في العلاقات الاقتصادية، وذلك في ظل اختلال التوازن التجاري بين الصين وبعض دول الإقليم لصالح الصين (ما عدا بعض دول الخليج)، ومخاوف بعض الدول من احتمالات الإغراق التجاري،

وتدني مستوى التكنولوجيا الصينية في بعض المجالات مقارنةً بنظيرتها الأمريكية والأوروبية، والتركيز على نقل الصناعات غير الصديقة للبيئة إلى دول المنطقة، والخبرات السلبية للتعاون الصيني مع بعض الدول الأفريقية فيما يتعلق بالتركيز على الحصول على المواد الخام والبترول بأسعار متدنية، ونقل العمالة الصينية للخارج دون الإسهام في التنمية الاقتصادية. ومستقبلًا، قد يؤدي استمرار التوترات الجيوسياسية بين الصين والغرب، إلى كبح فرص تطوير العلاقات العربية – الصينية إلى المستوى المرغوب من كلا الجانبين.

## آفاق المستقبل

مما لا شك فيه أن انعقاد القمة الصينية العربية الأولى، والمبادرات التي أعلنها الرئيس الصيني شي جين بينغ في ختام القمة، تمثل نقطة تحول في سياسة الصين تجاه المنطقة العربية، بالرغم من أن مضمون هذه القمة لا يختلف كثيرًا عمَّا تضمنته وثيقة سياسة الصين تجاه البلدان العربية. ومع ذلك، يكمن المقياس الحقيقي لنجاح هذه القمة في التفاصيل التي لم يعلن عنها، وما تم التوصل إليه من توافقات في الاجتماعات المغلقة بين القادة، وبتنفيذ المبادرات التي طُرحت خلال القمة على أرض الواقع، ومدى استمرارها في المستقبل.

وبشكل عام، من المرجح تنامي الانخراط الصيني في المنطقة العربية في مرحلة ما بعد القمة؛ إذ ستستمر الصين في ترسيخ بصمتها الاقتصادية والدبلوماسية، وبدرجة أكثر محدودية، انخراطها العسكري بما يتناسب مع مصالحها المتنامية فيها، خاصة أمن الطاقة. بمعنى آخر، سيستمر توجه بكين من حيث إعطاء الأولوية للجانب الاقتصادي على حساب الجانب السياسي والعسكري (رغم التطور الحاصل والمستمر في هذين الجانبين) في علاقاتها مع دول المنطقة، وذلك من خلال التركيز على المجال التنموي والتعاون الطاقوي والمشاريع المشتركة، خاصة في مجالات القطاعات الناشئة. ويُتوقع ازدياد احتياج الصين لدول الخليج العربي، كونها مصدرًا رئيسيًّا لتأمين مصادر الطاقة التي تحتاجها لاستمرار عملية تنميتها الاقتصادية، لكن هذا الاحتياج لن يصاحبه أي التزامات أو أعباء سياسية وأمنية في المستقبل المنظور، ويرجع ذلك إلى أن الشريك الأمريكي لا يزال الشريك الأمني الأول والمفضل للعديد من دول المنطقة، بجانب عدم رغبة أو قدرة بكين ذاتها على تبني التزامات من هذا النوع قد تستنزف مواردها أو تعرضها لصدام مع القوى الكبرى الأخرى الفاعلة في المنطقة، خاصة الولايات المتحدة، وتعوق عملية استمرار تنميتها الاقتصادية من ناحية أخرى.

قد تدعم الصين أيضًا انضمام عدد من الدول العربية إلى بعض التجمعات الاقتصادية والأمنية التي تقودها، مثل مجموعة بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون وغيرهما، وغالب الظن أنها ستحافظ أيضًا على سياسة «الحياد الحذر» أو «البراجماتية المتوازنة» التي تُحركها مصالحها الذاتية وسط الخصومات المعقدة والنزاعات في بعض دول المنطقة، وبالتالي الحفاظ على علاقات جيدة مع كل دول المنطقة، والثبات على استراتيجية عدم الدخول في صراعاتها. وبدلًا من ذلك، ستستمر في الترويج لنموذجها الخاص «التنمية أولًا» في الانخراط في المنطقة؛ إذ تأمل أنه من خلال تعزيز الازدهار الاقتصادي الإقليمي في إطار مبادرة الحزام والطريق ومنتدى التعاون العربي الصيني، سيتحقق الاستقرار والسلام، وتعزز نفوذها في المنطقة بأقل تكلفة ممكنة. لذا فمن الأرجح استمرارها في السير على حبل مشدود كالتنين الحذر Wary Dragon بين إشراك نفسها رمزيًّا في صراعات المنطقة، وحماية مصالحها الاقتصادية الموسعة في المنطقة في الوقت نفسه.

من المتوقع أيضًا استمرارية تنامي التعاون العسكري الخدماتي مع دول المنطقة، الذي يتراوح ما بين صادرات الأسلحة، والتصنيع العسكري المشترك، والمناورات المشتركة، وتعزيز ورفع مستوى تبادل المعلومات الاستخباراتية والخبرات في مجال مكافحة الجرائم المنظمة بما فيها جرائم الإرهاب، وتبادل الخبرات في مجالات الإنذار الاستخباراتي المبكر وتقييم المخاطر الأمنية، ومكافحة الجرائم المعلوماتية، بما يخدم ويحقق المصالح المشتركة للجانبين. فضلًا عن استمرارية النزوع الصيني نحو العسكرة النسبية والبطيئة لبعض مرافق الحزام والطريق، لضمان أمن المصالح الصينية خاصة الاقتصادية منها، دون الصدام مع القوى الكبرى الأخرى خاصة الولايات المتحدة كما أشرنا سلفًا.

**ويمكن الإشارة إلى عدد من التداعيات المحتملة لتنامي الانخراط الصيني في المنطقة العربية، والتي يمكن تناولها في العناصر التالية:**

1. **تصاعد وتيرة التنافس الغربي – الصيني:** تعكس المعطيات السابقة أن المنطقة باتت تمثل ساحة جديدة للتنافس الدولي الراهن. وأشارت تحليلات وتقديرات أمريكية إلى أن القمم العربية – الصينية بمنزلة لحظة كبرى للرئيس شي جين بينغ لطرح الصين على القادة الإقليميين كقوة عظمى ذات مصداقية، كبديل موثوق للولايات المتحدة، وأن الزعيم الصيني ينقل المنافسة الجيوستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط؛ فقد

تبنى الرئيس الصيني في كلمتين أمام القمتين الخليجية والعربية لهجة هادئة، أكد فيها استعداد بلاده للعمل مع دول المنطقة على مواجهة التحديات الكبرى مثل أمن الغذاء والطاقة. وفي هذا الإطار يرجح أن تشهد الفترة المقبلة مزيدًا من الانخراط المتنامي من قبل الصين من ناحية، والولايات المتحدة وحلفائها الغربيين من ناحية أخرى. وسوف يأخذ هذا التنافس أبعادًا وآليات مختلفة، اقتصادية وعسكرية وغيرها.

2. **انعكاسات محتملة على دول المنطقة العربية:** إن آفاق ما بعد القمة الصينية العربية، قد تؤثر على طبيعة الخيارات المتاحة أمام الحكومات العربية في ظل احتدام معارك التكالب الدولي من أجل النفوذ في المنطقة. وعلى الرغم من أن تصاعد التنافس الدولي على المنطقة سوف يتيح لدولها هامشًا أكبر من الحركة عبر تعزيز علاقاتها بأكثر من قوة كبرى، أو حتى المفاضلة بينها، فإنه على الجانب الآخر قد يحمل تداعيات سلبية، على غرار مرحلة الحرب الباردة؛ إذ قد تتفاقم الأزمات الأمنية والاقتصادية في المنطقة نتيجة تصعيد هذا التنافس، وخاصة أن هذا التقارب الصيني – العربي لا يريح واشنطن، وسوف تسعى إلى تعويقه بكل السبل المُتاحة لديها، بما فيها تخويف الدول العربية من استخدام التكنولوجيا الصينية في مجال الاتصالات باعتباره تهديدًا لأمنها القومي، واستمرار التحذير من مغبة الاقتراض الواسع من بكين، والتهديد بممارسة الضغوط السياسية المباشرة كما أشرنا سلفًا.

ومع ذلك، يستمر الصعود الصيني، وتفرض الحكمة الدخول في شراكات معها، ودون تقويض العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي تظل شريكًا استراتيجيًا وأمنيًا للعديد من الدول العربية، ليس من السهل استبداله في الأمد القصير، وبالتالي ليس من الحكمة أيضًا تطوير العلاقة مع الصين انطلاقًا من منطق «المراهنة»، والاعتقاد أنها ستزيح الولايات المتحدة عن مكانتها الدولية المتميزة حاليًا، فالعلاقات الدولية تتطلب حسابات دقيقة وطويلة الأمد للمكسب والخسارة، والنظام الدولي الجديد لم تتضح معالمه الكاملة بعد، ومن مصلحة الدول العربية أن تظل خياراتها قائمة مع كافة القوى الكبرى.

وختامًا، تعكس جميع المعطيات السابقة أن العملاق الآسيوي «الصين» بات له نفوذه الاقتصادي والسياسي والعسكري في المنطقة العربية، ومن الواضح أن مصالح بكين ورهاناتها في تلك المنطقة يتم تعزيزها بشكل كبير في ظل إدارة الرئيس الصيني شي جين بينغ. وسيعزز

التوافق السياسي وتوافر الإرادة السياسية والتقاء التوجه (التوجه غربًا والتوجه شرقًا)، والتكامل الاقتصادي والتماثل التاريخي والقيم الإنسانية المشتركة التي تجمع بين الصين والمنطقة العربية، وآفاق اكتساب العلاقات بينهما، مزيدًا من الزخم والقوة في مرحلة ما بعد القمة، وذلك في ظل الحرص البالغ من جانب الطرفين، على احترام خصوصية كل منهما، وانتهاج سياسات متوازنة تقوم على تنويع الشراكات.

ويمكن القول بأن الفرص الاستراتيجية المتاحة لتطوير العلاقات العربية الصينية تفوق التحديات التي تواجهها؛ حيث إن إشراك البلدان العربية في مشروع الحزام والطريق، وتطوير آليات منتدى التعاون العربي الصيني، وتفعيل مضامين وثيقة السياسات الصينية تجاه البلدان العربية، وتنفيذ مخرجات القمة الصينية العربية الأولى، وتكامل الاستراتيجيات التنموية لدى الجانبين، كلها فرص ينبغي الاستثمار فيها من أجل شراكة استراتيجية مربحة للطرفين.

# المراجع


1. "Carrying Forward the Spirit of China-Arab Friendship and Jointly Building a China-Arab Community with a Shared Future in the New Era ", Keynote Speech by H.E. Xi Jinping President of the People's Republic of China At the Opening Ceremony of The First China-Arab States Summit , Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China , December 10 , 2022 , https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/zxxx_662805/202212/t20221210_10988473.html
2. Yoel Guzansky and Tuvia Gering , Xi of Arabia: Enjoying the Favor of the King , INSS Insight , No. 1671 , December 18, 2022 , https://www.inss.org.il/wp-content/uploads/2022/12/No.-1671.pdf
3. أحمد قنديل، علاقات العرب والصين.. منعطف تاريخي، صحيفة الخليج، 15 ديسمبر 2022، متاح على: https://www.alkhaleej.ae/2022-12-15/%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA
4. John Queripel , China-Arab summit presents new opportunities , China Daily , December 10, 2022 https://global.chinadaily.com.cn/a/202212/10/WS6393db4ca31057c47eba3b65.html
5. إيمان فخري، تحولات قادمة: فرص اقتصادية متصاعدة لتعزيز العلاقات العربية – الصينية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 26 ديسمبر 2022، متاح على: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7876
6. عزت سعد، الاقتصاد أولًا... رسائل متوازنة لقمم الصين في الرياض، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 17 ديسمبر 2022، متاح على: https://futureuae.com/acu5594%C3%AF%C2%BC%C5%93s1%C3%AF%C2%B9%C2%A5s2%C3%8A%C2
7. علي الدين هلال، سياسات القوى الدولية في الشرق الأوسط 2023، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 14 ديسمبر 2022، متاح على: https://futureuae.com/arAE/Mainpage/Item/7854/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%A
8. Aziz El Yaakoubi and Julie Zhu , Saudi Arabia to host China-Arab summit during Xi visit, Sources Say , Reuters Agency ,November 30, 2022 , https://www.reuters.com/world/middle-east/saudi-arabia-host-china-arab-summit-during-xi-visit-sources-say-2022-11-30/
9. محمد كمال، قمة العرب والصين، صحيفة المصري اليوم، 5 ديسمبر 2022، متاح على: https://www.almasryalyoum.com/news/details/2759282
10. Chen Qingqing and Fan Anqi , China-Arab report stresses mutual respect and opposing hegemony as first summit approaches , Global Times , December 2, 2022 , https://www.globaltimes.cn/page/202212/1281006.shtml
11. هدير طلعت سعيد عبد اللطيف، رؤية الصين للعلاقات الدولية وانعكاساتها على المنطقة العربية في الفترة من 2013 –2022، رسالة دكتوراة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2022.
12. China-Arab summit opens up new prospects for building community with shared future , Xinhua News Agency , December 10 , 2022, , https://english.news.cn/20221210/0c9735e85476455cbeab955ce12bd86a/c.html
13. Xi proposes eight major initiatives on China-Arab practical cooperation , December 10 , 2022 , China Daily , https://www.chinadaily.com.cn/a/202212/10/WS639493dba31057c47eba3c4a.html
14. Shannon Tiezzi China's Xi Heads to Saudi Arabia to Boost Beijing's Influence in the Middle East, The Diplomat , December 7, 2022 , https://thediplomat.com/2022/12/chinas-xi-heads-to-saudi-arabia-to-boost-beijings-influence-in-the-middle-east/
15. US warns of Chinese influence in Mideast as Xi visits Saudi Arabia , Alarabiya News, December 7 ,2022 , https://english.alarabiya.net/News/gulf/2022/12/07/US-warns-of-Chinese-influence-in-Mideast-as-Xi-visits-Saudi-Arabia
16. Yu Jincui, Xing Xiaojing in Riyadh and Chen Qingqing in Beijing , China-Arab ties open a new chapter; influence profound , Global Times , December 12, 2022 , https://www.globaltimes.cn/page/202212/1281635.shtml
17. Wang Jin , Xi's Visit Marks New Era for China-Arab Relations , The Diplomat , December 13, 2022 , https://thediplomat.com/2022/12/xis-visit-marks-new-era-for-china-arab-relations/

دراسات

# السياسة الصينية تجاه استراتيجية إعادة التوازن الأمريكية

**د. دانة علي العنزي**
باحثة كويتية، حاصلة على دكتوراة في العلوم السياسية من جامعة القاهرة

قررت الولايات المتحدة الأمريكية في إطار رؤيتها الاستراتيجية تكثيف الوجود العسكري في منطقة آسيا والباسفيك، في إطار ما أطلق عليه (استراتيجية إعادة التوازن). وأثارت الاستراتيجية الكثير من النقاش. فالرؤية الصينية لاستراتيجية إعادة التوازن الأمريكية تتأتى من أنها محاولة أمريكية لاحتواء صعودها السلمي في آسيا، وذلك من خلال تعزيز علاقات واشنطن بحلفائها وتكوين شراكات مع حلفاء جدد، وزيادة تواجدها العسكري والأمني في المنطقة، وتحديدًا في بحر الصين الجنوبي[1]. والتصاعد الكبير للقوة الصينية في آسيا يعني كسر توازن القوى في آسيا، وهذا بجانب

الإضرار بالمصالح الاستراتيجية الأمريكية في آسيا، سيؤثر على الوضع المهيمن للولايات المتحدة على النظام الدولي[2].

## المشكلة البحثية

مما لا ريب فيه أن استراتيجية إعادة التوازن قد جاءت كرد فعل على السلوك الصيني والحاسم في بحر الصين الجنوبي الذى بدأ في التطور منذ عام 2008؛ إذ إن الهيمنة الصينية على البحر تمثل لواشنطن تحديًا رهيبًا جدًّا بشأن فقدان مكانتها كقطب مهيمن، نظرًا للأهمية الاستراتيجية الهائلة للبحر، والتي تهيمن عليه واشنطن فعليًّا منذ الحرب العالمية الثانية. ومن ثم، تدور مشكلة الدراسة حول موقف وسياسة الصين تجاه سياسات الولايات المتحدة تجاه بحر الصين في إطار استراتيجية إعادة التوازن.

## المطلب الأول: استراتيجية إعادة التوازن: المحاور والأهداف

في واقع الأمر تمثل محاور استراتيجية إعادة التوازن في آسيا توسعًا واستمرارًا في الاستراتيجية الأمريكية تجاه آسيا، وليس تحولًا بمحاور جديدة تجاه آسيا. ففي خطابه أمام البرلمان الأسترالي عام 2011، أبرز الرئيس (أوباما) خمسة محاور رئيسية، من شأنها تشكيل التحول الاستراتيجي للولايات المتحدة تجاه آسيا.

- **الأول:** التأكيد على التزام الولايات المتحدة بالأمن في المنطقة من خلال وجود عسكري قوي في المنطقة، وتعزيز التحالفات مع اليابان وكوريا الجنوبية ودول جنوب شرق آسيا، وتخصيص الموارد لإبراز القوة وردع التهديدات، والتعهد بأن التخفيضات في الإنفاق الدفاعي الأمريكي لن تأتي على حساب آسيا والمحيط الهادئ.
- **الثاني:** أكد الرئيس أوباما أن الولايات المتحدة سوف تعيد الارتباط بالمنظمات الإقليمية، وعلى الأخص رابطة دول جنوب شرق آسيا.
- **الثالث:** ستواصل الولايات المتحدة جهودها لبناء علاقة تعاون مع الصين، عن طريق البحث عن مزيد من الفرص لمزيد من التواصل لتجنب سوء التقدير أو الحسابات.
- **الرابع:** تعهد الرئيس أوباما بتعزيز الرخاء المشترك بين الولايات المتحدة وآسيا من خلال التجارة الحرة والنزيهة، وتعزيز الشراكات الاقتصادية مع الترتيبات والمنظمات

الاقتصادية مثل منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC)، والشراكة الاقتصادية عبر المحيط الهادئ TPP.

- وأخيرًا: أكد الرئيس أوباما دعم الولايات المتحدة للحقوق الأساسية لكل إنسان في آسيا[3].

نالت استراتيجية إعادة التوازن في آسيا كاستراتيجية احتواء ضد الصعود الصيني، الكثير من النقاش. ففي ديسمبر 2012، كتب ليون بانيتا مقالة هامة متعلقة بإعادة التوازن، أكد فيها أن الآراء التي تجادل بأن الاستراتيجية موجهة لاحتواء الصين ليست صحيحة، بل على العكس، فعلاقات عسكرية بناءة ومستقرة مع الصين أمر ضروري في سياق الاستراتيجية[4].

لكن على النقيض من ذلك، يرى كل من (ستيفن كوهين Stephen Cohen) و(روبرت وارد Robert Ward)، أن الهدف الأمريكي الحقيقي لاستراتيجية إعادة التوزان هو تعزيز القوة العسكرية الأمريكية، وبالتحديد قوتها البحرية، لاحتواء القوة الآسيوية الصاعدة وتحديدًا الصين. ولا ينكران الأهمية الاقتصادية لآسيا، لكن من منظورهما يكمن الهدف الحقيقي في احتواء القوى الآسيوية الصاعدة. ويجادلان بأن صعود القوى الآسيوية، وتحديدًا تنامي القوة العسكرية للصين، سيؤدي إلى تقويض التفوق العسكري للولايات المتحدة في آسيا، ومن ثم في النظام الدولي. كما يثيران نقطة أخرى بأن الاستراتيجية جاءت لتطمين حلفاء واشنطن في آسيا من تنامي القوة الصينية وسلوكها العنيف في آسيا، بعد تنامي شكوك لديهم بشأن التزام الولايات المتحدة بضمان الاستقرار في المنطقة[5].

وفي سياق ذلك أيضًا، يرى (روبرت روس)، استراتيجية إعادة التوازن بأنها «تحول يهدف إلى تعزيز علاقات الدفاع الأمريكية مع دول آسيا باسفيك، وتوسيع الوجود البحري الأمريكي، لطمأنة حلفائها في آسيا من تصاعد القدرات العسكرية الصينية في آسيا، وبخاصة البحرية، والخطاب القومي الجديد للحزب الشيوعي الصيني. كما وصف روس الاستراتيجية بأنها نهاية الارتباط مع الصين[6].

## المطلب الثاني: المواجهة الصينية غير المباشرة والناعمة لاستراتيجية إعادة التوازن

أدرك قادة الصين تمامًا، أن استراتيجية إعادة التوازن، محاولة أمريكية صريحة وشاملة لاحتواء صعودها وقوتها المتنامية في آسيا. فلم تنطلِ عليهم التصريحات الأمريكية الرسمية بشأن أهداف الاستراتيجية. ومع ذلك، فإن رد فعل الصين تجاهها لم يكن هستيريًّا أو عدوانيًّا -رغم تحدياتها الهائلة على الصين- بل كان مقيدًا ومحسوبًا وحذرًا. وينبع ذلك وفقًا للبعض من عدة اعتبارات، منها: التقدير المنطقي لقادة الصين للعواقب الوخيمة على الاستقرار في آسيا للمواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة، وحتى لو اقتصرت على المواجهة الدبلوماسية. وسعي الصين للحفاظ على نموها الاقتصادي الذي يعتمد جزئيًّا على شراكاتها الاقتصادية مع الولايات المتحدة. ومحاولة الحفاظ على صورة الصعود السلمي للصين. وبصرف النظر عن الأسباب المتعددة لذلك، حافظت الصين على هدوئها في مواجهة تلك الاستراتيجية، والسعي قدر الإمكان لعدم تطور الأمر لمواجهة عسكرية، حتى عندما تحرشت الولايات المتحدة بالمصالح السيادية للصين، وبخاصة في بحر الصين الجنوبي. لذلك انتهجت الصين استراتيجية هادئة وغير مباشرة معظم الوقت لتقويض إعادة التوازن، كطرح مبادرة طريق الحرير الجديد وبنك الاستثمار في البنية التحتية الآسيوية، وما يسمى (دبلوماسية المحيط النشطة Periphery Diplomacy). والمواجهة العنيفة للصين لإعادة التوازن لم تغب عن تلك الاستراتيجية، لكنها تركزت في استمرار السياسة العنيفة والتوسعية للصين في بحر الصين الجنوبي، والتحدي المباشر للمحاولات الأمريكية الرامية لتقويض تلك السياسة، مع حرص (الطرفين) لعدم تطورها لمواجهة عسكرية مباشرة[7].

### (أ) نموذج جديد لعلاقات القوى العظمى

في فبراير 2012، وأثناء زيارته للولايات المتحدة، اقترح نائب رئيس الصين آنذاك شي جين بينج بناء نموذج جديد لعلاقة القوى العظمى بين الصين والولايات المتحدة، وذلك لأول مرة في تاريخ العلاقات بين الدولتين. وخلال قمته في يوليو 2013، مع الرئيس أوباما في منتجع صني لاندز بكاليفورنيا، حدد الرئيس شي جين بينج ثلاثة أركان رئيسية لهذا النموذج الجديد: لا صراع، لا مواجهة، والاحترام المتبادل والتعاون المربح اللا صفري للدولتين. ومغزى طرح الرئيس شي جين بينج لهذا النموذج، وتوقيت طرحه أيضًا له العديد من الدلالات

والإشارات الهامة على تغير هائل في سلوك الصين وصورتها الذاتية وسياستها الخارجية. فتوقيت طرح النموذج في 2012، عندما كان الرئيس شي جين بينج لا يزال نائبًا لرئيس الصين، قد أعطى دلالة قوية على تغير قوي قادم للصين في سياستها الخارجية بزعامة رئيس أو قيادة استثنائية قوية قادمة في الصين، تريد الإعلان عن نفسها كقوة عظمى منافسة، ورافضة لفرض وجهات نظر ومفاهيم عليها من الآخرين. فضبط مسار العلاقات الأمريكية-الصينية من خلال هذا النموذج يحمل في طياته صورة ذاتية للصين كقوة عظمى منافسة أو موازية للولايات المتحدة بقيادة شي جين بينج، وبالتالي على الجانب الآخر احترام مصالحها الحيوية وأمنها القومي، التي منذ الآن لن تتهاون الصين في الدفاع عنها بكل قوة، ولن يكون لديها درجة عالية من ضبط النفس كما في السابق. كما أن توقيت طرحها تزامن أيضًا مع إعلان الرئيس شي جين بينج التخلي عن سياسة التواري عن الأنظار، وتبني سياسة المضي قدمًا. والجانب الأكثر أهمية في سياق هذا النموذج، هو تزامن طرحها في 2012، مع التفعيل العملي لاستراتيجية إعادة التوازن الأمريكية في آسيا. فعلى الرغم من الدلالة القوية لنموذج علاقات القوى العظمى، والذي يحمل في طياته ضرورة احترام الولايات المتحدة لمصالح الصين الحيوية وأمنها القومي؛ فإن هذا النموذج يعده البعض إحدى أهم أدوات المواجهة غير المباشرة للصين لاستراتيجية إعادة التوازن. فكما ذكر سابقًا، قام هذا النموذج على ثلاثة أركان: عدم المواجهة، وعدم الصراع، والتعاون المربح للجانبين. وبهذه الأركان الثلاثة أظهرت الصين وفقًا للبعض ردها الرئيسي تجاه استراتيجية إعادة التوازن، والذي يتلخص في عدم المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة بسبب إعادة التوازن، وإظهار نيتها الاستراتيجية المتمثلة في تحقيق الاستقرار والتعاون طويل الأمد مع الولايات المتحدة، وتقليل شكوك الولايات المتحدة بشأن عدم اليقين بشأن الطموحات الاستراتيجية الطويلة الأجل للصين. لكن في المقابل، يجب على الولايات المتحدة احترام مصالح الصين الحيوية أو عدم المساس بها في إطار هذه الاستراتيجية.

لذلك، وفي إطار نموذج علاقات القوى العظمى، وعلى الجانب الآخر تعزيز إدارة أوباما للعلاقات البناءة مع الصين كأحد المحاور الست الرئيسية لاستراتيجية إعادة التوازن، وقع الجانبان على اتفاقية تعاون للقضاء على مركبات (الكربون الهيدروفلورية). وأثناء حضوره قمة منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) التي عُقدت في بكين نوفمبر 2014، وقع الرئيسان مذكرة تفاهم حول المواجهات الجوية والملاحة البحرية. وفي إطار الحوار

الأمني الاستراتيجية، اتفقت الدولتان في 2014 على تأسيس الحوار بين القوات البرية، سعيًا لطمأنة الصين بأن الولايات المتحدة لا ترى الصراع المستقبلي أمرًا حتميًّا، على خلفية التوترات بين الجانبين وزيادة صفقات الأسلحة الأمريكية لتايوان. وبدءًا من العام 2015، تكثفت الجهود الأمريكية-الصينية المشتركة حول قضية المناخ، ففي سبتمبر 2016، أعلنت الولايات المتحدة والصين أنهما ستصدِّقان على اتفاقية باريس لتغير المناخ. كما شهد الجانبان درجة عالية من التعاون في قضية البرنامج النووي لإيران، والتي أسفرت عن توقيع الاتفاق النووي في 2015. ومع ذلك، يمكن القول إن نموذج علاقات القوى العظمى لم يردع المحاولات الأمريكية الرامية لتحدي الصين في أهم مصالحها السيادية (بحر الصين الجنوبي)؛ حيث شهدت العلاقات درجات عالية من التوتر بعد إعلان الولايات المتحدة عن برنامج حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي في 2015[8].

**(ب) دبلوماسية المحيط Periphery diplomacy.**

تُعد دبلوماسية المحيط أهم أدوات المواجهة غير المباشرة التي عولت عليها الصين لمواجهة استراتيجية إعادة التوازن. فمن ضمن الإدراكات القوية للحكومة الصينية أن واحدًا من الأهداف الرئيسية لاستراتيجية إعادة التوازن هو عزل الصين عن محيطها الإقليمي، وزرع خلافات بين جيرانها في آسيا والمحيط الهادئ، واللعب على وتر مخاوف جيرانها من القوة الصينية المتنامية. وبالتالي، فإن الاستجابة المنطقية للصين لتقويض هذا المسعى الأمريكي القاضي إلى احتوائها؛ هي تحسين الصين العلاقات مع جيرانها بشكل كبير، وتوسيع انخراطها الإقليمي، لتفويت أية فرصة على الولايات المتحدة لعزلها إقليميًّا، أو دق إسفين بينها وبين جيرانها[9].

ففي 24 و25 أكتوبر 2013، عقد الحزب الشيوعي الصيني ولأول مرة منذ تأسيس جمهورية الصين عام 1949، منتدًى مخصصًا لدبلوماسية المحيط أو الأطراف. وفي هذا المنتدى قد صرح أن دبلوماسية المحيط يجب أن تسعى إلى: «تطوير العلاقات مع البلدان المحيطية بشكل شامل، وتعزيز حسن الجوار والصداقة، وتعميق التعاون متبادل المنفعة؛ حيث نسعى جاهدين لتطوير العلاقات السياسية مع البلدان المحيطية بشكل أفضل، والروابط الاقتصادية أكثر صلابة، والتعاون الأمني أكثر عمقًا، وروابط بين الشعوب أكثر ودية»[10].

وبدأت دبلوماسية المحيط مبكرًا في العام 2013، واستخدمت فيها الصين جميع أدواتها، ولا سيما الأداة الاقتصادية، كإغراء في سياق الترويج لمبادرة طريق الحرير الجديد. بفضل المساعدات التجارية والاستثمارات الضخمة للصين التي ضختها في كمبوديا ولاوس، انفصلتا الأخيرتان عن الإجماع الآسيوي بشأن مدونة قواعد السلوك الخاصة ببحر الصين الجنوبي في 2012[11].

ويرى الرئيس بينج أن الدبلوماسية الاقتصادية القوية عنصر أساسي في دبلوماسية المحيط؛ حيث قام فريقه المعاون بجهد كبير ومدروس لتحسين التنسيق الشامل وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع محيط الصين. بدأت أولى خطوات تفعيل دبلوماسية الجوار، بزيارة بينج لروسيا بعد أسبوع فقط من توليه الرئاسة في 2013. وفي أكتوبر 2013، ألقى ولأول مرة كرئيس صيني خطابًا في البرلمان الإندونيسي، طرح فيه فكرة إنشاء طريق الحرير البحري. وأعقب تلك الزيارة بفترة وجيزة، زيارة قام بها رئيس مجلس الدولة لي كه تشيانج Li Keqiang، لمجموعة من دول الآسيان، وقع خلالها عددًا من الاتفاقات التجارية، وقدم اقتراحًا ذا سبعة محاور حول تعزيز التعاون بين الصين والآسيان. كما قام بزيارة أخرى إلى الهند، وقع خلالها اتفاقية جديدة للتعاون في مجال الدفاع عن الحدود مع نظيره الهندي. وفي سبتمبر زار الرئيس شي جين بينج أربع دول في آسيا الوسطى ومنها كازاخستان، التي أعلن فيها عن مبادرة طريق الحرير الجديد، لتوقيع عدد من الاتفاقات الأمنية والنفطية[12].

وفي نوفمبر 2014، اقترح بينج تأسيس منطقة التجارة الحرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (Free Trade Area of the Asia Pacific (FTAAP)، خلال استضافة بكين لاجتماع قادة أبيك، والتي لقت ترحيبًا كبيرًا، وكانت الصين تسعى من خلال المنطقة إلى ضرب اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ المتعثرة التي اقترحتها الولايات المتحدة في إطار استراتيجية إعادة التوازن. فخلال القمة، سعى بينج إلى إرسال رسالة بأن اقتصاد وأمن الصين مرتبط ارتباطًا وثيقًا بجيرانها، والعكس صحيح، فأمن واقتصاد منطقة آسيا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالنمو والازدهار المتواصل في الصين[13].

وفي إطار التحسن الملحوظ لنفوذ الصين من خلال دبلوماسية المحيط، اقترح بينج في 2014، المفهوم الجديد للأمن الآسيوي الذي يقوم على تصور نظام أمني آسيوي مشترك وشامل لكل آسيا، تضطلع به دول آسيا فقط دون قوى خارجية. فوفقًا لبينج: "إن إدارة شؤون آسيا، وحل مشاكلها ودعم أمنها يعود لشعوب آسيا وحدها"، ويعني بذلك إقامة ترتيب أمني تقوده الصين، وتستبعد منه الولايات المتحدة بشكل نهائي[14].

ومما سبق، مثلت دبلوماسية المحيط أهم استراتيجيات المواجهة غير المباشرة للصين لاستراتيجية إعادة التوازن، وتعزيز نفوذ ومكانة الصين الآسيوية أيضًا. فبدلًا من المواجهة المباشرة، وتصوير استراتيجية إعادة التوازن بمفردات عدائية تعيد أجواء الحرب الباردة لكن على المسرح الآسيوي، استطاعت الصين بشكل كبير موازنة وتقويض إعادة التوازن إلى حد كبير عبر دبلوماسية المحيط التي قامت على شعار التعاون الاقتصادي المشترك بين آسيا والصين Win win economic cooperation، فبفضل التعاون الاقتصادي والقروض والمساعدات الاقتصادية السخية للصين وخاصة لدول جنوب شرق آسيا، تمكنت الصين بحلول العام 2016، من أن تصبح الشريك التجاري الأكبر لدول الآسيان. كما امتد نفوذها إلى آسيا الوسطى وبورما وكمبوديا وسريلانكا وباكستان[15].

## (ج) طريق الحرير والبنك الآسيوي في الاستثمار في البنية التحتية

في عام 2013، أعلن الرئيس شي جين بينج عن أضخم مبادرة استراتيجية في تاريخ الصين، والتي تعرف بمبادرة الحزام والطريق One Belt One Road OBOR. ووفقًا لما أعلنته الحكومة الصينية، تُعد تلك المبادرة مشروعًا عالميًّا للتعاون والربط الاقتصادي عبر بنية تحتية برية وبحرية ضخمة لربط القارات الثلاث: آسيا وأفريقيا وأوروبا. وبحسب البعض، تمثل تلك المبادرة أول إعلان ضمني للصين عن توسيع دور الصين عالميًّا وإخراجها من محيطها الاستراتيجي. فبجانب المنافع الاقتصادية الهائلة للصين من تلك المبادرة، والتي ستوسع فرص الاستثمار والتجارة الخارجية للصين بمعدلات قياسية، فالبنية التحتية الكبيرة للمبادرة ستعزز التوسع الجيوسياسي العالمي للصين. ويمكن القول: إن تلك المبادرة لم تأتِ كرد فعل مباشر لاستراتيجية إعادة التوازن؛ فالمبادرة في حد ذاتها انعكاس لطموح القيادة الصينية في لعب دور عالمي للصين. ومع ذلك، فالتسريع من إنشاء البنية التحتية وطرق المبادرة الرئيسية وإضافة تعديلات عليها، قد جاء انعكاسًا لاستراتيجية إعادة التوازن[16].

فالمبادرة على حد وصف البعض، وخاصة في جانبها الاقتصادي، ستمكن الصين من ضرب استراتيجية إعادة التوازن في آسيا. كما يصفها البعض الآخر بأنها استراتيجية تحول ضد إعادة التوازن في آسيا. فمنذ الإعلان عن المبادرة في 2013، تبذل الصين جهودًا كبيرة لإقناع دول آسيا تحديدًا للانضمام للمبادرة، عبر إغراء تلك الدول بتقديم مساعدات واستثمارات بالمليارات في مجال البنية التحتية. ففي قمة (كوالالمبور)، تعهد رئيس مجلس الدولة الصيني بتقديم

قرض بقيمة 10 مليارات دولار لدول الآسيان، كما تعهد بالتزام بكين بإنشاء طرق برية تربط بين الصين وجميع دول جنوب شرق آسيا، ورفع مستوى الموانئ لدول الآسيان. وبذلك، تقدم الصين لدول آسيا عبر المبادرة، بديلًا للخطط الأمريكية الاقتصادية الرامية لحصارها اقتصاديًا، وخاصة مبادرة الشراكة عبر المحيط الهادئ[17]. والمبادرة عمومًا، رغم تفاديها المواجهة العسكرية المباشرة مع الولايات المتحدة، ستوسع من السياق الجيوسياسي العالمي للصين، أو ما يسميه البعض التوسع الغربي للصين، فالمبادرة قد وسعت من الدور والحضور الصيني في الشرق الأوسط ووسط آسيا وأوروبا وأفريقيا، وبذلك شكلت الصين عبر المبادرة تحالفًا دوليًا تستطيع به موازنة دور الولايات المتحدة المتزايد في آسيا، ومنافستها والضغط عليها في مناطق استراتيجية أخرى في العالم[18].

ويُعد بنك الاستثمار في البنية التحتية الآسيوية (AIIB)، الذي اقترحه الرئيس بينج بعد شهر من طرح مبادرة الحزام والطريق، برأس مال قدره 500 مليار دولار، الضلع الرئيسي المكمل لمبادرة الحزام والطريق، فقد اقترحه لمساعدة بلدان الحزام والطريق الأقل فقرًا في تمويل البنية الأساسية للحزام ومشروعات بنية تحتية أخرى. ويُعد بنك الاستثمار أحد أهم محاور المواجهة الاقتصادية الناعمة للصين لاستراتيجية إعادة التوازن، وخاصة الجانب الاقتصادي منها. فالبنك، بفضل ما يمنحه من قروض سخية أغلبها صينية بفضل احتياطات النقد الأجنبي الهائلة لدى الصين، سيحول دفة الاستقطاب الاقتصادي الآسيوي من الولايات المتحدة ومؤسساتها الرئيسية (البنك الدولي وصندوق النقد) إلى الصين. ويمكن القول إن بنك الاستثمار قد نجح حتى الآن في تحويل الدفة تجاه الصين، فجميع حلفاء الولايات المتحدة في آسيا عدا اليابان قد أصبحت أعضاء في بنك الاستثمار، حتى الدول الغنية تحاول الاستفادة منه لجني ثمار النمو الاقتصادي الهائل للصين. ويجدر الإشارة إلى أن تعثر تأسيس الشراكة الاقتصادية عبر المحيط الهادئ، قد شجع بعض بلدان آسيا وبخاصة بلدان جنوب شرق آسيا للانضمام للبنك[19].

ونخلص مما سبق إلى أن الصين قد حاولت ضبط النفس بدرجة كبيرة، وفضلت خيار المواجهة غير المباشرة لاستراتيجية إعادة التوازن عبر استقطاب أكبر عدد من الحلفاء والمؤيدين لها. وقد نجحت في ذلك بشكل كبير، وهو ما قوض إلى درجة كبيرة من وطأة إعادة التوازن في احتواء شامل للصين. ومع ذلك، لم تقوض المواقف الأمريكية في بحر الصين الجنوبي، التي استمرت وتصاعدت ووصلت ذروتها بإعلان الولايات المتحدة عن برنامج حرية الملاحة في البحر FONOS، في 2015.

## المطلب الثالث: السياسة الحاسمة التوسعية الجديدة للصين في بحر الصين الجنوبي

بدأت السياسة التوسعية للصين في بحر الصين الجنوبي منذ 2012، أي بعد إطلاق استراتيجية إعادة التوازن، والتي جاءت في إطار سياقين متقاطعين أو متزامنين: **الأول-** إدراك القيادة الصينية تمامًا أن استراتيجية إعادة التوازن هي استراتيجية تقوم على احتواء النهوض الصيني وبخاصة العسكري، ويمثل بحر الصين الجنوبي الركن المحوري لاحتواء أو تقويض الصين.

**والثاني-** ويُعد الأكثر أهمية، يتعلق بمدركات وطموحات عامل القيادة المرتبط. فالرئيس بينج لم يُخفِ نواياه أن تلعب الصين دورًا رائدًا في النظام الدولي. كما أعلن صراحة أن الدفاع عن (المصالح الأساسية للصين)، والتي من بينها المصالح السيادية للصين في بحر الصين الجنوبي، تمثل أولوية عليا للبلاد. وهذا يفسر إلى حد كبير السياسة الحاسمة والتوسعية الجديدة للصين في بحر الصين الجنوبي تحت قيادة بينج، فالصين تحت قيادته، لم تسعَ فقط لحماية مصالحها السيادية المزعومة في البحر، بل سعت إلى الحسم والشدة والتوسع تجاه تلك المصالح لفرض أمر واقع. فوفقًا لـ Katherine Morton، يفترض التوسع العالمي والإقليمي للصين أو قيادتها الدولية والإقليمية، تحقيق الهيمنة على بحر الصين الجنوبي بأي ثمن. فسعي الصين -على سبيل المثال- أن تصبح قوة بحرية عالمية، يرتبط بذلك بشكل وثيق[20].

### (أ) توسيع نطاق تواجدها البحري وتوسيع إمكانات استعراض القوة في بحر الصين الجنوبي.

يأتي التراكم المكثف لقدرات استعراض القوة للصين في بحر الصين الجنوبي، على خلفية التحديث المستمر منذ عقود للقوات المسلحة الصينية، والتي شددت في السنوات الأخيرة على الحاجة إلى "حماية الحقوق والمصالح البحرية للصين، وبناء القوة البحرية للصين لتصبح الأولى عالميًا"، ومع معدلات نمو سنوية تبلغ حوالي 10 ٪، ارتفعت ميزانية جيش التحرير الشعبي الصيني بشكل كبير[21].

الخريطة رقم (1): التوسع العسكري للصين في بحر الصين الجنوبي منذ 2013

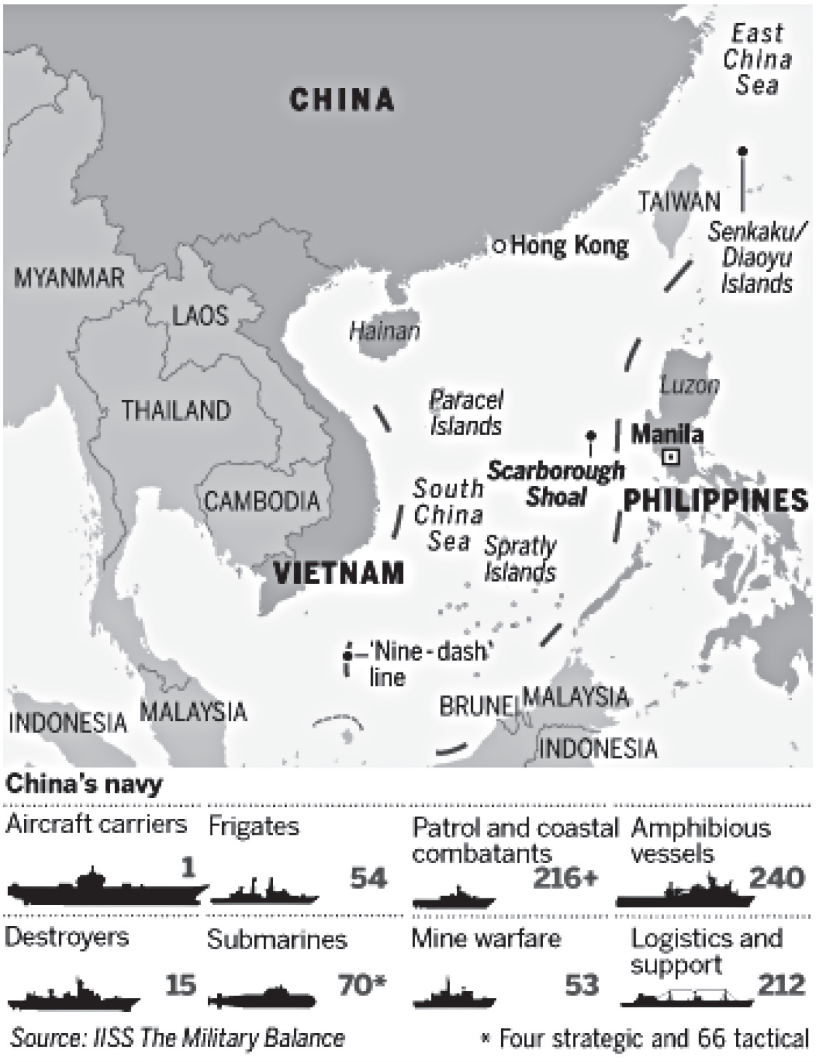


Source: https://www.ft.com/content/83c0b88e-0732-11e4-81c6-00144feab7de.

ويمكن القول إن الإشارة الأولى لعزم صيني على توسيع نطاق تواجدها البحري لحماية مصالحها الأساسية، بما في ذلك مصالحها البحرية -وإن لم تذكر بحر الصين الجنوبي على وجه التحديد-، قد جاء صراحة في الورقة البيضاء التي حملت عنوان (التوظيف المتنوع للقوات المسلحة الصينية)، الصادرة عام 2013، والتي تذكر: «لا تزال الصين تجابه بتهديدات وتحديات أمنية متعددة ومعقدة؛ حيث عززت بعض الدول تحالفاتها العسكرية في منطقة آسيا والمحيط

الهادئ، ووسعت نطاق وجودها العسكري في المنطقة، وكثيرًا ما جعلت الوضع هناك أكثر توترًا". كما تذكرالورقة المصالح البحرية السيادية للصين بالنص: "فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بسيادة الصين الإقليمية وحقوقها ومصالحها البحرية، تتخذ بعض البلدان المجاورة إجراءات من شأنها تعقيد الوضع أو تفاقمه، وفي مواجهة وضع أمني معقد ومتقلب كذلك، يوسع جيش التحرير الصيني من رؤيته للأمن القومي والاستراتيجية العسكرية كاستراتيجية الدفاع النشط، وبناء قوة بحرية، كواجب وطني ومهمة مقدسة للحفاظ على السيادة الوطنية والأمن القومي للصين، وحماية حقوق الصين البحرية ومصالحها". كما تشير الوثيقة بالنص: "الصين دولة بحرية وبرية أيضًا، وتوفر البحار والمحيطات مساحة هائلة وموارد وفيرة للتنمية السلمية المستدامة للصين الحيوية لرفاهية الشعب الصيني ومستقبل الصين عمومًا، وبالتالي فإن إحدى المهام الرئيسية لجيش الصين حماية التنمية الصينية"[22].

ورددت وثيقة الاستراتيجية العسكرية للصين لعام 2015، ما جاء في ورقة التوظيف المتنوع للقوات المسلحة الصينية، مع ذكرها بالإشارة صراحة لبحر الصين الجنوبي، وذلك بالنص: «تتخذ بعض الدول المجاورة مجموعة من الإجراءات الاستفزازية، وتسعى لوجود عسكري على الشعاب المرجانية والجزر الصينية التي احتلوها بشكل غير قانوني. كما تنشغل بعض الدول الخارجية غير الآسيوية (في إشارة ضمنية للولايات المتحدة واستراتيجية إعادة التوازن) بالتدخل في شؤون بحر الصين الجنوبي، عبر المراقبة البحرية والجوية المكثفة ضد الصين. ومن ثم، فإن مهمة الصين طويلة الأمد حماية حقوقها ومصالحها البحرية السيادية الحيوية[23].

ويتضح من خلال الوثيقتين السابقتين، أن المغزى الرئيس لتطوير الصين وضعيتها البحرية هو تقويض الوجود البحري الأمريكي أو ردعه عن المزيد من التدخل في الجزر السيادية للصين في بحر الصين الجنوبي، الذي تعزز عبر استراتيجية إعادة التوازن. بالإضافة إلى استعراض القوة الصينية في البحر، والاستعداد لأية معركة قادمة مع الولايات المتحدة. ففي إطار التوسع البحري للصين، نشرت الصين أسطول الغواصات الهجومية المتطورة، بالإضافة إلى الترسانة المتطورة للصين من الصواريخ البالستية القادرة على ضرب حاملة الطائرات الأمريكية في المحيط الهادئ[24].

وبدأ أول المظاهر القوية لفرض الصين السيطرة العسكرية والبحرية لحماية مصالحها الأساسية -وإن كان في بحر الصين الشرقي وليس الجنوبي- بإنشاء الصين من جانب واحد في

1320، منطقة تحديد الدفاع الجوي Air Defense Identification Zone ADIZ، على جزيرتي سينكاكو، ودياويو. وذلك في أعقاب إصدار ورقة التوظيف المتنوع للقوات المسلحة الصينية. والتي خصصت الصين أموالًا طائلة لتنفيذها. وكان المشروع قد أثار استهجانًا قويًا من قبل فيتنام والفلبين والولايات المتحدة؛ حيث أعربت الأخيرة عن رفضها سياسة الأمر الواقع التي تفرضها الصين لإثبات حقوقها السيادية، واصفة المشروع بالاستفزاز الصريح من قبل الصين، كما أعربت أيضًا عن دعمها الثابت لحقوق حرية الملاحة (FON) في بحر الصين الجنوبي، خشية من تنفيذ الصين تكملة لهذا المشروع في بحر الصين الجنوبي. وكان أهم تداعيات هذا المشروع على الصين، هو زيادة الثقة المفرطة لها وتدخلاتها القوية في المياه المحيطة بجزيرة توماس شول[25].

أما في بحر الصين الجنوبي، فقد بدأت التوسع واستعراض القوة مبكرًا؛ حيث كثفت الصين منذ 2012، من نشاطاتها العسكرية ودورياتها العسكرية المنتظمة في بحر الصين الجنوبي. وفي ديسمبر 2013، أرسلت الصين أول حاملة طائرات لها (لياونينغ Liaoning) في بحر الصين الجنوبي، والتي ساهمت في زيادة حدة التوترات في البحر[26].

وفي تطور آخر مهم، أعلنت الحكومة الصينية في 2013، عن إعادة تنظيم وكالات القانون البحري التابعة لها تحت هيئة إدارية واحدة. ويعني ذلك أن خفر السواحل الصيني، وهو الهيئة الحكومية المسؤولة عن تسيير دوريات في بحر الصين الجنوبي ومراقبتها، سيكون تحت سيطرة الحكومة المركزية بشكل مباشر. وهذا إشارة قوية إلى الأهمية المتزايدة لبحر الصين الجنوبي للصين، ونيتها لمزيد من السيطرة العسكرية والتواجد في المناطق المتنازع عليها. ففي إطار هذا التطور، إضافت الصين أكثر من 30 سفينة دورية كبيرة، و20 من المقاتلات البحرية خلال الأعوام الثلاثة الماضية[27].

وفي إطار تلك التطورات المهمة أيضًا، زرعت الصين في فبراير 2016، صواريخ أرض-جو متطورة من طراز SAMs) HQ-9) على جزيرة وودي المتنازع عليها في مجموعة جزر بارسيل، الواقعة شمال جزيرة سبراتليس، على بعد حوالي 250 ميلًا جنوب شرق جزيرة هاينان، التي تضم واحدة من قواعد الغواصة الرئيسية في الصين. وكانت الصين أيضًا قد نشرت في أواخر 2015، ست عشرة طائرة مقاتلة متطورة من طراز J-11 في الجزيرة، مما يمنحها القدرة على التحكم في المجال الجوي، وكذلك تشغيل أعمق في بحر الصين الجنوبي بمئات الأميال[28].

وفي مايو 2016، نظمت الصين مناورة عسكرية كبرى في بحر الصين الجنوبي، استعرضت فيها بعضًا من أحدث سفنها الحربية. وفي أغسطس من نفس العام، نظمت الصين مناورة عسكرية بحرية كبرى في بحر الصين الجنوبي، استعرضت فيها بعضًا من صواريخها المتطورة[29].

## (ب) تأكيد السيادة الصينية في الجزر المتنازع عليها

في إطار تأكيد الصين سيادتها على مطالبها البحرية في بحر الصين الجنوبي. استخدمت بكين ما يسمى تكتيكات "المنطقة الرمادية"، والتي تخدم غرضين:

- **الأول:** تمكين الصين من إغراق تلك الجزر بالعديد من القطع البحرية التجارية والعسكرية، لوقف الأنشطة الاقتصادية للخصوم، وجعل الرد المسلح صعبًا قدر الإمكان.
- **الثاني:** الادعاء بأن قواتها تنفذ مهامَّ شرطية داخل منطقة الخطوط التسع كذريعة للتضييق على الدول المتنازعة، وخاصة فيتنام، وعسكرة تلك الجزر[30].

على الرغم من أن المواجهات المباشرة بين الصين والدول المتنازعة في بحر الصين الجنوبي، وبخاصة فيتنام والفلبين، ليست بالأمر الجديد، فقد شهد بحر الصين قبل 2012، مواجهات وتصعيدًا بين الصين وجيرانها؛ فإنها لم تدُم طويلًا، وتحلت الصين بالكثير من ضبط النفس إزاء تلك المواجهات. ومع ذلك، فإن أسلوب المواجهة الشديد العنف من قبل الصين تجاه أية مواجهات منذ 2012، أصبح في حد ذاته نهجًا متعمدًا من قبلها لتأكيد سيادتها على الجزر المتنازع عليها، وفرض سياسة الأمر الواقع هناك. ففي أبريل 2012، وقعت واحدة من أكثر مواجهات بحر الصين الجنوبي سخونة وزمنًا، عندما حاولت البحرية الفلبينية احتجاز بعض قوارب الصيد الصينية، بذريعة القيام بأنشطة صيد غير قانونية في الشعاب المرجانية في سكاربورو. وفي المقابل، أرسلت الصين سفنًا قتالية تجاه الشعاب، وحدثت مواجهات بحرية عنيفة بين البحرية الفلبينية والصينية؛ حيث سعت الصين بكل قوة إلى تأكيد حماية حقوقها البحرية (المزعومة) على تلك الشعاب، وإرسال رسالة رادعة لباقي الدول المتنازعة[31]. وفي مارس 2014، منعت الصين سفينتين مدنيتين استأجرتهما البحرية الفلبينية لإرسال الخدمات اللوجستية إلى وحدة البحرية الفلبينية المتمركزة في توماس شوال Thomas Shoal[32].

وفي مايو 2014، قامت الصين بخطوة مثيرة للجدل، بإعلانها من جانب واحد أن إحدى منصاتها النفطية البحرية ستبدأ الحفر في جزر بارسيل المتنازع عليها الواقعة داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة في فيتنام. وأثار هذا الإعلان مناوشات عنيفة متقطعة بين الصينيين العاملين على الجزيرة وسفن إنفاذ القانون الفيتنامية[33].

كما رفضت الصين قرار محكمة التحكيم بشأن نزاعها مع الفلبين في بحر الصين الجنوبي. ففي 22 يناير 2013، رفعت الفلبين من جانب واحد قضية تحكيم دولي ضد الصين أمام محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي، بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، لتفنيد أحقية الصين في بعض الجزر التي تدعي الصين السيادة عليها. فالفلبين لم تدعِ في قضيتها أي حقوق أو مطالب للسيادة؛ حيث تمحورت مطالبات الفلبين حول ثلاثة مجالات واسعة:

1. إن الاستحقاقات البحرية في بحر الصين الجنوبي يجب أن تحدد وفقًا لقواعد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وإن مطالبات الصين على وجه الخصوص لحقوقها التاريخية الموسعة في بحر الصين الجنوبي بموجب (خط النقاط التسع) الموضح على الخرائط الصينية، يتعارض مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

2. إن الخصائص البحرية المختلفة التي يطالب بها كلا الجانبين، إما أن تكون ارتفاعات منخفضة (والتي توجد فوق السطح عند مد منخفض لكنها مغمورة في مد مرتفع)، والتي بموجب القانون الدولي لا تنشئ مناطق بحرية خاصة للطرفين، وإما أنها صخور (وليست جزرًا كما يتم تصنيفها)، وبالتالي لا تنشئ مناطق بحرية كبيرة تتجاوز 12 ميلًا بحريًا.

3. إن مختلف النزاعات المتعلقة بالأنشطة الصينية في بحر الصين الجنوبي، مثل بناء جزر اصطناعية واستصلاح الأراضي، (والتي تتسبب في الكثير من الحالات في أضرار بيئية شديدة)، تشكل انتهاكًا لحقوق الفلبين السيادية في منطقتها الاقتصادية الخالصة، كما تتسبب أيضًا في تهديد بعض الكائنات الحية المهددة بالانقراض، والكثير من حوادث الاصطدام.

وكانت الصين قد عارضت حق الفلبين في رفع قضية التحكيم، ولم تشارك في إجراءات التحكيم في أي وقت، مدعية أن مطالبات الفلبين الخاصة في نطاق القضية تقع خارج اختصاص المحكمة. ومع ذلك، تنص المادة 9 من الملحق السابع من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار صراحةً على أن: "عدم وجود طرف، أو فشل أحد الطرفين في الدفاع عن قضيته، لا يشكل عائقًا أمام الإجراءات". وفي قرارها المبدئي بشأن ولايتها القضائية والمقبولية الصادر في

29 أكتوبر 2015، خلصت المحكمة إلى أن غياب الصين لم يكن عائقًا أمام الإجراءات، وأن الفلبين لم تنتهك العملية من خلال البدء في التحكيم (كما زعمت الصين). لاحظت المحكمة أنها "لا ترى أن أيًّا من التقديمات الفلبينية يتطلب تحديدًا ضمنيًّا للسيادة... إن المحكمة... تعتزم ضمان ألا يتقدم قرارها ولا ينتقص من مطالبات أيٍّ من الطرفين بالسيادة على الأراضي في بحر الصين الجنوبي"[34].

وفي 12 يوليو 2016، أصدرت المحكمة قرارًا بالإجماع في قضية التحكيم، والذي يُعد أول قرار يصدر من محكمة التحكيم بشأن الخلافات في بحر الصين الجنوبي. وأصدرت المحكمة القرار دون مشاركة محامين صينيين. ولتعويض ذلك، عينت المحكمة خبراء مختلفين لتقديم المشورة بشأن قضايا معينة، لا سيما السلامة البحرية والشعاب المرجانية. وخلصت المحكمة في القرار إلى ثلاثة استنتاجات كانت لصالح الفلبين بشكل كبير:

**أولًا:** حكمت المحكمة ضد شرعية "خريطة الخطوط التسع"، التي تستند عليها الصين للمطالبة بحقوقها التاريخية في بحر الصين الجنوبي. ولتفنيد عدم شرعية الخريطة ومزاعم الصين التاريخية، خلصت الصين إلى استنتاجين:

**الأول:** إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي صدقت عليها الصين، تنص على -وتحدد الحدود داخل- نظام شامل للمناطق البحرية قادر على شمول أي منطقة بحرية أو قاع البحر.

**الثاني:** بموجب انضمام الصين إلى الاتفاقية، فإن أي حقوق تاريخية قد تكون حصلت عليها الصين في الموارد الحية وغير الحية ضمن خريطة الخطوط التسع، قد حلت محلها حدود المناطق البحرية المنصوص عليها في الاتفاقية. كما أضافت أنه لا يوجد دليل على أن الصين مارست تاريخيًّا سيطرة حصرية على مياه بحر الصين الجنوبي، أو منعت الدول الأخرى من استغلال مواردها.

**ثانيًا:** يخضع المد العالي لتفسيرات مختلفة محتملة، ومما يزيد الأمر تعقيدًا أن بحر الصين الجنوبي هو بحر شبه مغلق، مما يؤثر على أنماط المد والجزر الإقليمية. وعليه، خلصت المحكمة إلى أن أيًّا من الصخور لا تفي بالمعايير لتكون جزيرة وفقًا لتعريف الجزر المنصوص عليه في الاتفاقية، وذلك بعد دراسة جميع الاحتمالات واستشارة آراء الخبراء ودراسة الأنماط البيئية.

**ثالثًا:** وجدت المحكمة أن الصين بقيامها بالتنقيب عن النفط وبناء الجزر الصناعية وأنشطة الصيد في المنطقة الاقتصادية الخالصة للفلبين، قد انتهكت حقوق الفلبين السيادية (حصتها الاقتصادية الخالصة، وجرفها القاري). كما أقرت المحكمة بالأضرار البيئية الكبيرة للأنشطة الصينية في بحر الصين الجنوبي، التي تنتهك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، لكنها لم تُحملها المسؤولية وحدها أو المسؤولية المطلقة عن تلك الأنشطة[35].

ونخلص من حكم محكمة التحكيم، إلى أنه قد وضع نهاية قانونية للمطالب السيادية للصين في بحر الصين الجنوبي؛ حيث أبطل القرار أهم سندين للصين للمطالبة بحقوقها البحرية: حقوقها التاريخية وعدم شرعية خريطة الخطوط التسع؛ حيث تدخل أغلب مناطق الخريطة في المناطق الاقتصادية الخالصة، وبالتالي لا تثبت حقوق سيادية مطلقة للصين عليها. والثاني أن جميع الجزر المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي ليست جزرًا بالمعنى القانوني. وبالتالي لا يمكن استخدام أي منها كأساس إقليمي للمضي قدمًا في مطالبات المنطقة الاقتصادية الخالصة. وكانت الصين قد أعلنت عن رفضها التام لهذا الحكم، معلنة أنه (لاغٍ، وليس له قوة ملزمة، ولا تعترف به)، لكنها امتنعت عن اتخاذ أية خطوات استفزازية مثل الانسحاب من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[36].

ويذكر أن الرئيس الفلبيني (دويترتي) قد أعلن في أعقاب انتخابه في 2016، عن عدم رغبته في تصعيد الأمر مع الصين مقابل مساعدات مالية واستثمارات، والانضمام لطريق الحرير، رغم تعهده بعدم التنازل عن مصالح بلاده السيادية لصالح الصين. وبالتالي لم تحدث أزمة كبرى بين البلدين في أعقاب القرار. ومع ذلك، فإن عدم اعتراف الصين بالقرار، مثل واحدًا من أكبر مظاهر الغطرسة الصينية لتأكيد سيادتها على الجزر المتنازع عليها بالقوة، وفرض سياسة الأمر الواقع دون الالتفات للشرعية الدولية والقانون الدولي المتمثل في اتفاقية الأمم المتحدة الموقعة عليها عام 1992[37].

### (ج) استصلاح الأراضي وبناء الجزر الصناعية

منذ أواخر العام 2013، تقوم الصين بشكل متسارع ومطرد بجهود هائلة لاستصلاح أراضٍ وبناء جزر اصطناعية لم يسبق لها مثيل، وتحديدًا على الشعاب المرجانية لجزر سبراتلى وباراسيل المتنازع عليها وجزر أخرى ضمن خريطة الخطوط التسع. فخلال الفترة بين عامي 2013-2015، تمكنت الصين من تجريف سبعة من الشعاب المرجانية وأحواض المياه المنخفضة في جزيرة سبارتلى إلى جزر صناعية كبيرة. ووفقًا لأرقام وزارة الدفاع الأمريكية، قد استصلحت الصين خلال تلك الفترة أكثر من 3200 فدان من الشعاب المرجانية. وبتلك التوسعات الصينية التي خفت حدتها بعد قرار محكمة التحكيم في 2016، قد عززت الصين بشكل كبير من وجودها المادي في بحر الصين الجنوبي. فبتلك التوسعات، وسعت الصين من كل من Mischief Reef، وSubi Reef، وcross fiery، إلى 5,6 كيلومتر مربع، و4 كيلومترات مربعة، و2,6 كيلومتر مربع، على التوالي، مما يجعلها أكبر الجزر في بحر الصين الجنوبي. علاوة على ذلك، تم تجهيز كل من هذه الجزر الثلاث بمهبط طائرات يصل طوله إلى 3 كيلومترات، قادر على التعامل مع الطائرات المدنية والعسكرية. وقامت الصين بتلك التوسعات متذرعة بأنشطة استصلاح تقوم بها بعض الدول المتنازعة في بحر الصين الجنوبي منذ السبعينيات، وتحديدًا فيتنام والفلبين وماليزيا[38].

الخريطة رقم (2): أماكن انتشار الجزر الصناعية للصين في بحر الصين الجنوبي

Source: https://www.economist.com/asia/2018/06/21/china-has-militarised-the-south-china-sea-and-got-away-with-it.

ويمكن القول إنه بالإضافة لتعزيز الصين سيطرتها البحرية على الجزر في بحر الصين الجنوبي عبر الجزر الصناعية والتوسعات الأرضية، تكمن خطورة تلك التوسعات في تعزيز الموقف الصيني العسكري في بحر الصين الجنوبي؛ حيث إن أغلبها يتم بتأسيس منشآت وبنيات عسكرية صينية عليها، أو تحويلها إلى قواعد تشغيلية للقدرات العسكرية المتقدمة[39].

ففي 2015، بدأت الصين تركيب معدات ومنشآت عسكرية في جميع القواعد المستصلحة السبعة، وشملت أنواعًا جديدة متطورة من الرادارات ونظم الاتصال العسكري، وبطاريات مضادة للطائرات، وثلاثة مطارات قادرة على استيعاب أي طائرة مقاتلة صينية، بالإضافة إلى مرافق لوجستية للسفن. وفي أبريل ادعى مسؤولون في وزارة الدفاع الأمريكية أن مدافع صينية متطورة ذاتية الدفع قد شوهدت في Fiery cross reef، في جزيرة سبراتلى. وفي فبراير 2016، زعمت وزارة الدفاع الأمريكية قيام الصين بنصب أجهزة رادار متطورة في معظم الجزر الصناعية في جزيرة سبراتلى لتعزيز قدراتها على المراقبة لحركة السطح والجو في الجزء الجنوبي من بحر الصين الجنوبي. وفي الشهر نفسه، كشفت صور الأقمار الصناعية عن بدء الصين أعمالًا توسعية كبيرة لجزيرة تري Tree، وبناء قاعدة لطائرات الهليكوبتر في جزيرة دونكان Duncan. وإزاء هذا البناء العسكري الكبير للصين في الجزر الصناعية، عبرت مجموعة كبيرة من الدول، بما في ذلك الولايات المتحدة وفيتنام، عن قلقها إزاء (خطورة عسكرة بحر الصين الجنوبي). فقد زعمت فيتنام على سبيل المثال رصدها لـ46 انتهاكًا لمجالها الجوي من قبل طائرات صينية خلال شهر واحد في 2016. وفي مارس 2016، صرح مدير المخابرات القومية الأمريكية، جيمس كلابر: إن الصين ستكون قادرة على إبراز "قوة عسكرية هجومية كبيرة" في الجزر الصناعية التي تبنيها في جزر سبراتلي بحلول نهاية عام 2016. وسعت الصين لنفي أية نية لمزيد من العسكرة في بحر الصين الجنوبي. فخلال مؤتمر صحفي جمعه بالرئيس أوباما في واشنطن في 25 سبتمبر 2015، قال شي جين بينج: «إن الأنشطة الدفاعية التي تقوم بها الصين في جزر سبراتلى لا تستهدف أي بلد، ولا نية لدى الصين في تأجيج العسكرة في الجزر». وفي 22 نوفمبر 2015، صرح نائب وزير الخارجية ليو تشن مين: "إن بناء منشآت دفاعية ضرورية في الجزر البعيدة عن برنا الرئيسي، يتطلبه كل من الدفاع الوطني وحماية جزرنا وشعابنا. ومخطئ من يتصور أن لدى الصين نية لعسكرة بحر الصين الجنوبي".[40]

لكن من شأن هذه الأصول العسكرية على الجزر، تعزيز الموقف الصيني العسكري الدفاعي والردعي في بحر الصين الجنوبي؛ إذ يمكن لرادار المراقبة بعيد المدى اكتشاف السفن والطائرات على بعد 320 كم من الجزر التي تحتلها الصين في بحر الصين الجنوبي. ستتمكن طائرات الدوريات البحرية الصينية Y-8X التي تنطلق من مدرج بطول 3000 متر على الصليب الناري Fiery Cross

Reef، من تحديد وتتبع السفن والطائرات التي تعمل على بعد 1600 كيلومتر، مما يضع معظم فيتنام وماليزيا والفلبين في نطاق المراقبة الصينية. ومن ناحية أخرى، يمكن بسهولة استخدام المعلومات الاستخبارية التي تجمعها هذه الأنظمة لأغراض الاستهداف الصاروخي، التي ستجبر القوة الإقليمية على التفكير مرتين في تشغيل السفن أو الطائرات في المنطقة ضد رغبات بكين. فضلًا عن ذلك، يمكن للصين استخدام الجزر في زيادة قدراتها على استعراض القوة في جميع أنحاء المنطقة؛ إذ يمكن أن تعمل مهابط الطائرات ومواني المياه العميقة على Fiery Cross وMischief Reefs كنقاط تحويل وإعادة إمداد للسفن العسكرية الصينية والطائرات، التي لولاها لن يكون لديها النطاق للعمل بأمان في بحر الصين الجنوبي[41].

## الخاتمة

أطلقت إدارة أوباما استراتيجية إعادة التوازن في 2011، بغرض رئيسي هو احتواء الصين، ولا سيما سياساتها التصاعدية والتوسعية في بحر الصين الجنوبي، التي بدأت منذ 2008.

أدركت الصين أن إعادة التوازن استراتيجية شاملة لاحتواء صعودها في آسيا. على الرغم من التحول الهائل في طموحات الصين للعب دور القوة العظمى في النظام الدولي منذ وصول الرئيس "شي جين بينج" إلى سدة القيادة في 2013، فإن الأخير قد استمر نسبيًّا في النهج البراجماتي المعهود للصين، وهذا ما انعكس في مواجهة الصين لاستراتيجية إعادة التوازن بشكل ناعم أو غير مباشر عبر عدة سياسات كدبلوماسية المحيط، والبنك الآسيوي.

ومع ذلك، فمن الملاحظ أن هذا النهج الناعم لم يتضمن مواجهة الاستراتيجية في بحر الصين الجنوبي؛ إذ واجهت الصين أو تحدت بشدة مساعي واشنطن، عبر إعادة التوازن لتقويض طموحاتها وسياستها التوسعية في البحر. الهيمنة على بحر الصين الجنوبي بالنسبة للرئيس الطموح "بينج" بمنزلة الركن الرئيسي لتحقيق حلم هيمنة الصين على زعامة النظام الدولي، إلى جانب عوامل أخرى مثل أهميته الاقتصادية والتي تندرج بشكل غير مباشر في سياق هذا الحلم.

ومن ثم، صعدت الصين من سياستها التوسعية في البحر، وشملت أساليب جديدة كبناء وعسكرة الجزر الصناعية، وتعزيز قوتها البحرية كإشارة واضحة من بكين إلى أن المنافسة على البحر مع واشنطن مباراة صفرية لا مساومة فيها، وخاصة أنها قد أدرجت البحر ضمن مصالحها الأساسية، وتحدت القانون الدولي عندما رفضت قرار محكمة التحكيم.

# المراجع


1.
World Scientific Publshing Co. Pte. Ltd, 2017, P. 23.

2.
Security Partnership,Master Thesis, University of Massachusetts, 2009, P2.

.3 https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press- :2011، على الرابط التالي
.office/2011/11/17/remarks-president-obama-australian-parliament

4.
www.project-syndicate.org/commentary/renewing-the-us-commitment-to-the-asia-pacific-region-by-leon-e--panetta?barrier=accesspaylog.

5.
21, 2013), Available at: https://www.brookings.edu/opinions/asia-pivot-obamas-ticket-out-of-middle-east/.

6.
Counterproductive", Foreign Affairs, Vol.91, No.6, November-December 2012, P72.

.7

-David Arase, "The Future of US Strategic Rebalancing towards Asia", Perspective, No.60, Yusof Ishak Institute, October 2015, p6.

-\Zhu Feng, "U.S Rebalancing in The Asia-Pacific: China's Response and The Future Regional Order",Discussion Paper, No.12, 2012, p6.

.8

-Mathieu Duchatel and Emmanuel Puig, "Chinese Reactions to the US Rebalance toward Asia: Strategic Distrust and Pragmatic Adaptation", In: Hugo Meijer(Ed),Origins and Evolution of the US Rebalance toward Asia: Diplomatic, Military and Economic Dimensions,)Ny:Palgrave Macmillan, 2015), pp 135-138.

-Feng Zhang,Feng Zhang, « Challenge Accepted: China's Response to the US Rebalance to the Asia -Pacific», Security Challenge Vol 12. No 3, 2014, pp 5.6.

-Scott W. Harold, "Is the Pivot Doomed? The Resilience of America's Strategic Rebalance", the Washington Quarterly, winter 2015, P88.

- Yang Jiemian, "US-China Cooperation on Iran Signals a New Day in Global Governance", The World Post, available at: http://www.huffingtonpost.com/yang-jiemian/us-china-iran-_b_7965180.html.

.9

-Michael D. Swaine, "Chinese Views and Commentary on Periphery Diplomacy", China Leadership Monitor, No. 44, 2014, p7.

-Feng Zhang, Op.Cit,PP 7.8.

.Michael D. Swaine, Op.Cit,p9 .10

11.
Problem", Journal of Indo-Pacific Affairs, Fall 2020, p119.

12.
the United States», China and U.S Focus, Nov 07, 2013, Available at: https://www.chinausfocus.com/foreign-policy/chinas-periphery-diplomacy-initiative-implications-for-china-neighbors-and-the-united-states.

13.
Chinese Communist Party's Roadmap for China's Global Resurgence", A Report of the CSIS Freeman Chair in China Studies, Center for Strategic and International Studies, March 2016, pp 4/9.10.

14. https://www.iiss.org/publications/survival/2018/survival-global-politics-and-strategy-junejuly-2018/603-02-friedberg.

.15

-Pierre Rousset, «Chinese geopolitics: continuities, inflections, uncertainties», 30 October 2018, Available at: http://www.cadtm.org/spip.php?page=imprimer&id_article=16763.

-Christopher K. Johnson, Op.Cit, pp 16.17.

16.
Relations, February 21, 2019, Available at: https://www.cfr.org/backgrounder/chinas-massive-belt-and-road-initiative.

.17

-Peter Symonds, «One Belt, One Road: China's response to the US pivot, World Socialist Web Site, 4 December 2015, Available at:

https://www.wsws.org/en/articles/2015/12/04/obor-d04.html.

-Peter G. Cornett, "China's New Silk Road and US-Japan Alliance Geostrategic: Challenged and Opportunities", Issues and Insights, Vol.16, No.10, June2016,pp 10.11.

18.
Opportunities", Issues and Insights, Vol.16, No.10, June2016,19.

19.
International Affairs, 19 Sep, 2017, Available at: https://www.internationalaffairs.org.au/australianoutlook/aiia-balancing-us-pivot-asia-rationale/.

.20

-Hoang Thi Ha, «From Declaration to Code: Continuity and Change in China›s Engagement with Asean On the South China Sea»,Trends in Southeast Asia, No.5, Yusof Ishak Institute,2019,p11.

-Katherine Morton, "China's Ambition in the South China Sea: is a Legitimate Maritime Order Possible?", International Affairs, Vol.92, No.4, 2016, p910.

21.
Institute for International Studies, 2016,p 34.

22.
Available at: https://media.nti.org/pdfs/China_Defense_White_Paper_2013.pdf.

23.
China, p5,Available at: https://jamestown.org/wp-content/uploads/2016/07/China%E2%80%99s-Military-Strategy-2015.pdf.

24. -Andreas Boje, Op.Cit,p35.

25. Peter Van Ham, Francesco Saverio Montesano and Frans Paul Van Der Putten, Op.Cit, pp 13.14.

26.
States and Australian Foreign Policy", Journal of ASEAN Studies, Vol.3, No.2, 2015, p137.

27.
Project 2049 Institute, May 2015,p6.

28.
China Sea», The Institute for Foreign Policy Analysis, November 2017, pp 25-27.

29.
States and its Allies", Center for Strategic and Budgetary Assessments (CSBA),2017P.20.

30.
Problem", Journal of Indo-Pacific Affairs, Fall 2020, pp 118-119.

31.
Science Quarterly, Vol.132, No.3, 2017, pp 443.444.

32. Lidya C. Sinaga, Op.Cit, p138.

33. Feng Zhang, «Chinese Thinking on the South China Sea and the Future of Regional Security», Op.Cit, p444.

34.
Republicof China»,case Note, Environmental Law Review, Vol.19. No.1, 2017, pp 49.50.

35. Ibid, pp 50-53.

36. Andreas Boje, Op.Cit,p28.

37.
Blog, 12 July, 2017, Available at: https://blog.prif.org/2017/07/12/one-year-after-the-permanent-court-of-arbitrations-decision-on-the-south-china-sea/.

38.
445.446.

39. Kelsey Broderick,Op.Cit, p5.

.40

-Ross Babbage, Op.Cit, pp 19.20.

-Jon Lunn,Arabella Lang, "The South China Sea Dispute", Briefing Paper, No. 7481, House of Com ns Library, July 2016, pp 14-16.

-Bobby Andersen, Op.Cit, pp 25-27.

41.
Like», November 05, 2015, Available at:

42. https://angelawithsports.blogspot.com/2020/01/what-chinas-militarization-of-south.html.

دراسات

# تنافس القوى الكبرى في أمريكا اللاتينية والكاريبي

## الأهداف والأدوات ومحددات المستقبل

**د. صدفة محمد محمود**

باحثة متخصصة في شؤون أمريكا اللاتينية

تحظى منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بأهمية خاصة في سياق التنافس الدولي الراهن، انطلاقًا من عدة اعتبارات. تُمثل المنطقة قوة سياسية واقتصادية لا يُستهان بها؛ فعدد دولها الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، والبالغ 33 دولة، يُشكل قوة تصويتية مهمة داخل المنظمة الدولية[1]، إلى جانب أهميتها الاستراتيجية بسبب موقعها الجغرافي القريب من الولايات المتحدة، مما يجعلها جذابة للقوى الدولية المتنافسة مع واشنطن، والتي ربما تتخذ منها منصة لتهديد المصالح والأمن القومي الأمريكي[2]. يتمثل التأثير الأبرز لمنافسة القوى الكبرى في أمريكا اللاتينية في قدرة الخصوم الاستراتيجيين لواشنطن على إنشاء مواقع وشراكات مفيدة عسكريًّا، ربما تستفيد منها وقت الحاجة. في الوقت نفسه، ربما يُؤدي الوجود المتزايد للجهات الفاعلة من خارج المنطقة إلى تعقيد العمليات العسكرية الأمريكية الاعتيادية في أمريكا

اللاتينية، وتهديد الوصول المنتظم للقوات الأمريكية، التي تعتمد على استخدام مرافق الدول المضيفة مثل الموانى والمدارج[3].

يُضاف إلى ذلك ما تُمثله منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي من قوة اقتصادية مهمة؛ إذ بلغ حجم ناتجها المحلي الإجمالي 5,49 تريليون دولار عام 2021، بجانب غناها بالثروات الطبيعية من النفط والغاز الطبيعي والعديد من المعادن الأرضية النادرة كالليثيوم[4]. في الوقت نفسه، تُعد المنطقة سوقًا شاسعة لصادرات الدول الأخرى من السلع والخدمات، بإجمالي عدد سكان بلغ 658 مليون نسمة عام 2021[5]. إلى جانب تمتع دول أمريكا اللاتينية بإمكانيات قوية في مجال الزراعة، بسبب وفرة مصادر المياه العذبة والمساحات الشاسعة من الأراضي الخصبة، مما يجعلها مصدرًا مهمًّا للعديد من المنتجات والمحاصيل الزراعية الاستراتيجية[6].

في ضوء ما سبق، تستهدف هذه الدراسة استعراض خريطة القوى الكبرى الرئيسية المتنافسة في أمريكا اللاتينية، بالتحديد: الولايات المتحدة، والصين، وروسيا، مع تبيان طبيعة الأهداف التي تسعى كل منها لتحقيقها من تحركاتها النشطة في المنطقة، وأبرز الاستراتيجيات والأدوات التي تعتمد عليها لتحقيق أهدافها ومصالحها القومية. تنتهي الدراسة بتحديد العوامل الرئيسية المحددة لمستقبل التنافس الدولي في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

## أولًا: خريطة القوى الكبرى المتنافسة في أمريكا اللاتينية

لعقود طويلة، كانت أمريكا اللاتينية بمثابة «الحديقة الخلفية» للولايات المتحدة، التي تمتعت بنفوذ تقليدي كبير هناك، بحكم القرب الجغرافي، والروابط البشرية والاقتصادية الوثيقة. مع ذلك، شهدت السنوات القليلة الماضية، فتور الاهتمام الأمريكي بأمريكا اللاتينية، مما أفسح المجال أمام توسع أنشطة القوى الكبرى الأخرى، وفي مقدمتها الصين وروسيا. هناك عدة مؤشرات على أن الولايات المتحدة تفقد بالفعل بعض أهميتها ونفوذها الإقليمي في أمريكا اللاتينية، وكان أحدثها موقف العديد من حكومات دولها من الحرب في أوكرانيا[7].

بالإضافة إلى مقاطعة بعض قادة الدول اللاتينية القمة الأخيرة لرؤساء دول وحكومات الأمريكتين، التي عقدتها الولايات المتحدة في لوس أنجلوس في يوليو 2022، بسبب عدم توجيه واشنطن الدعوة لقادة نيكاراغوا وكوبا وفنزويلا. كان من بين هؤلاء القادة، رئيس المكسيك، «أندريس مانويل لوبيز أوبرادور»، الذي اكتفى بإرسال وزير خارجيته[8]. أرسلت بوليفيا

والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس وزراء بدلًا من رؤساء دول أو حكومات، وهو ما يُنظر إليه باعتباره ضربة قاسية للولايات المتحدة[9].

## ثانيًا: أهداف القوى الكبرى المتنافسة في أمريكا اللاتينية

تتباين أهداف الولايات المتحدة مقارنةً بالصين وروسيا من تحركاتها الرامية إلى تعزيز حضورها في أمريكا اللاتينية، وذلك كما يبين فيما يلي:

### 1. أهداف الولايات المتحدة

تستهدف الولايات المتحدة من سياستها الخارجية في أمريكا اللاتينية، تحقيق عدة أهداف، منها:

- **إعادة بناء مصداقيتها المفقودة في أمريكا اللاتينية:** تسعى واشنطن من انخراطها في تفاعلات أمريكا اللاتينية، إلى استعادة مكانتها التي تراجعت بشكل ملحوظ خلال العقدين الماضيين، بفعل عدة عوامل، منها: تحول تركيزها على مناطق وأقاليم أخرى في العالم خلال السنوات الأخيرة، لا سيما في الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، مما أدى لتراجع مكانتها باعتبارها صاحبة النفوذ المهيمن في أمريكا اللاتينية، لصالح فاعلين دوليين آخرين[10]. إلى جانب تباين أولويات السياسات بالنسبة للحكومات اللاتينية والحكومة الأمريكية. يُنظر، على نطاق واسع، داخل المنطقة إلى المبادرات الأمريكية التي طرحتها إدارة الرئيس «جو بايدن» بشأن الهجرة غير النظامية الإقليمية وتأمين الحدود وسلاسل التوريد وحالة الديمقراطية الإقليمية، على أنها تُعالج في المقام الأول مخاوف الولايات المتحدة. في المقابل، تركز معظم الحكومات اللاتينية على أولويات أخرى كتدابير تنشيط النمو الاقتصادي الذي تباطأ بسبب جائحة كوفيد-19 والحرب الأوكرانية، ومعالجة الأسباب الحقيقية لعدم المساواة الاجتماعية والاستقطاب السياسي[11].
- **كسب دعم الشركاء في الأزمات الدولية: في الوقت الذي تنشغل فيه الولايات المتحدة** وحلفاؤها بالحرب في أوكرانيا، بما في ذلك، على الأقل، آثارها على أسواق الطاقة والازدهار الاقتصادي، فإن الصراع مع روسيا والصين، سلط الضوء مرة أخرى على أهمية أمريكا اللاتينية كشريك للغرب. كمنتج رئيسي للوقود والغذاء، يمكن للمنطقة أن تسد الفجوات المهمة في سلاسل التوريد العالمية، والتي تفاقمت بفعل جائحة

كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا. والأهم من ذلك، أن تنشيط النظام الدولي القائم على القواعد يتطلب من الولايات المتحدة والغرب تشكيل «كتلة حرجة» مع الشركاء والحلفاء حول العالم، بما في ذلك أمريكا اللاتينية.

- **الحد من نفوذ الصين وروسيا في المنطقة:** على الرغم من أن أمريكا اللاتينية كانت في بعض الأحيان مصدرًا لتهديد الأمن القومي الأمريكي، فإنها لم تحظَ تاريخيًّا إلا بالقليل نسبيًّا من اهتمام الولايات المتحدة. ربما كانت سياسة الإهمال الحميد، التي اتبعتها واشنطن تجاه دول المنطقة، مناسبة في العالم أحادي القطب بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، لكنها أصبحت غير مستدامة بشكل متزايد؛ حيث أصبحت المنافسة بين القوى الكبرى مرة أخرى سمة رئيسية للعلاقات الدولية. بنظر الكثيرين داخل الولايات المتحدة، يُشكل النفوذ والوجود المتزايد للصين وروسيا وخصوم آخرين لواشنطن في أمريكا اللاتينية مثل إيران، تهديدًا لأمنها القومي يستوجب تغييرًا جذريًّا في نمط تفاعلها مع دول المنطقة[12].
- **تعزيز الفرص الاقتصادية وتحقيق الاستقرار:** تُوفر منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي الآمنة والمزدهرة والديمقراطية، المزيد من الإمكانيات للولايات المتحدة لحصد الفرص الاقتصادية. في الوقت نفسه، فإن الاستقرار الإقليمي والازدهار الاقتصادي اللاتيني مهمان لاحتواء تدفقات الهجرة والعنف وكذلك المخدرات التي قد تصل إلى الحدود الأمريكية، مما يعني أن أمن وازدهار أمريكا اللاتينية والكاريبي أمران حاسمان لاستقرار الولايات المتحدة[13].

### 2. أهداف الصين

**تتركز أهداف الصين من تكثيف أنشطتها في أمريكا اللاتينية، فيما يلي:**

- **حماية المصالح الاقتصادية:** تُعد الأهداف الاقتصادية أولوية قصوى بالنسبة للصين في نصف الكرة الغربي؛ إذ يستهدف قادتها ضمان الحصول على إمدادات ثابتة من السلع والموارد الطبيعية لدفع نموها الاقتصادي. نظرًا لكونها غنية بالوقود ومصادر الطاقة والمعادن والمواد الغذائية وغيرها من الموارد الطبيعية، فقد برزت دول المنطقة كمزود مهم لهذه الموارد التي تحتاجها الصين. في الوقت ذاته، قامت بضخ الموارد المالية في القطاعات الأكثر ارتباطًا بضرورات التنمية في الصين: التعدين، واستخراج النفط

وتكريره، والطاقة، والنقل، والخدمات اللوجستية، والبنية التحتية، كما عكفت على تطوير علاقات تجارية واستثمارية مع مجموعة مختارة من البلدان في المنطقة، ولا سيما الأرجنتين والبرازيل وتشيلي وبيرو[14].

- **مزاحمة الخصوم الاستراتيجيين:** تستهدف الصين تقليص القوة الاقتصادية للمنافسين (الولايات المتحدة)، سعيًا إلى أن تصبح القوة الاقتصادية المهيمنة في العالم. مع مواصلة تعزيز علاقاتها الاقتصادية في جميع أنحاء المنطقة، فإن بكين تُهدد بتجاوز شراكات الولايات المتحدة الاقتصادية مع العديد من دولها[15]. تُعد الصين الشريك التجاري الأول للعديد من البلدان في أمريكا الجنوبية وثاني أكبر شريك تجاري لجميع دول أمريكا اللاتينية والكاريبي تقريبًا[16]. من عام 2002 إلى عام 2021، ارتفع إجمالي تجارة الصين مع المنطقة بشكل كبير، من 18 مليار دولار إلى ما يقرب من 450 مليار دولار[17].
- **عزل تايوان دبلوماسيًّا:** تسعى بكين إلى تحسين صورتها العالمية وبناء الدعم لسياسة «الصين الواحدة»، ومنع الاعتراف الدولي بـ (تايوان). لهذا الهدف أهمية متزايدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تضم ثماني دول من أصل 11 دولة حول العالم تعترف بتايوان، وهي: بليز، وغواتيمالا، وهايتي، وهندوراس، وباراغواي، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين[18]. من خلال زيادة الاستثمارات -بشكل رئيسي عبر تمويل مشاريع البنية التحتية-، أقنعت الصين تدريجيًّا عددًا كبيرًا من بلدان المنطقة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع تايوان، ومنها: بنما في 2017، جمهورية الدومينيكان والسلفادور في 2018، ونيكاراغوا في 2021[19].
- **الاستعداد لحرب محتملة مع الولايات المتحدة:** إن حدوث صراع ذي أبعاد عالمية ناشئ عن غزو الصين المحتمل لتايوان، هو احتمال واقعي في السنوات الخمس المقبلة. أبلغ الرئيس الصيني «شي جين بينغ» عن نيته دمج تايوان بالقوة في جمهورية الصين الشعبية قبل نهاية ولايته الثالثة غير المسبوقة في عام 2027. إذا أدى هذا الغزو المحتمل إلى اندلاع حرب تشارك فيها الولايات المتحدة والغرب، فمن المُحتمل أن يتم خوضها في جميع المسارح الرئيسية حول العالم. لذلك، تعمل بكين في الوقت الراهن على تعزيز العلاقات العسكرية والإلمام ببيئة العمليات في أمريكا اللاتينية، من خلال زيارات كبار العسكريين والسفن البحرية الصينية إلى الموانئ في منطقة البحر الكاريبي[20].

### 3. أهداف روسيا

تتقارب أهداف روسيا، عمومًا، مع الصين، وهي تسعى إلى زيادة حضورها في أمريكا اللاتينية، لتحقيق مصالح محددة، بما في ذلك:

- **كسب الدعم في المحافل الدولية:** يمكن أن تكون العلاقات الودية مع دول أمريكا اللاتينية مفيدة في التخفيف من الضغوط التي تتعرض لها موسكو داخل المنظمات الدولية، بسبب ما تُمثله دول المنطقة من كتلة تصويتية مهمة في الأمم المتحدة[21]. ربما جاءت أهم علامة على تنامي النفوذ الروسي عندما أحجم بعض قادة أمريكا اللاتينية من اليمين واليسار عن إدانة حربها في أوكرانيا على الرغم من التاريخ الطويل للتدخلات العسكرية الأجنبية غير المرحب بها في المنطقة[22] في 2 مارس 2022، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة على قرار يدين روسيا لحربها في أوكرانيا، في حين امتنعت خمس وثلاثون دولة عن التصويت، كان من بينها خمس دول في أمريكا اللاتينية، هي كوبا وفنزويلا ونيكاراغوا وبوليفيا والسلفادور[23].
- **استعادة مكانة القوة الكبرى:** كقوة تعديلية revisionist power، تتحدى روسيا النظام العالمي «أحادي القطبية» بقيادة الولايات المتحدة، وهي تنظر إلى واشنطن والاتحاد الأوروبي، إلى جانب الناتو، باعتبارهم العوائق الرئيسية لاستعادة مكانتها كقوة عالمية كبرى. دفع هذا الوضع الكرملين إلى البحث عن شركاء أجانب لبناء تحالفات جيوسياسية، فيما وراء الجوار المباشر للبلاد. تنظر روسيا إلى التعاون مع أمريكا اللاتينية كأداة لتعزيز مكانتها كفاعل دولي مؤثر، وهي تسعى لاستخدام المنطقة كمنصة لبناء نظام جديد متعدد الأقطاب[24].
- **موازنة النفوذ الأمريكي:** كجزء من استراتيجية الردع تجاه المزيد من التقدم الأمريكي فيما تعتبره روسيا مناطق نفوذها التقليدية، أظهرت الأزمة الأوكرانية كيف أن توسيع الولايات المتحدة لنفوذها في المناطق التي تُعتبر أساسية للمصالح الروسية، مثل أوكرانيا، سيُقابل بإظهار القوة أو التهديدات للقيام بالمثل في أمريكا اللاتينية. ألمحت موسكو في يناير 2022 على لسان نائب وزير الخارجية، سيرجي ريابكوف، إلى خطط لنشر قوات عسكرية في أمريكا اللاتينية، وتحديدًا في كوبا، وفنزويلا، ونيكاراغوا. كانت مثل هذه التصريحات بمثابة إشارة واضحة لواشنطن بشأن الحاجة إلى الاحترام المتبادل والامتناع عن التدخل في مجال نفوذ كل منهما. لذلك، فمن المُرجح في حالة مواصلة الولايات

المتحدة توسعها في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، فإن الكرملين سيزيد من وجوده العسكري في الفناء الخلفي لواشنطن في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي[25].

- **تخفيف حدة الضغوط الاقتصادية الدولية:** تركز استراتيجية روسيا الاقتصادية في أمريكا اللاتينية، على توسيع أسواق الطاقة وتنويع العلاقات التجارية للتخفيف من العزلة الاقتصادية والعقوبات الدولية المفروضة عليها[26]. على عكس الصين، ركزت روسيا على مجموعة محدودة من الشركاء التجاريين والقطاعات الاقتصادية. وفقًا لصندوق النقد الدولي، بلغت التجارة الثنائية الروسية مع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 10.8 مليار دولار في عام 2021، وبلغت قيمة واردات السلع والخدمات الروسية من دول المنطقة في نفس العام 5.6 مليار دولار فقط. على الرغم من النطاق المحدود لانخراط موسكو الاقتصادي مع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشكل عام، فهي مزود رئيسي للأسمدة لبعض الدول كالأرجنتين والبرازيل، ومُشترٍ مهم لسلعها الزراعية[27]. يتركز التعاون الاقتصادي بين روسيا ودول المنطقة أيضًا في مجال الطاقة، وقد أبرمت صفقات مع دول مثل فنزويلا، وكوبا، وبوليفيا، والمكسيك، والأرجنتين لتوفير أو دعم إنتاج الطاقة والتعدين[28].

## ثالثًا: استراتيجيات وأدوات القوى الكبرى لتعزيز حضورها في أمريكا اللاتينية

لا تقتصر المنافسة الحالية بين القوى الكبرى في أمريكا اللاتينية على مصادر القوة التقليدية –الدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية–، بل تشمل أيضًا وسائل جديدة في البيئة المعلوماتية والإلكترونية، كما يتضح فيما يلي:

### 1. استراتيجيات وأدوات الولايات المتحدة

- **توثيق الشراكات الاقتصادية:** رغم تزايد الحضور الاقتصادي الصيني في نصف الكرة الغربي، لا تزال واشنطن الشريك التجاري الرئيسي لدول المنطقة، إذا أضفنا المكسيك وكندا. وفقًا لبيانات مكتب الممثل التجاري الأمريكي، بلغ إجمالي تجارة السلع والخدمات الأمريكية مع نصف الكرة الغربي نحو 1.9 تريليون دولار في عام 2019. وبلغ إجمالي الصادرات 937 مليار دولار، وإجمالي الواردات 948 مليار دولار[29].إضافة إلى أن

الولايات المتحدة لا تزال أكبر مستثمر أجنبي في أمريكا اللاتينية؛ إذ تستحوذ على حوالي 22% من جميع الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إليها[30].

- **الأدوات العسكرية:** الولايات المتحدة هي، إلى حد بعيد، أكبر مانح، ومجهز، ومدرب دولي للقوات المسلحة اللاتينية. في الوقت الراهن، يعبر المخططون الأمنيون في واشنطن عن رغبة أكبر في التعاون مع القوات المسلحة اللاتينية لمنع وصول الصين، وبدرجة أقل روسيا وإيران، إلى المنطقة. وفقًا لاستراتيجية الدفاع الوطني لعام 2018، الصادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية، فإن «التحدي المركزي الذي يواجه ازدهار الولايات المتحدة وأمنها، هو إعادة ظهور المنافسة الاستراتيجية طويلة المدى»، خاصة ما تصفه الاستراتيجية بـ «القوى التعديلية»[31].
- **تقديم المساعدات الإنسانية والتنموية:** خلال السنوات الأخيرة، تركزت أولويات التمويل الأمريكية الرئيسية في معالجة الدوافع الأساسية للهجرة من أمريكا الوسطى، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، والاستجابة للشواغل السياسية والأزمات الإنسانية في فنزويلا وتأثيراتها على المنطقة الأوسع. في مارس 2022، طلبت إدارة بايدن ما يقرب من 2.1 مليار دولار من المساعدات الخارجية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للسنة المالية 2022 (بالأسعار الحالية للدولار)، ومن المُرجح أن تكون هذه أكبر مخصصات للميزانية السنوية للمنطقة في غضون أكثر من عقد[32]. إضافة إلى تقديم التبرعات من اللقاحات المضادة لكورونا لبلدان المنطقة، والتي بلغ عددها 65 مليون جرعة بحلول أوائل عام 2022[33].
- **إحياء مبدأ مونرو:** كان للولايات المتحدة تاريخيًّا طويلًا من التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان أمريكا اللاتينية، بما في ذلك التورط في محاولات تغيير النظم الحاكمة المناوئة لها، مثل انقلاب عام 1973 ضد الرئيس الاشتراكي التشيلي «سلفادور أليندي»[34]. مؤخرًا، قامت إدارتا ترامب وبايدن، بفرض العقوبات وتعليق المساعدات لبعض دول أمريكا اللاتينية، وفي مقدمتها كوبا، وفنزويلا، ونيكاراغوا، إضافةً إلى بعض دول المثلث الشمالي كالسلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس، وذلك بالرغم من التحذيرات المتكررة من قبل بعض الخبراء الأمريكيين من أن هذا النهج من شأنه دفع بلدان المنطقة للتقارب مع بكين للحصول على القروض والاستثمارات[35]. مع ذلك، عملت الإدارة الأمريكية بقيادة بايدن مؤخرًا، على إجراء بعض التغييرات على سياستها تجاه فنزويلا وكوبا.

- **استثمار عضوية المنظمات الإقليمية:** تتمتع الولايات المتحدة بدور مهيمن نسبيًّا داخل المنظمات الإقليمية في أمريكا اللاتينية، وهو ما يمنحها القدرة على فرض سياستها تجاه بعض التطورات الجارية في المنطقة، بما في ذلك، تعليق عضوية فنزويلا في منظمة الدول الأمريكية، والسماح بتمثيل الحكومة الانتقالية لفنزويلا المدعومة من واشنطن بقيادة زعيم المعارضة «خوان جوايدو» داخل المنظمة[36]. إضافة إلى محاولة استغلال منظمة الدول الأمريكية للضغط على روسيا. في 25 مارس 2022، اعتمد المجلس الدائم للمنظمة قرارًا يدين موسكو، ردًّا على الحرب في أوكرانيا، وذلك بتأييد 28 دولة، وامتناع 5 دول[37]. في الوقت نفسه، تُعد المنظمات الإقليمية أداة مهمة توظفها واشنطن لعرقلة نفوذ الصين المتنامي داخل أمريكا اللاتينية[38]

**2.استراتيجيات وأدوات الصين**

- **دعم النظم الحليفة:** بالرغم من سعي الصين لتوثيق علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع مختلف بلدان أمريكا اللاتينية، بغض النظر عن توجهها السياسي، فإنها كانت أكثر حرصًا على التحالف مع الحكومات ذات التوجهات المعادية للولايات المتحدة، وقامت بدعم البنى الأمنية والرقمية للأنظمة الشعبوية في فنزويلا، والإكوادور، وبوليفيا، والحكومات اليسارية البيرونية في الأرجنتين[39]. خلال العقدين الماضيين، لعبت الصين دورًا أكثر أهمية من روسيا كمصدر للموارد لبعض النظم المناهضة للولايات المتحدة، من خلال تقديم القروض والاستثمارات وشراء السلع. في الواقع، قدمت بكين ما لا يقل عن 62.2 مليار دولار من القروض الصينية إلى فنزويلا، و18.4 مليار دولار للإكوادور، و17.1 مليار دولار للأرجنتين، بالإضافة إلى مليارات الدولارات الأخرى لشراء النفط والسلع من تلك النظم. ساهمت هذه القروض والاستثمارات بشكل غير مباشر في بقاء هذه النظم، التي استمرت في الانخراط في ممارسات مناهضة للهيمنة الأمريكية في المنطقة[40].
- **ضخ الاستثمارات والقروض:** من خلال ضخ الاستثمارات وتقديم القروض منخفضة التكلفة، والمشاريع التعاونية في مجالات حيوية كالاتصالات والفضاء، تسعى بكين إلى تعزيز نفوذها في الفناء الخلفي التقليدي للولايات المتحدة، وإعادة تشكيل النظام العالمي الحالي بما يتفق مع مصالحها[41]. في عام 2020، بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في أمريكا اللاتينية نحو 17 مليار دولار، معظمها في أمريكا الجنوبية[42]، وقد تلقت

بلدان المنطقة بين عامي 2000 و2020، حوالي 160 مليار دولار من إجمالي الاستثمارات الصينية[43]، ومن عام 2005 إلى عام 2019، قدمت البنوك المملوكة للدولة الصينية أكثر من 137 مليار دولار قروضًا للمنطقة، غالبًا في مقابل النفط أو لاستخدامها في تمويل مشاريع الطاقة والبنية التحتية [44].

- **بناء الشراكات العسكرية:** تعمل الصين بنشاط لبناء شراكات قوية مع عدة جيوش في المنطقة من خلال مبيعات الأسلحة والتبادلات العسكرية. بين عامي 2009 و2019، ورد أن بكين باعت أكثر من 615 مليون دولار من الأسلحة إلى فنزويلا. قامت بوليفيا والإكوادور بشراء طائرات حربية ومركبات أرضية ورادارات دفاع جوي وبنادق هجومية صينية بملايين الدولارات. استضافت كوبا جيش التحرير الشعبي الصيني في عدة زيارات لموانئ البحر الكاريبي. يظهر الوجود العسكري الصيني المتنامي أيضًا في مشاركتها في عمليات حفظ السلام في هايتي، فضلًا عن التدريبات العسكرية وتوفير الإمدادات لأجهزة إنفاذ القانون المحلية في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية[45].
- **أدوات القوة الناعمة:** قامت الصين بإطلاق العديد من المبادرات لزيادة شعبيتها بين الصحفيين والأكاديميين والسياسيين وقادة الفكر وصناع القرار في أمريكا اللاتينية والكاريبي. استعانت بكين ببعض المنافذ الإخبارية الرسمية مثل شينخوا وشبكة تلفزيون الصين العالمية، أو CGTN، وعقدت اتفاقات تعاون بين وسائل الإعلام الصينية والأمريكية اللاتينية، بالإضافة إلى استخدام الرحلات الممولة بالكامل إلى الصين، والمنح الدراسية للجامعات الصينية المرموقة، وبرامج التبادل، لتعريف المسؤولين الحكوميين والسياسيين والأكاديميين والصحفيين والطلاب اللاتينيين بالنمو الاقتصادي الملحوظ في الصين وجهودها في الحد من الفقر. يجذب الصعود الاقتصادي السريع للصين بشكل خاص الكثيرين في أمريكا اللاتينية والكاريبي، التي تميزت لعقود بالفقر وعدم المساواة وانخفاض النمو[46]. لنشر الثقافة وتعليم التاريخ والحضارة واللغة الصينية وتطوير العلاقات مع المجتمعات المحلية، أنشأت الصين معاهد كونفوشيوس في 23 دولة في أمريكا اللاتينية[47].
- **تنسيق المواقف في إطار المنظمات الإقليمية:** تسعى بكين للانخراط بشكل مكثف مع المنظمات الإقليمية اللاتينية مثل منظمة الدول الأمريكية، التي تضم جميع الدول الخمس والثلاثين المستقلة في الأمريكتين، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إضافة إلى كونها عضوًا مراقبًا في تحالف المحيط

الهادئ، وهو كتلة تجارية شبه إقليمية تتكون من تشيلي، وكولومبيا، والمكسيك، وبيرو. وفي عام 2014، أسست «منتدى الصين وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي». ينظر للمشاركة الصينية في المنظمات الإقليمية باعتبارها نوافذ مفيدة للتعرف على سياسات أمريكا اللاتينية وتوجهاتها الدبلوماسية، فضلًا عن كونها منصات قيمة للتواصل معها، ووسيلة لتوسيع وجودها وتشكيل صورتها في المنطقة[48].

- **دبلوماسية اللقاح:** في خضم جائحة كوفيد-19، سارعت بكين إلى تبني «دبلوماسية اللقاح»، والتي شملت توزيع المعدات الطبية مثل أجهزة التنفس الصناعي، ومجموعات الاختبارات التشخيصية، والأقنعة، إلى جانب تقديم قروض بمليارات الدولارات لدول أمريكا اللاتينية لشراء اللقاحات الصينية، والاستثمار في مرافق إنتاج اللقاحات المحلية. تُعد الصين المزود الرئيسي للقاحات لدول أمريكا اللاتينية، وقدمت لها أكثر من ثلاثمائة مليون جرعة لقاح، أي أكثر من ثلاثة أضعاف تلك التي قدمتها مبادرة COVAX العالمية للمنطقة. بالإضافة إلى ذلك، وقع ما لا يقل عن اثنتي عشرة دولة اتفاقات مع بكين، يشمل بعضها عمليات نقل التكنولوجيا والتعاون البحثي مع شركة تطوير اللقاحات الصينية Sinovac[49]. وجدت الصين في الجائحة، فرصة فريدة لتوسيع نفوذها وتنويع تحالفاتها في الفناء الخلفي للولايات المتحدة، وتحسين صورتها، وكسب ود الحكومات الإقليمية من خلال دبلوماسية اللقاح[50]. مع ذلك، زعمت هندوراس وباراغواي أنهما واجهتا ضغوطًا للتخلي عن اعترافهما بتايوان مقابل تلقي اللقاحات من بكين[51].

### 3. استراتيجيات وأدوات روسيا

- **التحالف مع الحكومات المعادية للولايات المتحدة:** على غرار الصين، تُعد روسيا من أقوى الداعمين للبلدان الأكثر معارضةً للمصالح الأمنية الأمريكية، وتحديدًا كوبا، ونيكاراغوا، وفنزويلا. لا تستطيع موسكو تقديم حوافز مالية كبيرة، لكنها تعوض ذلك بدعم النظم المعزولة دوليًّا وتزيد من تدفق المعدات العسكرية إلى هذه البلدان، على نحو يسمح لها بتجنب المحاولات الأمريكية لنبذها دوليًّا بسبب الانتهاكات المستمرة للحريات وحقوق الإنسان[52]. يمتد الدعم الروسي لبعض دول أمريكا اللاتينية إلى المحافل الدولية، بما في ذلك استخدام حق النقض (الفيتو) في عام 2019، في مواجهة دعوة مجلس الأمن الدولي،

المدعومة من واشنطن، إلى انتخابات رئاسية حرة في فنزويلا والسماح للمساعدات الإنسانية بدخول البلاد[53].

- **شن الحروب المعلوماتية والهجمات السيبرانية:** تنخرط روسيا في مجموعة واسعة من الأنشطة السيبرانية والمعلوماتية، لتحقيق أهدافها في جميع أنحاء نصف الكرة الغربي. توظف موسكو حرب المعلومات كجزء من استراتيجيتها لتقليص الدعم الأمريكي بين بلدان المنطقة، وكوسيلة لحشد الدعم لأنشطتها العسكرية في أوكرانيا وسوريا. إلى جانب العمل على تمكين السياسيين الشعبويين في المنطقة، الذين أظهر العديد منهم على مدار السنوات الماضية وجهات نظر أكثر تفضيلًا لموسكو[54]. في عام 2014، افتتحت وسائل الإعلام الروسية مثل وكالة سبوتنيك وقناة روسيا اليوم عدة مكاتب في أمريكا اللاتينية. منذ ذلك الحين، وسعت هذه الوسائل بشكل مطرد تغطيتها باللغتين الإسبانية والبرتغالية[55].
- **تكثيف الأنشطة العسكرية والاستخباراتية:** في الآونة الأخيرة، نشرت روسيا معدات وقوات عسكرية، بما في ذلك المستشارين والخبراء العسكريين وعلماء الكمبيوتر وضباط المخابرات وعددًا من المرتزقة الروس من مجموعة فاغنر، لتقديم المساعدة لزعيم فنزويلا، نيكولاس مادورو. قامت أيضًا ببناء GLONASS، وهو نظام ملاحة عالمي للأقمار الصناعية لأغراض تتبع المستخدمين العسكريين والمدنيين، مع ما يقرب من أربع قواعد تتبع في البرازيل، وواحدة في نيكاراغوا تقع بالقرب من السفارة الأمريكية في ماناغوا، وقاعدة يقال إنها موجودة في كوبا[56]. لروسيا أولويتان لأنشطتها العسكرية في نصف الكرة الغربي؛ الأولى هي دعم الأنظمة الصديقة، ولا سيما فنزويلا وبدرجة أقل في كوبا، من خلال مراقبة الشبكات الإلكترونية لتحديد المخاطر العسكرية المحتملة (مثل خطط الانقلاب). والثانية هي تطوير والحفاظ على القدرة على الوصول إلى الأنظمة العسكرية والبنى التحتية الهامة، من أجل استغلالها في حالة اندلاع صراع مسلح مع الولايات المتحدة[57]. الاستفادة من الأوضاع الداخلية في بلدان أمريكا اللاتينية: تسعى روسيا إلى الاستفادة من الاستقطاب الأيديولوجي السياسي الحاد، وتنامي التوجهات المناهضة للعولمة والليبرالية الاقتصادية في أمريكا اللاتينية، لكسب دعم بلدانها لمواقفها الدولية، بما في ذلك بعض الدول القريبة من واشنطن. في الأيام التي سبقت حرب أوكرانيا مباشرةً، التقى الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» بكل من الرئيس الأرجنتيني والبرازيلي، وفي أوائل يناير 2022، زار نائب رئيس الوزراء الروسي فنزويلا، وكوبا،

ونيكاراغوا[58]. من اللافت للنظر أن زيارة الرئيس الأرجنتيني «ألبرتو فرنانديز» لموسكو جاءت بعد التوصل لاتفاق بشأن إعادة التفاوض حول ديون الأرجنتين مع صندوق النقد الدولي، وهو اتفاق لعبت فيه الولايات المتحدة دورًا رئيسيًّا. خلال الزيارة، عرض فرنانديز أن يجعل الأرجنتين «بوابة» روسيا لأمريكا اللاتينية، معتبرًا موسكو بمثابة ثقل موازن لواشنطن[59].

- **تقديم المساعدات الطبية واللقاحات:** على غرار الصين، كانت روسيا قادرة على الاستفادة من الاستياء المحلي ضد تأخر المساعدات الطبية واللقاحات الأمريكية خلال جائحة كوفيد-19. في خمس دول على الأقل من أمريكا اللاتينية -الأرجنتين، وفنزويلا، ونيكاراغوا، وبوليفيا، وباراغواي-، كان لقاح «سبوتنيك في» Sputnik V الروسي أول اللقاحات التي وصلت المنطقة. خلال زيارته لموسكو، قال الرئيس الأرجنتيني لنظيره الروسي في الكرملين: «لقد كنت هناك، حينما غاب بقية العالم»[60]. من المُحتمل أن يكون للتوزيع المبكر للقاح «سبوتنيك في»، دور مهم في كسب موسكو مزيدًا من الدعم الدبلوماسي من دول أمريكا اللاتينية[61].

## رابعًا: محددات مستقبل التنافس الدولي في أمريكا اللاتينية

**هناك عدة عوامل يمكن أن تحدد مستقبل تنافس القوى الكبرى في أمريكا اللاتينية، منها:**

1. **توجهات الحكومات اللاتينية نحو القوى الدولية:** خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت حكومات يسار الوسط في بلدان مثل البرازيل، وفنزويلا، والأرجنتين، والإكوادور، هي الأكثر تقبلًا للاستثمارات والقروض الصينية[62]. تغير هذا الوضع خلال السنوات الماضية؛ إذ نظرت حكومات يمين الوسط في البرازيل، وتشيلي، وكولومبيا، القريبة تقليديًّا من الولايات المتحدة، بشكل متزايد إلى الصين كبديل اقتصادي لواشنطن وروسيا كشريك أمني محتمل. تجاهل قادة هذه الدول التحذيرات الأمريكية المتكررة حول مخاطر الارتباط الاقتصادي مع الصين، ورحبوا بتدفق استثماراتها وتقنياتها[63]. في الواقع، دافعت الغالبية العظمى من قادة أمريكا اللاتينية، بغض النظر عن قناعاتهم الأيديولوجية، عن العلاقات مع الصين الصاعدة -وروسيا الأكثر نشاطًا من الناحية الجيوسياسية- كوسيلة لزيادة الاستقلال الذاتي،

وتعزيز قوتهم التفاوضية مع الولايات المتحدة، وموازنة ضغوط واشنطن المتكررة على بلدان المنطقة[64].

2. **طبيعة النهج الأمريكي في التعامل مع التحديات النابعة من أمريكا اللاتينية:** من المُلاحظ أن التدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة خلال السنوات الماضية، للتعامل مع التحديات النابعة من نصف الكرة الغربي، خاصة التدخل المتزايد لروسيا والصين، لا تزال تتشابه بشكل لافت للنظر مع نهج الولايات المتحدة خلال حقبة الحرب الباردة، وهي المرة الأخيرة التي واجهت فيها منافسة مع قوى عظمى في المنطقة. تركز هذه التدابير بشكل كبير على تعزيز برامج المساعدة العسكرية والشرطية القائمة منذ فترة طويلة، وبدرجة أقل على المساعدة الاقتصادية أو العلاقات التجارية أو دعم المجتمع المدني أو تعزيز الديمقراطية[65]. في ضوء ذلك، إذا حافظت الولايات المتحدة على نهجها القائم على التشدد وفرض العقوبات على الحكومات اللاتينية، مع إيلاء أهمية خاصة لمصالحها، فسوف يخلق هذا بيئة خصبة للقوى المنافسة لها كالصين وروسيا، وغيرها من الفاعلين الدوليين لاكتساب مزيد من النفوذ في أمريكا اللاتينية[66].

3. **القيود على نفوذ الصين وروسيا:** من العوامل التي ربما تُحدد قدرة الصين وروسيا على اكتساب المزيد من النفوذ في أمريكا اللاتينية، بعض القيود التي ربما يواجهها البلدان. الحكومة الصينية، على سبيل المثال، توقفت عن تقديم القروض لحكومات أمريكا اللاتينية خلال عامي 2020 و2021، وكان ذلك مدفوعًا جزئيًا بالشكوك بشأن قدرة تلك الحكومات على سداد ديونها. لا تزال الحكومة الفنزويلية مدينة بـ19 مليار دولار للصين[67]. كما هو الحال في أجزاء أخرى من العالم، تعرضت المشاريع الصينية في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية لقدر من المقاومة من جانب حركات السكان الأصليين وجماعات حماية البيئة، التي احتشدت لمطالبة المستثمرين الصينيين بتعزيز امتثالهم لقوانين وأنظمة البلدان المضيفة بشأن حماية البيئة وحقوق العمال والسكان الأصليين[68].

بالنسبة لروسيا، ربما لن تكون في وضع اقتصادي مواتٍ للاستثمار بشكل كبير لتوسيع نفوذها في أمريكا اللاتينية، على الأقل في الوقت القريب، بسبب التكلفة الباهظة للحرب في أوكرانيا والعقوبات الغربية المفروضة عليها[69]. في سياق حشد القوات الروسية على نطاق واسع على حدودها مع أوكرانيا وأماكن أخرى، فإن قدرتها على الحفاظ بشكل متزامن على

وجود عسكري ذي مغزى في نصف الكرة الغربي أمر مشكوك فيه، ومن المُرجح أن يكون لهذا نتائج عكسية على قدرتها على تحقيق أهداف عملياتها العسكرية في أوكرانيا. مع ذلك، فإن موسكو سبق أن نشرت في الأعوام 2008 و2013 و2018، قاذفاتها النووية في فنزويلا، ردًّا على ضغوط واشنطن والناتو عليها[70].

**من جملة ما سبق**، يمكن القول إن منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، تشهد تنامي حدة التنافس بين العديد من القوى الدولية -لا سيما الولايات المتحدة، والصين، وروسيا- على النفوذ والتأثير. في الوقت نفسه، تواجه بلدانها قرارًا صعبًا بشأن الاختيار ما بين تعزيز علاقاتها مع الغرب (الفضاء السياسي والثقافي الذي تنتمي إليه نظريًّا) أو السعي لتوثيق العلاقات مع القوى الدولية الأخرى، وهو ما يوفر وعودًا بفرص تجارية جديدة ومصادر تمويل بديلة ذات أهمية حيوية لدول أمريكا اللاتينية.

بالرغم من محاولة بعض دول المنطقة تجاوز الانقسام الذي أحدثه الصراع الجيوسياسي الأخير بين الغرب وروسيا، فإن التصدعات والانقسامات السياسية والأيديولوجية القائمة وشلل عملية التكامل الإقليمي، تحد من حضور أمريكا اللاتينية على المسرح العالمي، وتمنعها من التحدث بصوت واحد في المنتديات متعددة الأطراف أو تشكيل استجابة منسقة للتحديات الدولية، حتى تلك التي تؤثر عليها بشكل مباشر.

## المراجع


1. “Regional groups of Member States”, UN, https://bit.ly/3jH0qhr
2. “About G20”, G20, https://bit.ly/3YRwz5Q
3. Lieutenant Andrew Kramer, “In Latin America, the Price of U.S. Neglect Is High”, U.S. Naval Institute, June 2019, https://bit.ly/3IlBNkm
4. “GDP (current US$) - Latin America & Caribbean”, World Bank, 2021, https://bit.ly/3WEVTKT
5. “Population, total - Latin America & Caribbean”, World Bank, 2021, https://bit.ly/2v7MO5d
6. “OECD-FAO Agricultural Outlook 2019-2028: Agricultural output growth to keep food prices low over the coming decade, but many uncertainties are ahead”, OECD, 2019, https://bit.ly/3yroWaZ
7. Ryan C. Berg, “The Importance of Democracy Promotion to Great Power Competition in Latin America and the Caribbean”, CSIS, September 26, 2022, https://bit.ly/3hVoeO8
8. “Russian and Chinese imperialism in Latin America? The Increasing Influence Of Superpowers”, Latin American Post, June 20, 2022, https://bit.ly/3WOjmZC
9. Ana Palacio, “Is China Winning Latin America?”, Project Syndicate, July 14, 2022, https://bit.ly/3jH6Z3y
10. Julia E. Swei and James T. Hill, “U.S.-Latin America Relations”, CFR, May 2008, https://on.cfr.org/3vsOLFn
11. P. Michael McKinley, “Beyond the Summit of the Americas: Resetting U.S. Policy in Latin America”, USIP, May 25, 2022, https://bit.ly/3ZhSfbL
12. Lieutenant Andrew Kramer, “In Latin America, the Price of U.S. Neglect Is High”, Op.Cit.
13. Cristina Guevara, “Russia and China have become critical allies to Latin America and the Caribbean during the pandemic. The United States should step up”, Journal of International Affairs, July 23, 2021, https://bit.ly/3G4IEMy
14. Juliana González Jáuregui, “ How Argentina Pushed Chinese Investors to Help Revitalize Its Energy Grid”, Carnegie Endowment for International Peace, December 22, 2022, https://bit.ly/3WBOGeH
15. Diana Roy, “China’s Growing Influence in Latin America”, CFR, April 12, 2022, https://on.cfr.org/3C8xSUg
16. Ryan C. Berg, “The Importance of Democracy Promotion to Great Power Competition in Latin America and the Caribbean”, Op.Cit.
17. Ana Palacio, “Is China Winning Latin America?”, Op.Cit.
18. Robert Morgus, Brian Fonseca and Kieran Green, “ Chinese and Russian Use of Cyber Capabilities in Latin America and the Caribbean”, New America, July 26th, 2019, https://bit.ly/3Z0Me2H
19. Evan Ellis, “Toward a Strategy for Responding to the PRC in Latin America”, Global Americans, October 6, 2022, https://bit.ly/3YRXK0m
20. Jose Caballero and Arturo Bris, “US needs to rebuild Latin American alliances as Russia grows global pro-war power base”, the Conversation, October 18, 2022, https://bit.ly/3vsAGYI
21. Lieutenant Andrew Kramer, “In Latin America, the Price of U.S. Neglect Is High”, OP.Cit.
22. Aileen Teague, “How the US should respond to Russian influence in Latin America”, Quincy Institute for Responsible Statecraft, August 22, 2022, https://bit.ly/3Xc8Iwj
23. Matthew Tetreau, “The State of Russia’s Influence in the Western Hemisphere Post-Ukraine”, Georgetown Security Studies Review, October 11, 2022, https://bit.ly/3i5yrYb
24. Carlos Malamud, Mira Milosevich-Juaristi and Rogelio Núñez, “Latin America in the Ukraine crisis: a pawn in the game for Putin’s resurgent Russia”, Elcano Royal Institute, March 3, 2022, https://bit.ly/3CdKgm5

25. Carlos Malamud, Mira Milosevich-Juaristi and Rogelio Núñez, “Latin America in the Ukraine crisis: a pawn in the game for Putin’s resurgent Russia”, Op.Cit.

26. Matthew Tetreau, “The State of Russia’s Influence in the Western Hemisphere Post-Ukraine”, Op. Cit.

27. Evan Ellis, “Russia in the Western Hemisphere: Assessing Putin’s Malign Influence in Latin America and the Caribbean”, CSIS, July 20, 2022, https://bit.ly/3WzZudc

28. Robert Morgus, Brian Fonseca and Kieran Green, “Chinese and Russian Use of Cyber Capabilities in Latin America and the Caribbean”, Op. Cit.

29. “Western Hemisphere”, USTR’s Office of the Western Hemisphere, 2019, https://bit.ly/3Q1jUcB

30. Ralph Jennings, “Quietly Vying with US, China Boosts Trade, Investments in Latin America”, VOA, October 01, 2021, https://bit.ly/3GuIDCY

31. Adam Isacson, “The United States’ Influence on Latin America’s New Militarism”, Washington Office on Latin America, November 22, 2021, https://bit.ly/3YXj4BN

32. “U.S. Foreign Assistance to Latin America andthe Caribbean: FY2022 Appropriations”, Congressional Research Service, March 31, 2022, https://bit.ly/3vvi36t

33. Diana Roy, “China’s Growing Influence in Latin America”, Op.Cit.

34. Jose Caballero and Arturo Bris, “US needs to rebuild Latin American alliances as Russia grows global pro-war power base”, Op.Cit.

35. Adam Isacson, “The United States’ Influence on Latin America’s New Militarism”, Op.Cit.

36. Margaret Myers, “China’s Regional Engagement Goals in Latin America”, Carnegie Endowment for International Peace, May 7, 2020, https://bit.ly/3Gu21jt

37. Bradley A. Freden, “OAS Resolution Condemns Russia’s Continued War Against Ukraine”, the U.S. Mission to the Organization of American States, March 25, 2022, https://bit.ly/3WwbsV8

38. Margaret Myers, “China’s Regional Engagement Goals in Latin America”, Op.Cit.

39. Evan Ellis, “Toward a Strategy for Responding to the PRC in Latin America”, Op.Cit.

40. Evan Ellis, “Russia’s Latest Return to Latin America”, Global Americans, January 19, 2022, https://bit.ly/3C8GJoY

41. Lieutenant Andrew Kramer, “In Latin America, the Price of U.S. Neglect Is High”, Op.Cit.

42. Diana Roy, “China’s Growing Influence in Latin America”, Op.Cit.

43. Juliana González Jáuregui, “How Argentina Pushed Chinese Investors to Help Revitalize Its Energy Grid”, Op.Cit.

44. Ibid.

45. Ibid.

46. Claudia Trevisan, “China’s Growing Trade and Investment in Latin America Outpaces Its Influence in the Region’s Media and Civil Society”, CFR, January 19, 2021, https://on.cfr.org/3vswKXO

47. Jaime Moreno, “China’s Educational Influence Expected to Grow in Latin America”, VOA, April 23, 2022, https://bit.ly/3G3Dr7O

48. Margaret Myers, “China’s Regional Engagement Goals in Latin America”, Op.Cit.

49. Diana Roy, “China’s Growing Influence in Latin America”, Op.Cit.

50. Cristina Guevara, “Russia and China have become critical allies to Latin America and the Caribbean during the pandemic”, Op.Cit.

51. Diana Roy, “China’s Growing Influence in Latin America”, Op.Cit.

52. Lieutenant Andrew Kramer, “In Latin America, the Price of U.S. Neglect Is High”, Op.Cit.

53. Carlos Malamud, Mira Milosevich-Juaristi and Rogelio Núñez, “Latin America in the Ukraine crisis: a pawn in the game for Putin’s resurgent Russia”, Op.Cit.

54. Robert Morgus, Brian Fonseca and Kieran Green, “Chinese and Russian Use of Cyber Capabilities in Latin America and the Caribbean”, Op.Cit.

55. Sandra Weiss, “Putin’s Latin American connection”, IPS Journal, March 3, 2022, https://bit.ly/3WByNVl

56. Aileen Teague, “How the US should respond to Russian influence in Latin America”, Op.Cit.

57. Robert Morgus, Brian Fonseca and Kieran Green, “Chinese and Russian Use of Cyber Capabilities in Latin America and the Caribbean”, Op.Cit.

58. Andrea Moncada, “Will Russian Influence in Latin America Grow in 2022?”, Americas Quarterly, March 30, 2022, https://bit.ly/3WCbB9u

59. Carlos Malamud, Mira Milosevich-Juaristi and Rogelio Núñez, “Latin America in the Ukraine crisis: a pawn in the game for Putin’s resurgent Russia”, Op.Cit.

60. Jack Nicas and Anton Troianovski, “A World Away from Ukraine, Russia Is Courting Latin America”, The New York Times, February 15, 2022, https://nyti.ms/3GtyAhk

61. Aileen Teague, “How the US should respond to Russian influence in Latin America”, Op.Cit.

62. John Polga-Hecimovich, “China’s evolving economic footprint in Latin America”, Geopolitical Intelligence Services, November 22, 2022, https://bit.ly/3YYbF59

63. Brian Winter, “Latin America Looks East As Washington Idles, China Is Cutting Deals”, Foreign Affairs, February 24, 2022, https://fam.ag/3GviJiq

64. Oliver Stuenkel, “The Ukraine War May Hasten the Return of Great Power Politics in Latin America”, Carnegie Endowment for International Peace, June 23, 2022, https://bit.ly/3WKU8vo

65. ADAM ISACSON, “GREAT-POWER COMPETITION COMES FOR LATIN AMERICA”, War on the Rocks, Feburaury 24, 2022, https://bit.ly/3IcXRh2

66. Aileen Teague, “How the US should respond to Russian influence in Latin America”, Op.Cit.

67. Jaime Moreno, “China Changes Its Latin America Lending Practices”, Op.Cit.

68. Juliana González Jáuregui, “How Argentina Pushed Chinese Investors to Help Revitalize Its Energy Grid”, Ibid.

69. Matthew Tetreau, “The State of Russia’s Influence in the Western Hemisphere Post-Ukraine”, Op.Cit.

70. Evan Ellis, “Russia’s Latest Return to Latin America”, Op.Cit.

دراسات

# التدخل التركي في ليبيا في ضوء ما يسمى بـ "العثمانية الجديدة"

**د. سحر عبد الرحيم**
مدير تحرير دورية آفاق عربية وإقليمية

ركزت تركيا خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين على الفرص المتاحة في منطقة الشرق الأوسط، ودخلت في شراكات عديدة مع دول المنطقة من خلال استخدام القوة الناعمة والعلاقات الاقتصادية، لكنها في حقبة ما بعد عام 2011 بدأت في تحديد التهديدات التي تواجهها، وبالتالي أظهرت ميلًا أكبر لاستخدام الوسائل العسكرية للتعامل معها، وأصبحت جزءًا من حالة الاستقطاب الإقليمي التي تمر بها المنطقة. فقد مثلت الثورات العربية نقطة تحول رئيسية للمنطقة بأسرها، ووجدت تركيا نفسها في منطقة مليئة بالحروب الأهلية والفوضى والعنف، فضلًا عن التدخلات العسكرية من قبل الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، والصراعات المتعددة والمعقدة.

حاولت تركيا عقب سقوط نظام القذافي استعادة علاقتها الاقتصادية مع ليبيا من بوابة دعم الاستقرار، ومساندة حكومة مركزية قادرة على إنهاء الفوضى التي أضرت بالمصالح التركية، ولكن انهيار الدولة الليبية وانفراط عقدها، إلى جانب انتشار الميليشيات والكتائب الفصائلية، والتدخلات الخارجية الدولية والإقليمية، أفضى ذلك كله إلى تحول ليبيا إلى ساحة صراع إقليمي ودولي، خصوصًا بعد قيام اللواء خليفة حفتر بعملية عسكرية للسيطرة على مناطق غرب البلاد في بداية عام 2014، ومالت تركيا إلى دعم قوات حكومة الوفاق والفصائل العسكرية الداعمة لها بعد التوصل إلى الاتفاق السياسي الليبي الذي تم توقيعه في الصخيرات المغربية برعاية أممية في ديسمبر 2015. ثم بدأ الدعم العسكري التركي يأخذ طابعًا علنيًّا، بعد توقيع الحكومة التركية وحكومة الوفاق الوطني في 27 نوفمبر 2019 مذكرتي تفاهم بشأن التعاون الأمني والعسكري والسيادة على المناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط، والتي عُرفت باتفاقية ترسيم الحدود.

وتداولت أقلام بعض الباحثين توقعات بأن تكون التدخلات العسكرية لتركيا في سوريا والعراق وليبيا وقطر وغيرها، تمهيدًا لقيام أردوغان في عام 2023 بالانسحاب من معاهدة لوزان، بدعوى أنها تمت وتركيا في حالة ضعف. وفي 2016 قال كتاب أتراك مقربون من أردوغان إن تركيز الرئيس التركي في العام ذاته مع المخاتير الأتراك على ما يصفونه بـ"جرح اتفاقية لوزان العميق"، يحمل رسائل للداخل والخارج، منها أن الأتراك لم ينسوا ما فُرض عليهم في لوزان، وحينها قال أردوغان: "هناك من يريد إقناعنا بأن معاهدة لوزان انتصار لتركيا وللأتراك.. لوحوا لنا بالموت لنقبل بالعاهة الدائمة"، وفي العام ذاته نقلت وكالة "رويترز" عنه قوله إن الحدود بين بلاده وبين دول الجوار "ثقيلة على قلوبنا".[1]

وقد أثارت فكرة العثمانية الجديدة جدلًا كبيرًا على شكل تناقض في الموقف منها وكيفية النظر إليها، بين قوى سياسية وجدت فيها محاولة لعودة الأتراك إلى السيطرة على المنطقة بعد مغادرة العثمانيين لها قبل نحو قرن بعد انهيار دولتهم خلال الحرب العالمية الأولى، وبين قوى معظمها إسلامية ترى في العثمانية الجديدة تصحيحًا لواقع العلاقات التاريخية ودعمًا للموقف من القضية الأساسية فلسطين، والمنطقة بشكل عام.[2]

ومن المفارقات أنه حتى خلال العهد العثماني (من أوائل القرن السادس عشر حتى عام 1912) كانت ليبيا مقسمة إلى قسمين: أحدهما مرتبط بطرابلس في ،الغرب والآخر مرتبط ببنغازي في

الشرق، وكانت البلاد تشبه -إلى حد كبير- الانقسام الحالي بين حكومة في طرابلس والبرلمان الليبي وحكومته في الشرق، بعد أكثر من قرن من مغادرة آخر الجنود العثمانيين لليبيا في أعقاب الغزو الإيطالي عام 1911، وقد حاول الزعيم العثماني الجديد في تركيا "أردوغان" إحياء مسرح الحرب الليبي مع الجنود الأتراك، ويعتبر التدخل العسكري التركي في ليبيا جزءًا من حرب طائفية (موالية للسنة)؛ حيث يريد أردوغان نظامًا مخلصًا وصديقًا لتركيا في ليبيا، يمكن أن يكون مفيدًا لاستعادة السلطة في مصر من خلال جماعة الإخوان المسلمين، بالإضافة إلى ذلك يستهدف تدخل أردوغان في ليبيا الاستهلاك المحلي، وهو مشروع عسكري خارجي آخر من شأنه أن يروق للحنين العسكري التركي العادي والعثماني الجديد.[3]

## أولًا: المشكلة البحثية

تتمثل المشكلة البحثية في تتبع فكرة العثمانية الجديدة وتأثيرها على العلاقات الليبية التركية، ومدى تأثيرها على التدخل التركي في ليبيا، وذلك من خلال تحليل سياسة الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» وتوجهاته نحو ليبيا عقب سقوط نظام القذافي، واستخدامه لغة خطاب تركز على وحدة التاريخ والهوية من أجل استمالة الشعوب العربية للفكرة، واتباعه سلوكًا محفوفًا بالمخاطر يعتمد على التدخلات العسكرية في كل من سوريا والعراق وليبيا، من أجل توسيع رقعة النفوذ التركي والقضاء على أية تهديدات محتملة في مهدها وقبل وصولها للحدود التركية، بالإضافة إلى ملء الفراغ الناتج عن تراجع الدور الأمريكي في المنطقة العربية.

1. **الإطار النظري والمفاهيمي:** تم استخدام النظرية "البنائية" على مستوى الفرد من خلال دراسة إدراك صانع القرار "الرئيس التركي رجب طيب أردوغان" وتحليل نشأته وسلوكه وتعليمه ولغة خطابه، وإدراكه لأهمية استغلال مفهوم العثمانية الجديدة في التدخل في الشأن الليبي، والقيام بدور محوري في الصراع الإقليمي في الدائر في ليبيا، واقتناصه للفرصة النادرة المتاحة له لمواجهة الأزمات الاقتصادية التي تلاحق بلاده عبر الحضور المتزايد في ليبيا وعقد اتفاقية ترسيم الحدود معها في 2019، والتي تم البناء عليها بعد ثلاث سنوات من خلال توقيع صفقة هيدروكربونات بحرية بين البلدين في أكتوبر 2022، تتيح لتركيا التنقيب عن النفط والغاز في مياه البحر المتوسط الليبية.[4]

أ. **مقولات النظرية:**

## (النظام الدولي مبني اجتماعيًّا وليس ماديًّا)

بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوكيات الدول إما تعاونًا وإما تنافسًا. وهنا تظهر أهمية عوامل أخرى غير القوة والفوضى في فهم الأمن الدولي، وهي الأفكار والقانون والمؤسسات والمعرفة، فكلها عوامل تفيد في تشكيل النظام الدولي ومساراته التفاعلية.

وفقًا للبنائية، فإن النظام الدولي ليس هيكلًا ثابتًا تحدده العوامل المادية مثل القوة والثروة، ولكنه يتم بناؤه وإعادة بنائه باستمرار من خلال التفاعلات والتواصل بين الدول والجهات الفاعلة الأخرى. تتشكل هذه التفاعلات من خلال الأفكار والمعايير والهويات التي يحملها الفاعلون، ويمكن أن تتأثر هذه الأفكار والمعايير والهويات بدورها بالتفاعلات نفسها.

وهو ما حدث بالفعل في مسألة التدخل التركي في ليبيا، ففي البداية كان يبدو أن الرئيس التركي أردوغان مستعد للذهاب حتى إلى حرب إقليمية وطويلة الأمد، من أجل تثبيت أقدامه في ليبيا أو في غربها على الأقل. ومن الأدلة الكثيرة على ذلك نقل آلاف المسلحين المرتزقة ودعمهم بالأسلحة والضباط وعناصر المخابرات التركية لاقتحام مناطق عديدة كانت تحت سيطرة قوات خليفة حفتر، لكن بعدما وضع الرئيس عبد الفتاح السيسي خطًّا أحمر في 20 يونية 2020، هو خط (سرت - الجفرة)، مؤكدًا على جاهزية القوات المصرية للقتال إذا صار الأمر ضروريًّا وداعيًا للحفاظ على الوضع القائم في ليبيا، والبدء فورًا في المفاوضات السياسية لإنهاء الأزمة، ومشددًا على حرص مصر على سيادة ووحدة الأراضي الليبية، منذ هذه اللحظة بدأت سياسة تركيا تجاه مصر في التغير والتبدل من العداء والتنافس إلى محاولات التقارب والتعاون.

ب. **الإطار المفاهيمي: أهم المفاهيم المستخدمة في البحث:**

- **إدراك صانع القرار:**

- **الإدراك:** الإدراك السياسي للنخب السياسية الحاكمة في بلد ما، يتوقف على تحديد نوعية المصالح القومية التي ينبغي الدفاع عنها ولو باستخدام القوة المسلحة في بعض

المواقف التي تمثل خطرًا حالًا على الأمن القومي لبلد ما، وذلك طبقًا لتقدير موضوعي للواقع المحلي والإقليمي والعالمي، ومن ثم فغالبًا ما ينعكس ذلك بصورة إيجابية على عملية صنع القرار، بعبارة أخرى تصبح النخبة السياسية الحاكمة في موقف يسمح لها بالتقدير الدقيق للمصلحة القومية.[5]

- **صانع القرار:** يشير مفهوم القرار بشكل عام إلى اختيار البدائل الأرجح والأمثل، كما يعني ما يستقر عليه من موقف واعٍ لمن له حق البت في أمر ما بعد التفكير في الخيارات المتاحة، أما عن القرار السياسي فيعني "قيام من هم في موقع السلطة والمسؤولية، أو من تتوفر له أو لهم القوة والقدرة، باختيار أحد الحلول البديلة المطروحة لمواجهة مشكلة ما، ومن ثم فإن القرار هو وصفة أو التزام بالتصرف أو بالعمل على نحو معين من قبل أصحاب السلطة والنفوذ. أما عملية صنع القرار، فهي أكثر اتساعًا من القرار نفسه، لأن القرار يعبر عن المخرجات التي ترتبط بالموقف، أما عملية صنع القرار فهي كل ما يرتبط بالموقف من خلال مدخلات ومخرجات، فضلًا عن التفاعل بينها.[6]
- **العثمانية الجديدة:** العثمانية الجديدة (بالتركية: Yeni Osmanlıcılık) هي أيديولوجيا سياسية تركية تروج في معناها الواسع للارتباط الأكبر بالمناطق التي كانت مسبقًا تحت الحكم العثماني. ويستخدم هذا المصطلح لوصف العلاقات السياسية الخارجية لتركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية، وتعتبر العثمانية الجديدة تحولًا كبيرًا مقارنة بالسياسة التركية التقليدية المتمثلة بالأيديولوجيا الكمالية (نسبة إلى كمال أتاتورك)، ويمكن وصف السياسة الخارجية في حكومة رئيس الوزراء التركي االأسبق "تورغوت أوزال" بأنها أولى خطوات العثمانية الجديدة.[7]

سعى الرئيس التركي أردوغان لاستغلال حالة الفوضى الأمنية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، ليرهن مجابهة عناصر الضعف الهيكلي التي تعتري تماسك الدولة التركية ذاتها -بسبب التوترات الطائفية والصراعات العرقية والمناطقية التي تعاني منها، عبر محاولة الانتقال من مفهوم "الطورانية الأتاتوركية" الضيقة التي كانت ترى أن فكرة الرابطة العثمانية أو الرابطة الإسلامية التي كانت قائمة في ظل حكم الخلافة العثمانية غير قادرة على حماية ولايات السلطنة العثمانية، إلى "العثمانية الواسعة" - عبر إحياء رابطة الإسلام كخيط ناظم لسياسة تركيا الخارجية، ويوضح ذلك أسباب تكرار مطالب أردوغان بشأن ضرورة تعديل الاتفاقية الموقعة في مدينة لوزان السويسرية عام 1923، التي على أثرها تم

إقرار حدود تركيا، وقد علق على ذلك المؤرخ التركي، قدير أوغلو، بقوله: إن هذه الاتفاقية تمثل "الهزيمة والمهانة"، ذلك أن الأتراك بتوقيع معاهدة لوزان تخلوا عن قيادة المسلمين، ورضوا بقطعة صغيرة من الأرض.[8]

- **ملء الفراغ الجيوستراتيجي:** هو استخدام كل المقومات الجغرافية والبشرية والاقتصادية والتكنولوجية والقدرات العسكرية لوضع استراتيجية شاملة تستطيع من خلالها الدولة تحقيق مصالحها والحفاظ على أمنها القومي ولعب كل أوراقها السياسية بشكل صحيح، مما يضمن لها مكانة على الساحة الإقليمية كأولوية ثم على الساحة الدولية.
- **الهوية الإسلامية:** هي الإيمان والتصديق بعقيدة الأمة الإسلامية، مع الاعتزاز بالانتماء الوجداني إليها، واحترام قيمها الحضارية والثقافية، وإظهار الشعائر الإسلامية، مع الاعتزاز والتمسك بها، إضافة إلى الشعور بالتميز والاستقلالية الفردية والجماعية، أما عن مكوناتها فتتمثل في:
- **العقيدة الإسلامية:** وتجمع بين الفكر، والشريعة، والسلوك.
- **التاريخ:** وذلك بحفظ عناصره وأحداثه، والوقوف على عبره والاستفادة منها في شتى نواحي الحياة، والعلاقات البشرية.
- **الثقافة:** هي نسيج معرفي من علوم المجتمع، وقيمه، وآدابه، ولغته، ومنجزاته العلمية والحضارية، ومكتسباته في النسق والاتجاه ذاته.
- **الأخلاق:** هي ركيزة أساسية من ركائز الأمَّة وهويتها، وغاية عظيمة للرسالات السماوية.[9]

2. **تحليل المشكلة البحثية:** يرى العديد من المحللين أن "رجب طيب أردوغان" هو الشخصية الأكثر إثارة للجدل في التاريخ السياسي التركي الحديث، وأن تفوقه في الحياة السياسية ملحوظ حتى بالمعايير التركية، وقد استطاع أردوغان أن يروج لفكرة أن بلاده ليست دولة أجنبية تريد احتلال ليبيا ولكنها لديها "تاريخ قديم مع ليبيا"، فقد كان للعثمانيين الأتراك دور مهم في الدفاع عن ليبيا، ومعها بلدان المغرب العربي الأخرى، وتحت راية السيادة الإسلامية فيها؛ حيث شكلت ليبيا، في ذلك الوقت، كيانًا سياسيًّا مستقلًّا، وخصوصًا في العهد القرمانلي (1711–1745)، ثم قام العثمانيون بتحديث أسس الدولة في ليبيا خلال مرحلة التنظيمات العثمانية، وعندما تعرضت ليبيا إلى الاحتلال الإيطالي، أرسل العثمانيون قواتهم من أجل الدفاع عنها في عام 1911، وكان على رأس تلك القوات

التركية أنور باشا، ومصطفى كمال. ويحتفي الأدب التركي بالاسمين، كما يحتفي بأحمد السنوسي، الذي جاء من ليبيا آنذاك للمشاركة في حرب الاستقلال التركية. ويروي الأتراك قصصًا عن الأمير عثمان فؤادي، الذي كان يقود جبهة القتال في ليبيا عند انهيار الدولة العثمانية، وبعد أن احتل الطليان ليبيا، تشكلت حكومة ليبية في المنطقة الشرقية، معظم شخصياتها كان يقيم في تركيا. ويذكر كتاب ومؤرخون أتراك بفخر أنه عندما تشكلت المملكة السنوسية بعد جلاء الإيطاليين، فإن أول زيارة خارجية للملك إدريس السنوسي كانت إلى تركيا، وطلب أن يكون التركي سعد الله كول أوغلو أول رئيس للوزراء في حكومة المملكة الليبية بين 1949 و1952.

وعرفت العلاقة بين تركيا وليبيا فتورًا بعد انقلاب 1969 على الملك السنوسي، والقضاء على المملكة الليبية، خصوصًا أن السنوسي انتقل آنذاك إلى تركيا قادمًا من اليونان، وشكل ذلك حرجًا للساسة الأتراك، انعكس في تعاطيهم مع تحول ليبيا إلى الجمهورية. ثم شهدت علاقات البلدين فترات من التواصل والصداقة، وأخرى من التراجع والقطيعة، لكنها لم تصل إلى حد التوتر والعداء، على الرغم من أن معمر القذافي اعتبر المرحلة العثمانية مرحلة احتلال أجنبي، ووصفه بالاستعمار البغيض، مثل الاحتلال الإيطالي والغزو الإسباني.

ومع منتصف سبعينيات القرن العشرين، بدأت العلاقات التركية الليبية تعود إلى طبيعتها، عبر تبادل بعض الزيارات الوزارية بين البلدين، وإبرام عقود تجارية، ثم تسارعت خطوات التقارب والتبادل الاقتصادي منذ بداية التسعينيات، وصولًا إلى العام 2011. وحصلت الشركات التركية على عقود مهمة في مشروعات البنى التحتية في ليبيا، ووصل حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام 2010 إلى قرابة 10 مليارات دولار، فيما بلغت قيمة مشروعات واستثمارات قطاع البناء نحو 15 مليار دولار.[10]

عقب اشتعال الثورات العربية التي بدأت في تونس أواخر 2010، ثم انتقلت إلى مصر وليبيا وسوريا، بدأ أردوغان في محاولة إيجاد مساحة لتمدد النفوذ التركي داخل هذه الدول، مستغلًا في ذلك ارتباط حزب العدالة والتنمية الحاكم في بلاده أيديولوجيا بجماعة الإخوان المسلمين التي كان لها تواجد في الشارع العربي في تلك الدول عقب سقوط الأنظمة، ومستغلًا أيضًا بعض العوامل التي يمكن أن تدعم الوجود التركي في هذه الدول، كالتاريخ والثقافة والهوية الإسلامية.

في 2 يناير 2020، وافق البرلمان التركي بأغلبية 325 صوتًا مقابل 184 صوتًا على مذكرة تفويض رئاسية لإرسال قوات إلى ليبيا، لدعم الحكومة المعترف بها دوليًا في طرابلس برئاسة فايز السراج. ويسمح هذا التفويض لأنقرة بإرسال قوات غير قتالية، كمستشارين ومدربين، لقوات الحكومة المعترف بها في حربها ضد قوات القائد العسكري خليفة حفتر في طرابلس. وقبل ذلك ببضعة أسابيع، في 27 نوفمبر 2019، أقنع أردوغان حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليًا في طرابلس بتوقيع مذكرة بحرية مع أنقرة؛ حيث أعلنت الوثيقة ممرًا بعرض 16 ميلًا بحريًا من جنوب غرب تركيا إلى شمال شرق ليبيا كمنطقة اقتصادية خالصة (EEZ) تتجاهل حقوق اليونان. في المقابل، ومن خلال مذكرة أمنية، التزمت تركيا بالدفاع عن طرابلس، وشنت عملية كان هدفها التكتيكي الأساسي هو وضع حد للهجوم الذي استمر ثمانية أشهر على العاصمة من قبل قائد الجيش الليبي خليفة حفتر. وبحلول أواخر ربيع عام 2020، تمكنت القوات الليبية المدعومة من تركيا، من إخراج قوات حفترمن شمال غرب ليبيا.

3. **تساؤلات المشكلة البحثية:** في هذا البحث، نحاول الربط بين استخدام الرئيس التركي أردوغان لفكرة "العثمانية الجديدة" والتدخل التركي في ليبيا، من خلال تحليل شخصية أردوغان وهويته وإدراكه كصانع للقرار التركي لأهمية التوجه نحو ليبيا، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. **كيف أثرت الهوية الإسلامية على أردوغان الشاب؟**
2. **ما السياق التاريخي والثقافي لسياسات "أردوغان"؟ وما أهم ركائز العثمانية الجديدة؟**
3. **ما تأثير مفهوم إدراك صانع القرار على قرارات أردوغان؟**
4. **ما تأثير العثمانية الجديدة على اللغة والأفعال الخطابية لأردوغان؟ وكيف استخدمها في الربط بين الهوية والمصالح؟**
5. **ما دور أردوغان في تغيير السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط؟**
6. **ما محددات التدخل التركي في ليبيا في ضوء العثمانية الجديدة؟**
7. **ما أبرز المواقف الدولية والإقليمية من التدخل التركي في ليبيا؟**

## ثانيًا: عرض المشكلة البحثية

**فيما يلي عرض للمشكلة البحثية للإجابة عن تساؤلاتها:**

### 1. الهوية الإسلامية وأردوغان الشاب[11]

لفهم سياسته وشخصيته، يجب أن يبدأ المرء بطفولة أردوغان. وُلد في حي Kasimpasa الفقير في إسطنبول، وقضى معظم حياته المبكرة في مقاطعة Rize، في منطقة البحر الأسود بتركيا (Lowen، 2017). نشأ أردوغان في أسرة من الطبقة العاملة، وأرسله والده، وهو قبطان عبارة، إلى مدرسة الإمام الخطيب ذات التوجه الديني، درس القرآن وحياة الرسول وتعاليم المسلمين. كما أمضى وقتًا طويلًا في تحسين تلاوته القرآنية، الأمر الذي نال ثناء أصدقائه. وخلال سنوات مراهقته، واجه أردوغان السياسة من خلال الأحزاب الإسلامية القومية والمعادية للغرب والمعادية للسامية. وانضم إلى جناح الشباب في حزب الإنقاذ الوطني الذي يتزعمه نجم الدين أربكان، الذي كان صوتًا بارزًا ضد الأيديولوجية العلمانية للكمالية التي عزلت العديد من الأتراك المسلمين، وأمضى أردوغان وقتًا طويلًا ضمن مجموعة شباب MSP، واكتسب الاعتراف عندما نظم مباراة ملاكمة خلال زيارة زعيم المجاهدين الأفغان قلب الدين حكمتيار. كان التأثير العميق للدين على حياة أردوغان المبكرة واضحًا عندما رفض مكانًا في فريق كرة قدم في مدينة إسطنبول لأن المدينة كانت تحظر اللحية الإسلامية في ذلك الوقت.

ساعدت الانتماءات السياسية السابقة لأردوغان، ليس فقط على التماهي مع الشعبوية الإسلامية، ولكن أيضًا على رؤية قيمتها في المجتمع التركي. قام الكماليون لسنوات بقمع سلسلة من الأحزاب الإسلامية السنية كجزء من أجندتهم العلمانية، مما أدى لزيادة الاستياء. كان إرفاق الشعبوية بأيديولوجية مقبولة إلهيًّا -الإسلام في هذه الحالة- فرصة قابلة للتطبيق، وهكذا، لم يتردد أردوغان في استخدام المشاعر والعواطف العامة تجاه الاضطهاد الديني لكسب الصدارة لنفسه، مستخدمًا في ذلك بعض الأفعال الرمزية، مثل الحد من استخدام وبيع الكحول، وقد اتخذت هذه الخطوة تحت ستار "السلامة العامة"؛ حيث اجتذبت الناخبين المتدينين والمواطنين المعنيين. كما تمرد بعدم مطالبة زوجته بالكشف عن رأسها، وبدلًا من ذلك تجنب إحضارها إلى الوظائف الرسمية والأماكن الحكومية؛ حيث كانت النساء المغطاة تمنع من دخول المكاتب العامة والمعاهد التعليمية كجزء من الأيديولوجية الكمالية لعلمنة تركيا، وتمكن من اكتساب شعبية لدى الجماعات الإسلامية. وعندما سُئل أردوغان عن

سبب اكتساب هذه السمعة الطيبة، أجاب: "أنا إمام إسطنبول"، وانتهت هذه الإمامة بعد سجنه أربعة شهور على خلفية إلقائه قصيدة إسلامية مثيرة للجدل، لكنه خرج من السجن بشعبية أكبر، كان يُنظر إليه على أنه "شجاع" في مواجهة النخبة الكمالية الشريرة المظلمة، وغير خائف من النظام الكمالي الذي كتم على مدى عقود حرية التعبير والانتماء الديني. أسس أردوغان نفسه على أنه نقيض للوضع الراهن، وهي سمة شعبوية أخرى.

وقد أثرت هذه النشأة في سلوك أردوغان تجاه المنطقة العربية والإسلامية بشكل عام، وتجاه ليبيا بشكل خاص؛ حيث رحبت حكومة الوفاق الوطني غرب ليبيا، والتي يسيطر عليها بعض التيارات الإسلامية، بالتواجد التركي على الأراضي الليبية، واستطاع أردوغان أن يعقد مع حكومة السراج العديد من الاتفاقيات العسكرية والأمنية والاقتصادية.

## 2. السياق التاريخي والثقافي لسياسات "أردوغان"

عند محاولة فك طلاسم السياسات المربكة لأردوغان، سنجد أن الرئيس التركي عمل على التمدد وإعادة نفوذ بلاده في مناطق وأقاليم النفوذ العثماني السابق في البلقان والشرق الأوسط وشمال أفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى، لكن التخبطات السياسية والانخراط العسكري فضلًا عن دعم الميليشيات المسلحة ارتدت عكسيًّا على وضع تركيا الدبلوماسي في العالم، وعلى علاقات أنقرة مع دول الجوار وحلفائها والتي باتت تتسم بالتوترات والقلق مقارنة بوضعها قبل أربعة أو خمسة أعوام.[12]

زادت الثورات العربية في بدايتها الآمال في أنقرة بشأن احتمالات توسيع نفوذ تركيا في المنطقة، وكانت تركيا، ولا سيما رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان آنذاك، تحظى بشعبية في "الشارع العربي" لبعض الوقت، وكان لحزب العدالة والتنمية نفسه روابط وتقارب مع حركات الإخوان المسلمين التي كانت منظمة جيدًا في المعارضة في العديد من المناصب في دول الثورات العربية. لذلك سارعت الحكومة التركية لدعم حكومات الإخوان في كل من مصر وتونس وليبيا، من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية ونقل الخبرات والدعم السياسي.

لم تكن العلاقات التاريخية والحرص على الحقوق الشرعية لليبيين محرك الرئيس التركي للقيام بمقامرة على بعد آلاف الكيلومترات من تركيا؛ بالنسبة له تُعد ليبيا بمساحتها الكبيرة وثرواتها الهائلة مدخلًا لاكتساب نفوذ سياسي واقتصادي في الدول المغاربية والعمق الأفريقي

وحوض المتوسط عمومًا؛ حيث تدعمه وترحب به قوى الإسلام السياسي هناك، ولعل الأهم من ذلك أنها بشكل عام ومنطقة الغرب الليبي بشكل خاص تبدو حاليًا ككنز للحكومة التركية.

فهذا البلد غني جدًا بالنفط والغاز الذي تستورده تركيا من الخارج بفاتورة سنوية لا تقل عن 40 مليار دولار. ورغم النهب الذي تعرضت له احتياطاته المالية بعد سقوط القذافي، فإن ما تبقى منها يزيد على 80 مليار دولار حسب مؤسسة التجارة والاستثمار الألمانية. وتقع الأموال الليبية غير الخاضعة للتجميد والعقوبات تحت إمرة السراج وحكومته المعترف بها دوليًا. وتزداد الصادرات التركية إلى ليبيا بقيمة تزيد على ملياري دولار سنويًا رغم الحرب، لتصبح أنقرة أهم شركائها التجاريين.[13]

في حوار مع الخبير الألماني "غونتر زويفرت" المتخصص في الشأن التركي، بثته قناة DW الألمانية، أكد أنه ليس من قبيل الصدفة أن تهدف سياسة أردوغان إلى بسط نفوذ تركيا وبناء تركيا أكبر، ليست تركيا الرامية إلى التوسع نحو الغرب في عهد كمال أتاتورك، ولكن تركيا التي تعود إلى تاريخ الإمبراطورية العثمانية وحجمها الإمبراطوري، والتي تريد أن تظهر للعالم: نحن القوة الجديدة في المنطقة، نملأ الفراغ الذي خلفه انسحاب أمريكا وضعف الاتحاد الأوروبي، وتمثل مصالح المسلمين السنة في الشرق الأوسط، لكن العواقب العملية لهذه السياسة هي تعزيز الجيش التركي وعسكرة السياسة الخارجية في شرق البحر الأبيض المتوسط، ولهذه السياسة أيضًا أبعاد رمزية كبيرة، مثل تحويل آيا صوفيا إلى مسجد.[14]

وفي هذا الصدد، سار الصحفي والباحث التركي صالح كمال في اتجاه احتمال إلغاء أنقرة الاتفاقية عام 2023، ولو من طرف واحد. وفي ذلك نقلت عنه مواقع مقربة من تنظيم الإخوان الإرهابي، قوله إن ألمانيا ألغت معاهدة في الثلاثينيات بعد 20 عامًا من إبرامها، وإذا كانت تركيا قوية فيمكنها فعل ذلك، وأضاف: إن أنقرة تروج حاليًا عبر مواقع التواصل الاجتماعي للحديث عن معاهدة لوزان لشحن الوعي التركي بذلك، لتقويتها حين تطالب المجتمع التركي رسميًا بإعادة النظر في بنود المعاهدة، وقال أردوغان ذاته حين كان في زيارة لليونان 2017 إن معاهدة لوزان تحتاج إلى تحديث، كما أشار إلى أن لتركيا "مساجد ومقدسات" في اليونان، وتحرص تركيا منذ سنوات على الاهتمام بترميم ورعاية المساجد التي تم إنشاؤها خلال فترة الاحتلال العثماني في عدة دول، ولا ينتبه الكثير من تلك الدول إلى أنها تفعل ذلك لتدعي أنها ضمن "أملاكها ومقدساتها" وتكون أحد مبررات المطالبة بالاستيلاء عليها. وفي تقرير لوكالة الأناضول التركية،

تحدثت عن أن الأرشيف الرسمي يحتفظ بعشرات الآلاف من الوثائق عمَّا أسمته بأملاك أصيلة تعود لفترة الحكم العثماني في الموصل وكركوك بالعراق وحلب بسوريا. ونقلت تقارير إعلامية عن صحيفة "يني عقد"، المعروفة بقربها من أردوغان، في 2017، زعمها أن كركوك والموصل من أملاك السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، فيما ذهبت مجلة "جرتشاك حيات" التابعة لمجموعة "يني شفق" التركية لأبعد من ذلك حين قالت إن تركيا لديها صك ملكية الشرق الأوسط. وفي الاتجاه ذاته، أظهر مقطع فيديو أردوغان وهو يتحدث عن أحلامه بالعودة إلى احتلال دول الشرق الأوسط التي كانت تحت الاحتلال العثماني، بقوله إنه يوجد هناك (في تلك الدول) الكثيرون "الذين ينتظرون عودتنا منذ 100 عام"، وتحدث عن أنه يوجد من بين شعوب هذه الدول من يرفض أن يوصف الحكم العثماني لبلادهم بالاحتلال، ويتمنون عودته مرة أخرى.[15]

تطرح متغيرات الوضع الليبي أسئلة عديدة بشأن الدور التركي في ليبيا، والعلاقات التركية الليبية التي تعود جذورها التاريخية إلى عهد الدولة العثمانية؛ حيث يُرجع بعض الساسة الأتراك سبب وجود تركيا في ليبيا إلى أن لديهم «تاريخًا قديمًا مع ليبيا»، وأنهم ليسوا «دولة جديدة أو أجنبية بالنسبة إلى ليبيا، ولدينا أكثر من 500 سنة من التاريخ المشترك»، حسب الناطق باسم الحكومة التركية، إبراهيم كالن، الذي أضاف: إن الدعم العسكري من بلاده كان بالاتفاق «مع الحكومة الليبية الشرعية، وبطلب منها، ويعلم الجميع أن الشركات التركية تعمل منذ سنوات في ليبيا، كما أن المصابين من الحرب هناك تم علاجهم في تركيا، وإلى الآن يواصلون تلقي العلاج».[16]

**ثمة من يرى أن العثمانية الجديدة تعتمد على جملة من الركائز، لعل أهمها:**

1. **الركيزة الجغرافية:** تتجه بوصلة السياسة التركية في عهد أردوغان نحو الدائرة الجغرافية التي شكلت حدودًا للدولة العثمانية في السابق، ولا سيما المنطقة العربية، بعدما تم إهمالها طوال عهود الحكومات السابقة لصالح خيار (الأوربة).

2. **الهوية الإسلامية:** رغم محاولات حزب الحرية والعدالة إظهار نفسه كحزب علماني، فإنه في ممارسته للحكم والسياسة لم يكن بعيدًا عن السعي إلى أسلمة الدولة والمجتمع بشكل هادئ وتدريجي، ولعل سبب هذا الحرص الشديد هو تفادي الصدام مع المؤسسة العسكرية والقوى (العلمانية) التي كانت تهيمن على الحياة العامة في

البلاد، فضلًا عن اتباع الآليات القانونية التي تجنبه التعرض للمحاكمة والحظر، كما حصل مع غيره من أحزاب الإسلام السياسي في المراحل السابقة.

3. **البعد القومي:** يمثل مذهب تركيا القومي، المحرك الرئيسي لسياساتها الغاشمة القائمة على إعادة الاحتلال للمناطق المجاورة تحت عناوين براقة، وشعارات تجد صدًى شعبيًّا لدى بعض القطاعات الراديكالية في المنطقة العربية، على نحو بات يجعل أنقرة تجاهر علنًا بدوافع سياساتها وأنماط أهدافها، وتعتمد تركيا في الترويج لسياستها وتحركاتها على أدوات عديدة، منها جيوش من اللجان الإلكترونية، ومئات من المواقع الإخبارية، وعشرات القنوات الإعلامية. كما تعتمد على خطب وأحاديث تعكس تغلغل التيار القومي وتوجيهه دفة سياستها الخارجية.[17]

4. **العامل السياسي:** لم تكن نظرية تصفير المشكلات التي طرحها رئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو إلا تعبيرًا سياسيًّا عن الانفتاح على الجوار الجغرافي، بما يحمل هذا الجوار من تاريخ وثقافة وهوية حضارية مشتركة. ولعل حديثه أكثر من مرة عن إقامة كومنولث عثماني على غرار الكومنولث البريطاني، كان تعبيرًا عن تحرك السياسة في الجغرافيا التي يعتقد أوغلو ومعه حزب العدالة والتنمية أنها تشكل الحدود التاريخية لفضاء العثمانية الجديدة.

### 3. تأثير مفهوم إدراك صانع القرار على قرارات أردوغان

كان عام 2014 عام صعود رجب طيب أردوغان إلى قمة السلطة والدولة، وهو صعود عزز المخاوف من التحول إلى حكم الشخص الواحد، وخصوصًا أن هذا الصعود رافقه حرب مفتوحة ضد الخصم السابق فتح الله غولن ونهج إقصائي ضد المعارضة، وإجراءات عززت من قبضة حزب العدالة والتنمية على مؤسسات الدولة؛ إذ لم يؤثر مسلسل فضائح الفساد التي تفجرت في أوساط قيادة الحزب على فوزه بالانتخابات المحلية التي جرت في مارس 2014، ومن ثم الانتخابات الرئاسية في أغسطس، والتي توجت أردوغان رئيسًا للجمهورية متطلعًا إلى سلطات مطلقة.[18]

وقد أدى تحول تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، وجمع الرئيس أردوغان جميع الصلاحيات في يده، وفرض وجهة نظره الخاصة على السياسة الخارجية دون أي عوائق؛ إلى

جعل تركيا تحذو حذو سياسة روسيا -النموذج الذي يبدو الرئيس أردوغان معجبًا به- من خلال القيام بخطوات جريئة وقوية بل عسكرية من أجل اغتنام الفرص في المناطق الرخوة -مناطق الفراغ السياسي- القريبة في المنطقة، واستخدامها من أجل المصالح التركية.

ولا شك أن التدخل العسكري التركي في ليبيا يخدم مصالح الدعاية الأردوغانية بشأن «العثمانية»، وتحوُّل تركيا إلى دولة «عظمى» في المنطقة، و»وحدة المصير مع أبناء المنطقة». من خلال هذه السياسة اكتسب أردوغان مزيدًا من دعم التيار القومي، وإن كان هناك خلاف بين أردوغان والقوميين في الشأن الليبي؛ حيث يفضل القوميون التوجه -بعد تثبيت الأقدام عسكريًّا في ليبيا- إلى استخدام هذا الوضع من أجل التفاوض مع مصر وإسرائيل، وهو ما من شأنه فصل ملف شرق المتوسط عن ملف ليبيا مستقبلًا، في حال التوصل إلى اتفاقات مُرضية مع مصر وإسرائيل، بحيث تصبح اتفاقية ترسيم الحدود التركية - الليبية غير ذات أهمية.[19]

يعمل أردوغان بذكاء من أجل الحصول على ممر إلى منطقة الساحل وباقي أفريقيا، فالسوق الأفريقية واعدة وهامة بالنسبة لشركات البناء التركية وشركات التصدير، لذلك حرصت تركيا أن تكون لديها أصول كبيرة في ليبيا تشمل قاعدتين عسكريتين كاملتين دائمتين، وحوالي ثلاثة آلاف مرتزق سوري، وعلى الصعيد المالي، ظهر اهتمام تركيا بالخزائن الليبية وخاصة عندما وقعت في أغسطس 2020 اتفاقية سرية مع مصرف ليبيا المركزي. ومن الناحية العسكرية، يُعد أحد أسباب رفض تركيا تقليص تواجدها العسكري في طرابلس، رغبتها في الوصول إلى أراضٍ واقعة خارج الحدود الليبية.[20]

**4. تأثير اللغة (الأفعال الخطابية لأردوغان) في الترويج لفكرة العثمانية الجديدة وكيف وظف الربط بين الهوية والمصالح:**

أ. **الأفعال الخطابية لأردوغان:** لقد أثار مصطلح العثمانية الجديدة المزيد من الجدل في داخل تركيا وخارجها، فكلما اتخذ أردوغان قرارًا يصب في هذا المصطلح، اشتعل الداخل التركي مواجهة بين الحكومة والمعارضة، وفي الخارج ولا سيما في العالم العربي اتخذ النقاش بشأن العثمانية الجديدة عاصفة من الأسئلة والمواقف، بين من وجد فيها عودة إلى سياسة الدولة العثمانية بكل ما تحمل هذه السياسة من مفاهيم استعمارية تقوم على السيطرة، وبين من وجد فيها مخرجًا لأزمة الهوية في تركيا بعد أن أخفقت الكمالية (نسبة إلى مصطفى كمال أتاتورك) في تأطير الهوية الاجتماعية

والحضارية لتركيا، وبات حزب العدالة والتنمية في موقع تحقيق المصالحة التاريخية مع هذه الهوية. ولعل ما أشعل هذه المواجهة في الداخل والنقاش في الخارج هو التصريحات النارية لأردوغان وحديثه مرارًا بأنه حفيد السلاطين ويستمد من أمجادهم تطلعاته.[21]

استخدم أردوغان الدين هراوة لمواصلة تعزيز دعمه، وربما انعكست أيديولوجيته بشكل أوضح في خطابه بعد إعادة تحويل كنيسة آيا صوفيا بشكل مثير للجدل إلى مسجد في عام 2020؛ حيث قال: "تم تصميم الحرب العالمية الأولى على أنها معركة للاستيلاء على الأراضي العثمانية ومشاركتها. في عصر يهتز فيه النظام العالمي من الأسس، سنحبط أولئك الذين يحلمون بنفس الشيء بشأن جمهورية تركيا... نقوم بتمزيق تلك السيناريوهات لأولئك الذين يريدون محاصرة بلادنا سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا من خلال تحقيق قدر كبير جدًا من رؤيتنا... لأولئك الذين فوجئوا بتركيا تنهض مرة أخرى مثل عملاق استيقظ من نومه الذي مضى عليه قرن من الزمان، نقول: "لم ينتهِ الأمر بعد!"[22].

كما حرص في العديد من خطاباته على إظهار الدعم اللفظي لقضايا العديد من الدول الإسلامية مثل فلسطين وكشمير، وأصبح الجيش التركي متورطًا في صراعات في العديد من البلدان ذات الأغلبية المسلمة مثل ليبيا وسوريا وأذربيجان. وأجرت تركيا تدريبات مشتركة مع أذربيجان قبيل صراعها مع الأرمن في ناغورنو كاراباخ، كما أرسلت تركيا "قوات حفظ سلام" إلى قطر والصومال وأفغانستان، لتوسيع دورها في العالم الإسلامي، وبينما يتبنى أردوغان آراء إسلامية سنية، فقد حث أيضًا العالم الإسلامي على التوحد.[23]

وفي يناير 2020 صعد أردوغان من لغة خطابه، متوعدًا المشير خليفة حفتر ومؤكدًا أن ليبيا كانت لعصور جزءًا مهمًا من الدولة العثمانية، قائلًا: "لا أحد بإمكانه أن ينتظر منا إشاحة وجهنا عن إخوتنا الليبيين الذين طلبوا منا يد العون.. إن نصرة أحفاد أجدادنا في شمال أفريقيا تأتي على رأس مهامنا. إن أبناء كور أوغلو (أتراك ليبيا) سواء عندنا مع تركمان سوريا والعراق وأتراك البلقان وأتراك الأهسكا في القوقاز، نحن على وعي بمسؤوليتنا التاريخية تجاه إخوتنا العرب والأمازيغ والطوارق في ليبيا، هؤلاء وقفوا بجانبنا في أحلك أيامنا بالتاريخ، وعلينا أن نكون بجانبهم في هذه الأيام العصيبة".[24]

**ب. الربط بين الهوية والمصالح جاء قرار الرئيس أردوغان تعليم اللغة العثمانية المكتوبة بالحروف العربية في المدارس التركية، تعبيرًا عن كيفية رؤيته تركيا وهويتها الحضارية وخياراتها السياسية في المرحلة المقبلة، على شكل انتقال إلى الجمهورية الثانية بحلول عام 2023، أي في الذكرى المئوية الأولى لتأسيس الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك. لكن العملية ليست سهلة؛ إذ إنها تتعلق بتغيير الوعي بالهوية الحضارية والثقافة ونمط التفكير والتعليم على شكل مواجهة مع إرث أتاتورك الذي ألغى عمليًّا ألف سنة من الكتابة باللغة العثمانية أو على الأقل حبسها في التاريخ الذي يتوق أردوغان إلى إحيائه، لطالما افتخر بحكم أجداده من السلاجقة والسلاطين العثمانيين. وعليه يمكن القول إن قرار أردوغان بتعليم اللغة العثمانية في المدارس ليس سوى استكمالٍ لقراره إعادة فتح المدارس الدينية التي تقول التقارير إن عدد طلابها بلغ قرابة مليون طالب، بعد أن كان هذا العدد لا يتجاوز 50 ألف طالب عشية تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم في عام 2002 عقب فوزه الكبير في الانتخابات.**

ولعل الهدف الأساسي من هذا القرار هو الانتقال من الهوية التركية بمفهومها القومي الضيق الذي كرسه أتاتورك، إلى "العثمانية الجديدة" التي تشكل فضاءً أرحب لهوية الدولة التركية التي يسعى أردوغان إليها، من خلال إعادة وصل ما انقطع من التاريخ بما يحمله هذا التاريخ من مكون اجتماعي وهوية ورموز، وعليه يمكن تفسير تركيزه على ضرورة إبراز مساهمة العلماء المسلمين في العلوم والثقافة والفكر بوصفهم يشكلون ذاكرة الأمة وهويتها، فتركيا التي تشغل مخيلة أردوغان في المرحلة المقبلة هي تركيا المتصالحة مع تاريخها العثماني مجتمعًا وثقافة ولغة وذاكرة ورموزًا، هي تركيا القوية التي تحمل الملامح السلطانية لقصره الجديد، والذي يفتخر به أردوغان باعتباره مؤشرًا لقوة الدولة ورمزًا لها.[25]

**5. دور أردوغان في تغيير السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط:**

**يظهر هذا الدور جليًّا من خلال:**

أ. **اتباع سلوك محفوف بالمخاطر:**[26] منذ عام 2016، بدأ أردوغان في اتباع سلوك محفوف بالمخاطر، تمثل في استخدام القوة العسكرية بشكل متزايد لتحقيق أهدافه بشكل خاص في سوريا؛ حيث شن الجيش التركي العديد من العمليات العسكرية؛ حيث بدأت أنقرة في إدراك التهديدات المباشرة لأمنها القومي. سمح تطوير العلاقات

التركية الروسية لتركيا بإطلاق أولى عملياتها العسكرية، عملية درع الفرات، في آب / أغسطس 2016، بهدف "إبعاد القوات الكردية وداعش عن الحدود"، وبالتالي "تشكيل إسفين بين أكراد سوريا لمنع الربط بين كانتونات عفرين وكوباني، وبالتالي ضمان الاستمرارية الإقليمية لروج آفا".

وأعقب ذلك عملية عسكرية أخرى، عملية غصن الزيتون في يناير 2018، هذه المرة ضد عفرين، والتي زعمت الحكومة أنها أصبحت مصدرًا لأكثر من 700 هجوم ضد تركيا. أخيرًا، في أكتوبر 2019، بعد مفاوضات مع واشنطن، أطلقت تركيا عملية نبع السلام في شمال شرق سوريا. هدفت كل هذه العمليات العسكرية إلى استباق ظهور منطقة كردية تتمتع بالحكم الذاتي في شمال سوريا. بالتوازي مع ذلك، بدأت الحكومة في أكتوبر 2019 عملية عسكرية في شمال العراق لملاحقة حزب العمال الكردستاني؛ حيث استهدفت غارات جوية مناطق في منطقة هاكورك، وقد ساهم في نجاح هذه العملية التقارب الذي حدث بين أنقرة وأربيل بعد فترة من فتور العلاقات بسبب استفتاء استقلال حكومة إقليم كردستان في سبتمبر 2017. في منتصف يونيو 2020، شنت تركيا أيضًا حملة عسكرية جوية وبرية واسعة النطاق في شمال العراق، ولا سيما في جبال قنديل وقضاء سنجار ومخمور، ضد حزب العمال الكردستاني.

تورطت تركيا مؤخرًا في الحرب الأهلية في ليبيا، كجزء من منافستها مع المحور السعودي الإماراتي، كانت تركيا تدعم بالفعل حكومة الوفاق الوطني المعترف بها من قبل الأمم المتحدة ضد القوات المتحالفة مع الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، والمدعوم من الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية وروسيا وفرنسا. ويمكن القول إن اهتمام تركيا بالحرب الأهلية الليبية زاد بالتوازي مع ظهور شرق البحر الأبيض المتوسط كمحور مهم للسياسة الخارجية والأمنية لتركيا؛ حيث تضافرت سياسات الطاقة وحقوق السيادة البحرية مع المشاكل القديمة مثل قضية قبرص، لجعل هذه المنطقة نقطة ساخنة جيوسياسية جديدة. على مدى السنوات القليلة الماضية، انزعجت أنقرة من تطورات الطاقة والأمن في شرق البحر الأبيض المتوسط، والتي يُنظر إليها على أنها تمثل تحديًا لحقوق تركيا والقبارصة الأتراك، فضلًا عن الجهود المبذولة لاحتواء تركيا بشكل خاص من قبل إسرائيل والقبارصة اليونانيين واليونان ومصر. بعد أن قررت تبني سياسة استباقية ضد هذه التطورات، بدلًا من سياسة رد الفعل كما اتبعت من قبل، وقعت حكومة حزب العدالة والتنمية مذكرة

تفاهم بشأن ترسيم حدود مناطق الاختصاص البحري في البحر الأبيض المتوسط بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني بقيادة فايز السراج في طرابلس.

تبع ذلك اتفاق أمني أتاح "إمكانية نشر أفراد من الجيش التركي في ليبيا"، وقد أدى الدعم العسكري التركي إلى تغيير ميزان القوى في ليبيا، وساعد حكومة الوفاق الوطني على صد تقدم قوات الجنرال حفتر. وفي غضون ذلك، بدأت تركيا التنقيب عن الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، بما في ذلك المياه المتنازع عليها قبالة سواحل قبرص بدعم من أسطولها البحري، مما زاد من احتمالية حدوث تصعيد عسكري في المنطقة. علاوة على ذلك، بسبب سياستها في شرق البحر الأبيض المتوسط ومشاركتها في الصراع الليبي، أصبحت تركيا أيضًا في معارضة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي -وخاصة فرنسا- وكذلك روسيا. وهكذا العديد من عناصر سياسة أردوغان الجديدة في الشرق الأوسط، والتي اعتمدت الاختيار الفوري للحلول العسكرية، والانخراط في السلوك المحفوف بالمخاطر فضلًا عن الأحادية.

ب. **تغيير السياسة التركية الخارجية:** شهدت السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط عددًا من التحولات، من حيث الخطاب السياسي وآليات الممارسة التي أصبحت أكثر ميلًا إلى استخدام القوة العسكرية التي تجلت في تدخلها العسكري في سوريا، وشمال العراق، وإبرام اتفاقية للتعاون العسكري مع حكومة الوفاق الوطني في ليبيا، والمشاركة في لعبة توازنات القوى على الصعيد الإقليمي والدولي، بالتزامن مع ضعف التحالفات التقليدية التركية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وانهيار عملية السلام الكردية (2014-2015)، وتراجع حالة عدم الاستقرار الداخلي خاصة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو 2016؛[27] إذ يبدو أن النخبة السياسية التركية في حزب "العدالة والتنمية"، ترى أن التحولات في هيكل النظام العالمي والإقليمي مكنت تركيا من الحصول على بعض الفرص، إلا أنها فرضت عليها بعض القيود، وذلك في سياق اختفاء النظام العالمي القديم وتشكيل نظام جديد؛ إذ لا يمكن لتركيا الاعتماد فقط على تحالفاتها التقليدية لتحقيق مصلحتها الوطنية، ويجب عليها تبني نهج جديد في توجهاتها الخارجية حفاظًا على مصالحها الوطنية، وهو ما برهن عليه "إبراهيم قالن" أحد كبار مستشاري "أردوغان" والمتحدث الرسمي باسم الرئاسة التركية، قائلًا: "إن العالم أكبر من الولايات المتحدة وأوروبا. وبالتالي، محاولة البقاء

فقط في وسط أوروبا هو مفهوم يجب أن نتجنبه". فيما جادل "برهان الدين دوران" وهو أكاديمي يرأس مركز الأبحاث الموالي للحكومة "سيتا" وعضو في مجلس الأمن والسياسة الخارجية للرئاسة، بأنه "على الرغم من أن تركيا أيدت مؤخرًا روسيا في العديد من القضايا، فإن هذا لا يمنع تركيا من انتقاد روسيا بشأن سوريا، أو إدلب على وجه التحديد".[28] إجمالًا يمكن القول إن سياسة تركيا الجديدة في الشرق الأوسط بإدراك متزايد للتهديدات من صانع القرار التركي، ومنافسة محصلتها صفر مع القوى الإقليمية الأخرى، واللجوء المتزايد إلى استخدام القوة العسكرية، والسلوكيات المحفوفة بالمخاطر وسياسة حافة الهاوية، وتفضيل العمل الأحادي.

أما عن الاستراتيجية التركية الجديدة تجاه ليبيا، والتي جاءت على لسان سفير أنقرة لدى طرابلس كنعان يلماز في حواره مع وكالة الأناضول، فإن تركيا تنتهج مقاربة شاملة تجاه ليبيا، وتنظر إليها ككل دون التمييز بين شرقها وغربها، وتدعم الاستقرار والتوافق السياسي في هذا البلد، مؤكدًا أن الرؤية التركية لحل الأزمة السياسية الراهنة تتمثل في إقامة حوار بناء بين جميع الفرقاء، والجلوس على طاولة المحادثات بنوايا مخلصة لإيجاد حل نهائي وعدم السماح بتدخلات خارجية من شأنها تعكير سير المحادثات الجارية بشأن القاعدة الدستورية، أما البروفيسور د. هاكان تميزتورك الخبير في شؤون السياسة الخارجية التركية، فيرى أن تركيا تهدف من خلال وجودها العسكري والسياسي في ليبيا إلى تحقيق الاستقرار الدائم في هذا البلد وعدم السماح بانجراره مجددًا إلى صراعات مسلحة. وأضاف: "حتى الآن تحاول تركيا الحفاظ على موقفها المتوازن بين رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة وباشاغا، لكن يبدو أن أنقرة بحاجة الآن إلى اتخاذ موقف واضح في هذا الصراع. وعلى عكس الدبيبة، فإن لدى باشاغا مؤيدين في شرق وغرب البلاد، لذا فقد يكون خيارًا مناسبًا لأنقرة".[29]

### 6. أبرز محددات التدخل التركي في ليبيا في ضوء العثمانية الجديدة

ما يؤكد إدراك صانع القرار التركي (أردوغان) لضرورة التوجه نحو ليبيا وعقد اتفاقية ترسيم الحدود معها، أن التدخل العسكري التركي في ليبيا لم يكن جزءًا من خطة استراتيجية مُعدَّة مُسبقًا، وإنما جاء كردة فعل على تطور الأحداث في ليبيا، وعليه فإن مستقبل هذا التدخل

سيبقى متعلقًا أيضًا بتطورات الظروف العسكرية والسياسية على الأرض وفي المنطقة. وهنا يمكن الوقوف على عدة عوامل تحدد التحركات التركية في ليبيا، على النحو التالي:

أ. **الفراغ الجيوستراتيجي: الذي حدث عقب سقوط نظام القذافي وفشل الليبيين في إنشاء نظام سياسي بديل مستقر، وتعرُّض المصالح الأمريكية في ليبيا للهجوم الذي دفع واشنطن إلى التراجع وإهمال متابعة هذا الملف، وكذلك انكفاء الاتحاد الأوروبي على نفسه بسبب مشاكله الداخلية وأزمة خروج بريطانيا (البريكست) وتراجُع قوة تأثيره في الملف الليبي بسبب التنافس الفرنسي-الإيطالي؛ كل هذه العوامل أدت لخلق فراغ جيوستراتيجي في ليبيا، حاولت كلٌّ من مصر وروسيا أن تملأه من خلال لعب دور فاعل، مما دفع تركيا لدخول ميدان السباق من خلال وكلاء على الأرض دون الوجود بشكل مباشر ومُعلَن.**[30]

وقد عاد الدور التركي للظهور مجددًا على الساحة الليبية بعد عامين من الانحسار عقب التصريح الشهير للرئيس السيسي بإعلان خط سرت الجفرة خطًّا أحمر، ففي أغسطس 2022 بدأت تركيا مساعيَ جديدة لحل الخلافات القائمة بين الفرقاء في ليبيا وإيجاد توافق بشأن الأزمة السياسية التي تشهدها البلاد تزامنا مع تصاعد المخاوف من انزلاق ليبيا مجددًا إلى حرب أهلية في ظل وجود حكومتين متصارعتين، المساعي التركية توجت هذه المرة بلقاء جمع الرئيس رجب طيب أردوغان في العاصمة أنقرة برئيس مجلس النواب الليبي في طبرق عقيلة صالح، ونائب رئيس المجلس الرئاسي عبد الله اللافي، وقد أكد سفير أنقرة لدى طرابلس كنعان يلماز أن تركيا تنتهج مقاربة شاملة تجاه ليبيا، وتنظر إليها ككل دون التمييز بين شرقها وغربها، وتدعم الاستقرار والتوافق السياسي في هذا البلد، وتؤيد المباحثات القائمة بين مجلس النواب الليبي في طبرق والمجلس الأعلى للدولة حول تشكيل القاعدة الدستورية.[31]

ب. **حماية المصالح التركية في ليبيا ومنطقة شرق المتوسط؛ خاصة مع ارتباط ليبيا عضويًّا وسياسيًّا بملف الصراع على تحديد مناطق النفوذ الاقتصادية في شرق المتوسط.**

وهو ما دفع أردوغان للتصريح في يوليه 2021 إن بلاده موجودة في ليبيا وأذربيجان وسوريا وشرق البحر المتوسط وسوف تواصل وجودها، في رد على مطالب من قوى دولية لأنقرة

بسحب قواتها من هذه المناطق خصوصًا ليبيا، مؤكدًا أن "تركيا ستنتزع حقوقها المشروعة وستقوم بأعمال التنقيب في كافة بحارها، لا سيما شرقي المتوسط ومحيط قبرص."[32]

وتعد منطقة شرق المتوسط مطمعًا كبيرًا لدول المنطقة برمتها، لما تحتويه من مخزون هائل من الغاز الطبيعي يقدر بأكثر من 122 تريليون قدم مكعب، أنقرة تريد إذًا أن يكون لها نصيب وفير من تلك الثروات، وجاء منتدى غاز شرق المتوسط الذي يضم 7 دول هي مصر (المقر) وإيطاليا واليونان وقبرص والأردن وإسرائيل وفلسطين، ليعرقل محاولات تركيا توسيع سيطرتها على شرق البحر المتوسط، فيما يأتي التحالف التركي الليبي ردًّا على تلك الاتفاقية.

ج. **الطاقة:** فتركيا تستهلك كميات هائلة من الطاقة سنويًّا، وليس لديها موارد كافية، وتستورد ما قيمته 50 مليار دولار في العام الواحد. ورغم عمليات التنقيب التي تقوم بها أنقرة، فإن المناطق البحرية التابعة لها لا يوجد بها آبار غاز أو نفط. وهو ما دفعها في وقت سابق من هذا العام خلال شهر يوليو 2019، إلى إرسال سفن للتنقيب عن الغاز قبالة سواحل قبرص، وهو ما اعتبرته نيقوسيا استفزازًا وتحركًا غير قانوني. فالتقرب التركي نحو ليبيا هو رغبة منها في توفير موارد طاقة جديدة لأنقرة، ولذلك أبرمت أنقرة في 27 نوفمبر 2019 اتفاقًا بحريًّا مثيرًا للجدل مع حكومة الوفاق الوطني الليبية، تسيطر بموجبه تركيا على مناطق لا تخضع لها بموجب القانون الدولي. وهو ما أثار غضب اليونان وقبرص.

وفي 3 أكتوبر 2022، وقع وزير الخارجية التركي اتفاقًا في العاصمة الليبية يسمح بالتنقيب عن النفط والغاز في مياه البحر الأبيض المتوسط الليبية، وقال مولود جاويش أوغلو في مؤتمر صحفي في طرابلس: "وقعنا مذكرة تفاهم بشأن التنقيب عن المحروقات في المياه الإقليمية الليبية وعلى الأراضي الليبية من قبل شركات تركية ليبية مختلطة". في المقابل رفض رئيس البرلمان عقيلة صالح -الذي يُنظر إليه على أنه حليف لمصر- هذه الاتفاقية، مؤكدًا أن أي اتفاقية أو معاهدة أو مذكرة تفاهم يتم إبرامها من رئيس حكومة الوحدة الوطنية مرفوضة وغير قانونية، نظرًا لانتهاء ولايتها قانونًا وانعدام أي إجراء تتخذه منذ انتهاء ولايتها في 24 ديسمبر/ كانون الأول 2021، مؤكدًا أن إبرام أي مذكرة أو اتفاق يجب أن يتم عبر رئيس الدولة أو البرلمان، أو عبر الحكومة الشرعية التي نالت ثقة البرلمان، ممثلة في حكومة فتحي باشاغا.[33]

د. **أن تكون أنقرة قريبة من مصر:** ترغب أنقرة أيضًا من خلال انخراطها سياسيًّا وعسكريًّا في ليبيا، في أن تكون قريبة من مصر عن طريق التواجد على حدودها الغربية، وتعتبر ليبيا ساحة مواجهة خلفية بين القاهرة التي تدعم المشير خليفة حفتر وأنقرة التي تساند عسكريًّا فايز السراج رئيس حكومة الوفاق الوطني. ومؤخرًا بدأت تلوح في الأفق مؤشرات تقارب بين البلدين وتجاوز للخلافات بينهما، بعدما أبدت تركيا رغبتها في استعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر.

هـ. **العثمانية الجديدة:** الدور التركي في ليبيا يأتي كذلك في إطار مساعي الرئيس رجب طيب أردوغان لإحياء العثمانية الجديدة وبسط نفوذ واسع لأبناء أتاتورك على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[34]

وقد استطاعت تركيا تحقيق العديد من المكاسب الإقليمية، من خلال تطوير علاقاتها مع حكومة الوفاق الوطني، بتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود في توفمبر 2019، والتي اشتملت على عدة بنود عسكرية وأمنية واقتصادية، أهمها: أ- تعزيز التعاون الأمني والعسكري بين تركيا وليبيا. ب- الحفاظ على الأمن وحماية سيادة ليبيا، وتعزيز قدرات حكومة الوفاق في مكافحة الإرهاب والهجرة غير النظامية والجريمة. ج- حماية الحقوق البحرية للبلدين وفق القانون الدولي. د- السيادة على المناطق البحرية بما يهدف لحماية حقوق البلدين ضمن حدود القانون الدولي. هـ- التأسيس لمهام التدريب والتعليم، وتطوير الإطار القانوني، وتعزيز العلاقات بين الجيشين التركي والليبي. و- التعاون في تبادل المعلومات الأمنية ما بين ليبيا والحكومة التركية، وتغطية جميع الجوانب الأمنية.[35]

### 7. أبرز المواقف الدولية والإقليمية من التدخل التركي في ليبيا

أ. **الموقف الأمريكي:** شكل التخوف الأمريكي من التمدد الروسي في ليبيا، مبررًا لواشنطن للقبول بالتدخل العسكري التركي الذي بدأ في مطلع 2020، سواء عبر إرسال تركيا شحنات كبيرة من الأسلحة والعتاد العسكري لدعم القوات التابعة لحكومة الوفاق، أو بإرسال مقاتلي الميليشيات السورية التابعة لتركيا إلى ساحات القتال الليبية، وصولًا إلى التمهيد لحضور عسكري تركي مستقر في الغرب الليبي. وترى الولايات المتحدة في هذه السياسة العسكرية العدائية التركية عنصرًا موازنًا للتدخلات

الروسية المتنامية في الشرق الليبي، على اعتبار أن تركيا لا تزال تمثل فاعلًا رئيسيًّا في قوات حلف شمال الأطلنطي، وذلك بغض النظر عن خلافاتها العميقة والمتعددة مع أعضاء رئيسيين في الحلف، في مقدمتهم فرنسا، بجانب التوترات المتصاعدة مع الولايات المتحدة، خاصة خلال فترة تولي الرئيس "ترامب" الرئاسة منذ عام 2017.

الدعم الأمريكي لتركيا في ليبيا مشروط بتحقيق المصالح الأمريكية هناك، القائمة على هدفين أساسيين: إضعاف النفوذ الروسي، والتوصل إلى توازن للقوة على الأرض يُفضي إلى بدء مسار الحل السياسي والمفاوضات وتقاسم السلطة. فيما تُبدي واشنطن امتعاضها من استخدام تركيا عناصر "جهادية" في عملياتها العسكرية في ليبيا، بينما تحاول أنقرة إقناع واشنطن بأن جميع هذه العناصر تحت سيطرتها، وفي هذا الوقت تلعب واشنطن دور الوسيط السري وغير الرسمي بين القاهرة وأنقرة، من أجل الوصول إلى حل وسط يحُول دون الصدام العسكري المباشر بين البلدين في ليبيا؛ إذ إن نشوب مواجهة عسكرية مباشرة بين حليفَيها، مصر وتركيا، سيفتح المجال بشكل أوسع للتدخل الروسي أو دعم موسكو للجيش الوطني الليبي، وهو ما لا تريده واشنطن.[36]

ب. **الموقف الأوروبي:** يشير أحدث تقرير للمفوضية الأوروبية عن تركيا، إلى أسباب متعددة أدت إلى تدهور العلاقات الثنائية، بما في ذلك تدخلها في ليبيا، ويشير إلى أن الدعم العسكري التركي لليبيا، بما في ذلك نشر مقاتلين أجانب على الأرض، وانتقادها المستمر وعدم تعاونها مع عملية إيريني، يضر بالمساهمة الفعالة للاتحاد الأوروبي في تنفيذ حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة، ويؤدي إلى مقاربات متضاربة لليبيا. ويضيف التقرير عن المذكرة التركية الليبية غير القانونية: "واصلت تركيا تأكيد صحة اتفاقية ترسيم الحدود البحرية التركية-الليبية لعام 2019، والتي يعتبرها الاتحاد الأوروبي انتهاكًا للحقوق السيادية للدول الثالثة، والتي لا تمتثل لقانون البحار وليس لها عواقب قانونية على الدول الثالثة".

فيما يتعلق بالسياسة الخارجية التركية بشكل عام، تؤكد المفوضية أن "سياستها الخارجية الأحادية" استمرت في تناقض أولويات الاتحاد الأوروبي في إطار السياسة الخارجية والأمنية

المشتركة (CFSP)، ولا سيما بسبب عملها العسكري في سوريا والعراق، وعدم توافقها مع تدابير الاتحاد الأوروبي التقييدية ضد روسيا.[37]

ج. **الموقف الروسي:** ويرى بعض المحللين أن الدور الروسي في ليبيا ربما يتراجع نتيجة انشغال روسيا بالحرب في أوكرانيا، ونقل بعض قوات فاغنر من ليبيا إلى أوكرانيا، إلا أن روبرت يونياكي -كبير الخبراء والمحللين في شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمجموعة نافانتي للتحليل- نشر مقالًا في موقع فورين بوليسي (**Foreign Policy**) الأميركي بعنوان "**Libya Could Be Putin's Trump Card**"، أكد فيه أن الحضور الروسي في ليبيا ممثلًا في مرتزقة ميليشيا فاغنر، قد يكون أكثر أهمية للرئيس الروسي فلاديمير بوتين من صراعاته في أوكرانيا، مضيفًا: إن موقف فاغنر المحفور في ليبيا يتوافق مع تصميم روسيا الأوسع نطاقًا، المتمثل في الضغط على الدول الأوروبية الأعضاء في الناتو للتوصل إلى نتائج سياسية مختلفة، من خلال التحكم في مصادر الطاقة القريبة وزرع عدم الاستقرار على حدودها.

وأكد يونياكي أن فاغنر لا تزال راسخة القدم في القواعد العسكرية الرئيسية والمنشآت النفطية وحولها في ليبيا، كأسلحة مأجورة للجيش الوطني الليبي بقيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر، واصفًا إياها بأنها جزء مهم من حملة حفتر لانتزاع السيطرة على الدولة الليبية من الحكومات والقوات المتمركزة في طرابلس. منوهًا إلى أن ليبيا تُعد عملاق طاقة محتملًا على أعتاب قارة أوروبا؛ حيث تمتلك احتياطيات نفط مؤكدة تبلغ 48 مليار برميل، والغاز الطبيعي 53 تريليون قدم مكعب، كما تمتلك ٪39 من إجمالي احتياطيات النفط في أفريقيا، وقد باعت في عام 2020 ما نسبته ٪63 من صادراتها إلى القارة الأوروبية، خاصة (إيطاليا وإسبانيا وألمانيا)، وبلغ الإنتاج أكثر من مليون برميل يوميًّا في عام 2021، مضيفًا أنه منذ عام 2020 انتقلت ميليشيا فاغنر إلى وضع يسمح لها بعرقلة كل الإنتاج الحالي في ليبيا وأي جهد مستقبلي من قبل الاتحاد الأوروبي، الذي يتطلع إلى الحد من الاعتماد على الطاقة في روسيا بالاستفادة من الطاقة في ليبيا.[38]

د. **الموقف المصري:** تشغل ليبيا أولوية لدى صانع القرار المصري؛ حيث تشترك معها في حدود طويلة تصل إلى 1200 كيلومتر، الأمر الذي تسبب في حالة السيولة الأمنية على الجانب الليبي، التي ترتب عليها تحديات للسيادة المصرية تمثلت في تسلل العناصر الإرهابية وعمليات التهريب، فضلًا عمَّا يمثله استمرار الصراع من إعادة

تموضع التنظيمات الإرهابية والمقاتلين في الجماعات الهاربة من ساحات القتال الخارجية، كسوريا والعراق، على أمن مصر القومي.

لم يكن الموقف الحازم الذي أعلنه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، في 20 يونيه 2020 إزاء التدخلات التركية على الحدود الغربية لبلاده، تطورًا كبيرًا في مجريات الصراع الليبي فحسب، بل شكَّل نقطة تحول في المواجهة الإقليمية مع تركيا؛ تكثيف تركيا تجنيد المرتزقة والمتطرفين من الجماعات التابعة لها في سوريا، كان مؤشرًا مقلقًا لمصر، لكن نقطة التحول الحقيقية تمثلت بإفصاح تركيا علنًا عن وجودها العسكري في ليبيا بعد معركة طرابلس، وبدئها بإملاء الشروط على أطراف الصراع، لتمكين حلفائها من التقدم شرقًا لحصار مصر، هذا التقدم كان «خطًا أحمر» بالنسبة للقاهرة التي لن تتسامح مع «محاولة حصارها» بوجود تركي على حدودها الأطول، ولن تقبل بتكرار تجربة وجود جماعات مسلحة بامتدادات إقليمية ودولية على مرمى حجر منها، ولهذا شدد السيسي في حديثه على أهمية سرت والجفرة، غير أن الموقف المصري ليس بعيدًا أيضًا عن حسابات المواجهة الإقليمية مع مشروع تركيا التوسعي للسيطرة على المنطقة طبقًا لفكرة العثمانية الجديدة، ولعل هذا بدت ترجمته في المواقف العربية الواضحة التي خرجت للتشديد على دعم القاهرة باعتبار تحركها دفاعًا عن الأمن القومي العربي[39].

## خاتمة

- **من خلال رصد ومتابعة وتحليل جهود أردوغان الحثيثة لتدعيم ونشر فكرة العثمانية الجديدة:** ومحاولاته بسط النفوذ التركي في العديد من الدول العربية والإسلامية، مستخدمًا في ذلك العديد من العناصر كالدين والهوية والتاريخ والثقافة، ومعتمدًا على أسلوب خطابي يروج لفكرة أنه زعيم الأمة الإسلامية، وأن تدخل بلاده في العديد من الدول العربية ليس تدخلًا أجنبيًا من أجل استمالة الشعوب العربية للفكرة؛ يمكن القول إن أردوغان نجح بنسبة كبيرة في استغلال ما يسمى بـ "العثمانية الجديدة" في التغلغل في العديد من الدول العربية، ومن هذه الدول ليبيا، مستغلًا في ذلك الفراغ الإقليمي الذي أحدثه تراجع الدور الأمريكي في المنطقة.
- **تمكن أردوغان بالفعل من عقد اتفاقية شديدة الأهمية مع حكومة الوفاق الوطني الليبية:** هي اتفاقية ترسيم الحدود، بالإضافة للعديد من الاتفاقيات الأمنية التي

مكنته من التدخل عسكريًا في ليبيا، والاقتصادية التي سعى من خلالها لإخراج الاقتصاد التركي من حالة الركود التي يواجهها، ومن أبرز الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين، توقيع مذكرتي تفاهم، الأولى حول التعاون الأمني والعسكري، والثانية بشأن تحديد مناطق الصلاحية البحرية.

- **تتصاعد المخاوف من انزلاق ليبيا مجددًا إلى حرب أهلية، في ظل وجود حكومتين متصارعتين منذ أن منح مجلس النواب بطبرق مطلع مارس 2022 الثقة لحكومة جديدة برئاسة فتحي باشاغا، ويرفض رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة تسليم السلطة إلا لحكومة تأتي عبر برلمان منتخب من الشعب لإنهاء كل الفترات الانتقالية، وقد أدى ذلك إلى تغييرعلاقات أنقرة مع ليبيا، فبعد أن كانت تقتصر سابقًا على حكومة طرابلس المعترف بها دوليًا، تحولت مؤخرًا إلى الانفتاح على الشرق الليبي أيضًا.**[40]
- **يمكن القول إن مستقبل التواجد التركي في ليبيا يتوقف على مدى "رشادة" التوجه التركي الخارجي، ومدى إمكانية تحجيم الاندفاع التركي "للتورط السلبي" في الشؤون الداخلية لليبيا، ومدى نجاح صانع القرار التركي في إدراك أهمية "كسب" دول الجوار الليبي وفي مقدمتهم مصر، خاصة بعد إصدار الرئيس عبد الفتاح السيسي في 13 ديسمبر 2022 قرارًا جمهوريًا بترسيم الحدود البحرية الغربية في البحر المتوسط.**

# المراجع


.1 2023 - العين الإخبارية - 4/2/2018 على الرابط التالي: https://al-ain.com/article/turkey-iraq-syria-terrorism

.2 158 - فبراير 2015 على الرابط التالي: https:// www.wahdaislamyia.org/issues/158/kdalli.htm

3. Erdoğan's Libya Campaign: Another Neo-Ottoman Design- Burak Bekdil- midlle east forum-June 3, 2020 https://www-meforum-org.translate.goog/61053/erdogans-libya-campaign-another-neo-ottoman-design?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc

4. Turkey and Libya sign maritime hydrocarbons deal-Times of Malta-October 3, 2022 https://timesofmalta-com.translate.goog/articles/view/turkey-libya-sign-maritime-hydrocarbons-deal.984986?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc

.5 8/8/2007 متاح على الرابط التالي: https://elaph.com/Web/html.254197/8/NewsPapers/2007

.6 26/1/2015 على الرابط التالي: https://fiker. /org/political-decision

.7 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D8%AB%D985%D8%A7%8A%D8%A9_%D8%AC%D8%AF%D%86%D9%%D9

.8 -13 مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية - 6/12/2020 متاح على الرابط التالي: https://acpss.ahram.org.eg/News/16934.aspx?fbclid=IwAR3t8wF19i047NbrAD2jRxyniLtR-

.9 https://mawdoo3.com/%D9 2016/11/21 - 88%%87%D9%81%D9%85%D9%84%%84%D8%A5%D8%B3%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%88%D9%87%D9%84%D9%D8%A7%D9%_85%D98A%D8%A9%85%D9%D8%A7%D9

.10 https://cutt.us/RRhqm :28/6/2020على الرابط التالي

11. European Center for Populism Studies (ECPS) February 14, 2021- https://www.populismstudies.org/erdogans-political-journey-from-victimised-muslim-democrat-to-authoritarian-islamist-populist/

.12 https:// 13/10/2020 على الرابط التالي: -86%D8%A7%D8%AA%87%D8%A7%D9%alwatanalarabi.com/%D8%B1%D9

.13 DW الألمانية، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/9owoc

.14 DW الألمانية - 24/7/2020 على الرابط التالي: https://cutt.us/YTS6v

.15 2023 - العين الإخبارية - 4/2/2018 على الرابط التالي: https://al-ain.com/article/turkey-iraq-syria-terrorism

.16 عمر كوش - مصدر سابق

.17 محمد عبد القادر خليل - مرجع سابق

.18

.19 4/8/2020 على الرابط التالي: https://epc.ae/ar/topic/turkeys-intervention-in-libya-determinants-and-challenges

20. 7december2020 https://www.fpri.org/article/2020/12/why-turkey-intervened-in-libya/

.21

22. European Center for Populism Studies (ECPS) February 14, 2021- https://www.populismstudies.org/erdogans-political-journey-from-victimised-muslim-democrat-to-authoritarian-islamist-populist/

.23

.24 https://arabic.cnn.com/middle- <?> 2020/1/14 erdogan-threatens-haftar-libya-ottoman-empire/14/01/east/article/2020

.25

26. Insecurities- https://www.iai.it/en/pubblicazioni/new-turn-turkeys-foreign-policy-middle-east-regional-and-domestic-insecurities

.27 على 2020/7/27 الرابط التالي: https://marsad.ecsstudies.com/35955/

.28 https:// على الرابط التالي: 2020/10/13 -86%D8%A7%D8%AA%87%D8%A7%D9%alwatanalarabi.com/%D8%B1%D9

.29 https://cutt.us/visVQ 2022/8/5

.30

.31 https://cutt.us/visVQ 2022/8/5

.32 https://cutt.us/0z3Gd على الرابط التالي: 2021/7/DW – 2

.33 https://cutt.us/RvAtT على الرابط التالي: 2022/10/4

.34 https://cutt.us/oNJxz على الرابط التالي: 24 – 31 ديسمبر 2019

.35 اتفاقية ترسيم الحدود التركية الليبية – موقع معرفة – على الرابط التالي: https://www.marefa.org/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%84%D8%AD%D8%A%D8%A7%D9%_85%8A%D9%8A%D8%A9_%D8%AA%D8%B1%D8%B3%D9%82%D9%%D98%84%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%83%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%88%D8%AF_%D8%A7%D9%F%D98A%D8%A9%8A%D8%A8%D9%4%D9

36. Turkey's Intervention in Libya: Determinants and Challenges- EPC- Aug 2020 https://epc.ae/en/details/featured/turkeys-intervention-in-libya-determinants-and-challenges

37. https://libyaupdate.com/eu-report-on-turkey-criticizes-its-involvement-in-libya/

38. https://foreignpolicy.com/2022/07/08/wagner-group-libya-oil-russia-war/?tpcc=recirc_latest062921

.39 https://cutt.us/CHO9s ,2020/6/21

.40

# ندوة العدد

ندوة العدد

# «الوطن العربي في عالم متغير»

## جلسة حوارية مع الأمين العام لجامعة الدول العربية معالي السفير/ أحمد أبو الغيط

**عقد المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية** جلسة حوارية استضاف فيها معالي السفير/ **أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية**، يوم الأربعاء الموافق 4 يناير 2023، تحت عنوان: "الوطن العربي في عالم متغير"، وذلك بحضور مجموعة كبيرة من مستشاري وخبراء وباحثي المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، **وأدار الجلسة الدكتور خالد عكاشة المدير العام للمركز.**

استهلت الجلسة بكلمة ترحيبية للدكتور **خالد عكاشة**، أعرب فيها عن ترحيب كل أعضاء المركز ترحيبًا حارًّا بالسيد الأمين العام لجامعة الدول العربية في مقر المركز، مُعبرًا عن أن ذلك يمثل مبعث سعادة وفخر، وفرصة ثمينة لإجراء حوار تُطرح فيه أسئلة، والاستماع إلى رؤى السيد **أحمد أبو الغيط** في كثير من الملفات.

ثم عبَّر السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية عن شكره على هذه الدعوة، معربًا عن سعادته بلقاء هذا الجمع من المفكرين والباحثين من الهيئة الاستشارية وخبراء وباحثي المركز،

وأشاد بالدور الذي يقوم به المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، وحاجة مصر والوطن العربي إلى العديد من مراكز الفكر الإضافية على غرار المركز المصري، وأن مراكز الفكر يقع عليها دور كبير في التحليل والتوعية، وتثقيف الرأي العام، وتقديم مقترحاتها لمؤسسات صنع القرار.

وفي إطار تحليله للتوجهات الكبرى التي تشكل النظام العالمي، وصف السيد أحمد أبو الغيط الوضع الدولي بأنه أحد أخطر المراحل التي تمر بها العلاقات الدولية على مدى الفترة من 1945 وحتى اليوم، فإذا كانت 1945 شهدت حربًا ضروسًا بين المحور والحلفاء، وحتى إذا كانت الأزمة الكوبية سنة 1962 حادة جدًّا وخطيرة جدًّا، فاليوم الوضع الدولي يحمل أخطارًا ليس لها حدود، سواء العالم الغربي الذي يشعر بالتحدي الصيني، ورغبة روسيا في تعزيز مكانتها على الساحة الدولية، أو الدول المتوسطة التي ترى أن هناك وضعًا مناسبًا لزيادة نفوذها في محيطها الإقليمي مثل تركيا وإيران، بالإضافة إلى إسرائيل التي ترى نفسها تعيش "شهر عسل" منذ 11 عامًا، وأن الإقليم بصفة عامة يتعرض للشد والجذب من القوى على الهامش.

**وأشار السيد أبو الغيط** إلى أن القوى الكبرى العظمى داخلة في مواجهة مرعبة قد تمتد حتى 2030 أو 2050، وأن التحالف الغربي يشهر أسلحته في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وروسيا والصين تتجهان نحو تحالف لا يُعرف ماذا سيفعل بالعالم، مؤكدًا أن هذه التطورات سيكون لها تداعيات خطيرة، وما يحدث لم يكن يتوقعه أحد، ضاربًا مثلًا بلقاء جمعه في أوائل يناير 2022 مع عدد من الشخصيات الفكرية الدولية، حيث تحدثوا حول احتمالات الغزو الروسي لأوكرانيا، وذكروا حينها أن تأثيرات هذا الغزو ستكون خطيرة على منطقة البلقان والقوقاز والبحر الأسود وشرق البحر المتوسط، ولم يكن هناك توقع بأن هذا الحدث سيمتد تأثيره على العالم أجمع، والوصول إلى التلويح باستخدام السلاح النووي التكتيكي، وهو أمر لم يكن متصورًا من قبل، وإذا استُخدم هذا السلاح فسيُكسر أحد المحظورات في العلاقات الدولية. وذكر أن الغرب مصمم على مواجهة روسيا في النزاع الأوكراني، ويضع عينه على تجنب قيام تحالف قوى بين روسيا والصين.

**وأشار السيد أبو الغيط** إلى أن الصين تمثل قوة جبارة في عالم اليوم، وتبني حاملة الطائرات الرابعة، وتخطط للحاق بالولايات المتحدة التي تمتلك 11 حاملة في 2035، وهي تقول إنها في 2030 سيكون لديها 1500 صاروخ ردع نووي استراتيجي.

**وعن توقعات الفترة المُقبلة**، قال إنه من الصعب التوقع والتنبؤ، ضاربًا مثالًا بما كتبه عالم السياسة الأمريكي "ستيفن والت" بأنه لم يكن أحد يتخيل أن يحدث عديد من الأشياء التي حدثت بالفعل في الفترة الأخيرة، مثل أحداث 11 سبتمبر 2001، أو جائحة كورونا، وبالتالي من الصعب التنبؤ.

وأضاف أن السمة الأهم في عالم اليوم هي "اللا يقين"، وحالة من السيولة التي تطبع التفاعلات والتغيرات الدولية، وأنه في زمن عالم الحرب الباردة كانت هناك ثوابت يُمكن الاستناد إليها لتوقع سلوك الفاعلين الدوليين بدرجة معقولة من اليقين، وحتى في لحظة الأحادية القطبية التي كانت تقودها الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة كان هناك بوصلة معقولة للتوقع، ولكن اليوم تتسارع المتغيرات ويتعدد الفاعلون وتتنوع القضايا، وهو ما يزيد من مساحة عدم اليقين.

**وذكر السيد أبو الغيط أن وزير الدفاع الأمريكي الأسبق** "رامسفيلد" كانت له مقولة، وهي "Known Knowns" أي أشياء معروفة، مثل أن الحرب في أوكرانيا ستستمر لعام أو عامين آخرين، والحرب الباردة الثانية قادمة لا محالة، بالإضافة إلى تغير مناخي جبار سيستمر للفترة المقبلة لا محالة. وهناك "Known unknowns"، وهي أمور ليست معروفة ولكن من المعروف أنها محتملة الحدوث. وهناك " unknowns unknown"، وهي أمور غير معروفة، مثل الجائحة التي حدثت، فمعروف أن جوائح تحدث ولكن وقتها غير معروف.

وذكر أن الحرب في أوكرانيا سوف تستمر في خلال عام 2023، وأن روسيا لديها مزايا في هذه الحرب، منها مواردها العسكرية وقدراتها البشرية، فسكان روسيا ما يقرب من 140 مليون مواطن، في مقابل 40 مليون مواطن لأوكرانيا، منهم نحو 13 مليونًا من أصول روسية. وبالتالي الحرب مستمرة لعام على الأقل.

واستبعد أن يقبل "بوتين" بالتخلي عن الأقاليم التي ضمها، أو شبه جزيرة القرم، ومن غير المعروف ما إن كان الغرب يمتلك نفسًا طويلًا للاستمرار في الحرب الأوكرانية أم لا.

الملمح الآخر هو أن الحرب الباردة الجديدة ستستمر بحدة شديدة ومتصاعدة بين الولايات المتحدة والصين، ولكن الصين صبورة وتتبع سياسة النفس الطويل، والرئيس الصيني "شي"

غير متعجل للاصطدام بالغرب. وتوقع السفير أبو الغيط أن يكون هناك تقارب كبير بين الصين وروسيا خلال العام الجديد وتبادل الزيارات واللقاءات.

**واستطرد:** "أنصح بقراءة مقال عن الرقائق الإلكترونية وأشباه الموصلات على مجلة الفورين أفيرز، يشير لاكتشاف الأمريكيين أن تايوان تحتكر إنتاج 90٪ من سوق أشباه الموصلات، ولا تنتج أمريكا إلا 1٪ فقط، فكر الأمريكيون ماذا إذا هاجمت الصين تايوان؛ جميع الأجهزة المدنية والعسكرية الأمريكية تعمل بأشباه الموصلات القادمة من تايوان، وعليه؛ خصصت الولايات المتحدة 120 مليار دولار لإنتاج أشباه الموصلات.

**وعلى الصعيد الأوروبي**، أشار السيد أبو الغيط إلى تقرير وصله من بعثة الجامعة العربية في برلين، جاء فيه أن ألمانيا تعيد تأهيل سياستها الخارجية والدفاعية بالشكل الذي يجعل لها بصمة واضحة في نصرة العالم الغربي في شرق أوروبا ووسط أوروبا؛ فالعودة الألمانية إلى التسليح بهذا القدر البالغ 100 مليار دولار، والمطالبة بمقعد دائم في مجلس الأمن، قد يكون لها تأثير على العلاقات والتوازنات بين فرنسا وألمانيا، وتوقع أن يكون هناك حالة من الشد والجذب في المستقبل بين ألمانيا وفرنسا داخل الاتحاد الأوروبي، ومراجعة الاتفاقيات المشتركة الخاصة بالاتحاد، مبينًا أن الأوروبيين يتحدثون عن قوة أوروبية مستقلة منذ 1990، ولكن حقيقة الأمر أن الولايات المتحدة غير راضية عن ذلك، وتريد استمرار نفوذها في القارة الأوروبية، من خلال المظلة العسكرية لحلف شمال الأطلنطي، وخاصة في ظل المواجهة المتنامية مع الصين.

**وحول التحالفات الأمريكية في آسيا**، قال إنها ليست تحالفات جديدة، بل كانت موجودة عام 1940، فعندما ذهب الجنرال دوجلاس ماك آرثر إلى أستراليا صنع اتفاقًا مع الحكومة الأسترالية بالتموضع الخاص بالأسطول والطيران والقوات التي سيستعيدون بها الفلبين، وأن الولايات المتحدة ستسعى لزيادة وجودها في آسيا ومنطقتي المحيط الهندي والهادئ، وبالتعاون مع الحلفاء التاريخيين مثل المملكة المتحدة وأستراليا.

## الحوار مع معالي الأمين العام أحمد أبو الغيط

**سأل الدكتور محمد كمال**، عضو الهيئة الاستشارية بالمركز، سؤالًا للسيد أحمد أبو الغيط حول نصيحته لشباب الباحثين حول أدوات التحليل السياسي، وخاصة أن الأمين العام يؤكد دائمًا على أهمية التاريخ والجغرافيا في تحليل الظواهر السياسية، وفي ظل الحديث عن عودة التاريخ وليس نهايته كما ذكر فرانسيس فوكوياما، والحديث أيضًا عن عودة الجغرافيا أو انتقام الجغرافيا، كما يظهر في العديد من الصراعات الدولية والإقليمية.

**قال السيد أبو الغيط** إن العالم يشهد الآن عودة الجغرافيا والحرب، وأوكرانيا نموذج، معلنًا اختلافه مع مقولة البعض بأن أساس العلاقات الدولية هو السلام وليس الحرب، فالعكس هو الصحيح، والحرب هي الأساس والسلام هو الاستثناء، فالصدام بين البشر هو أساس الإنسانية، ومن المهم النظر للعلاقات الدولية من مدخل الواقعية، وليس مدخل المثالية أو التمنيات.

وأكد أنه لا يمكن لشاب أو شابة من المحللين للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، أن يتناول موضوعًا بدون فهم الجغرافيا السياسية، وجغرافيا وتاريخ المنطقة التي يتناولها. ومن يريد دراسة الاستراتيجية يجب أن يعرف تاريخ وجغرافيا وعسكرية واستخدامات السلاح، وإلا فلن يكون هناك فهم. موضحًا أن قصة الإنسانية هي قصة الصراع بين البشر، بدءًا بالفرد، مرورًا بالقبيلة والشعب، وصولًا إلى الدولة والحضارة.

وأشار إلى أن هناك أمثلة كثيرة لتأثير التاريخ والجغرافيا، فمثلًا عند الحديث عن التحالف البازغ بين أستراليا وبريطانيا وأمريكا، لا يمكن اعتباره تحالف بازغ وإنما هو تحالف قديم بدأ منذ عام 1940، وكذلك الأمر بالنسبة للحرب بين روسيا وأوكرانيا، فهناك جزء تاريخي وادعاءات متبادلة لها جذور تاريخية حول ارتباط أوكرانيا بروسيا.

لذا فمعرفة التاريخ ضرورية. وذكر السيد أبو الغيط بأنه شخصيًا شكّل نفسه معرفيًا منذ البداية بقراءة التاريخ، وبدون جغرافيا وتاريخ وفهم لعلاقات القوة بين الدول، وفهم تاريخ الإمبراطوريات من حيث النشأة والتمكين، سيكون من الصعب فهم وتحليل العديد من الظواهر الدولية الحديثة.

**وعبر اللواء محمد إبراهيم الدويري**، نائب المدير العام بالمركز المصري، عن سعادته بتشريف معالي الأمين العام في المركز، باعتباره رجل دولة، ورجل سياسة، ورجل تاريخ، وصانع قرار، وصاحب خبرة كبيرة في المناصب التي تولاها، وأنه يتفق مع معالي الأمين العام بشأن استشرافه للمستقبل في 2023 وما بعده، وأن توابع الزلازل التي حدثت خلال السنوات الماضية القليلة ستستمر معنا فترة طويلة، وذكر أن له سؤالًا مرتبطًا بمستقبل القضية الفلسطينية، وهي ما تزال قضية محورية وقضية أمن قومي في ظل أوضاع عربية صعبة للغاية وتطورات في الداخل الإسرائيلي، وإمكانية أن يكون هناك تحرك عربي جديد بشأن هذه القضية.

وفي إطار إجابته، تحدث الأمين العام عن تطور مبادرة السلام العربية، والتحديات التي واجهتها، وأشار إلى تواصل الجهود من أجل أن تتصدر القضية الفلسطينية أولويات العالم، في وقت يزدحم بالتحديات والمشكلات العالمية. وأن القضية الفلسطينية، تعرضت إلى اختبار قاسٍ خلال الأعوام السابقة، بسبب سياسات نظرت للقضية بعيون إسرائيلية دون اعتبار لتاريخ الصراع وجوهره. وأضاف أن القضية الفلسطينية تعرضت لهزة شديدة جدًّا في السنوات الأخيرة، وأن دولًا عربية كثيرة اهتزت، واهتز الإقليم كله، وانخفض التركيز على التسوية الفلسطينية.

**وذكر الأمين العام** أن رفض الجانب الإسرائيلي لـ "حل الدولتين" سيؤدي إلى وجود أغلبية فلسطينية في أرض فلسطين التاريخية، وسيُشكل مأزقًا مؤكدًا لإسرائيل في غضون 10 سنوات، وأن هناك حقيقة تتعلق بأن الفلسطينيين سيصبحون الأغلبية السكانية في المنطقة بين نهر الأردن والبحر المتوسط في الأعوام المقبلة، وذكر أن عدد سكان فلسطين التاريخية حاليًّا قد يكون 15 مليونًا، نصفهم فلسطينيون، وسيتجاوزون النصف بعد ذلك في غضون 10 سنوات. وفي هذه الحالة ماذا ستفعل إسرائيل معهم؟ ولن يكون بالإمكان الإبقاء على الأغلبية التي تضم ملايين المواطنين تحت الاحتلال الدائم، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك هجرة مضادة من اليهود، لأن مستوى المعيشة في العالم الغربي أعلى.

**اللواء الدكتور محمد مجاهد الزيات**، عضو الهيئة الاستشارية، ذكر أنه سعيد جدًّا للحديث مع السيد أبو الغيط، وأنه يتفق معه في أن أهم تحدٍّ للعالم كله وللإقليم حاليًّا هو التطورات العالمية، وشاهِده على ذلك آخر تقرير للاستخبارات الإسرائيلية، والذي ذكر أن أهم التحديات

بالنسبة لإسرائيل هو التطورات العالمية التي يمكن أن تنعكس على السياسة الخارجية لإسرائيل وعلى الأمن القومي الإسرائيلي، وتراجع التحدي الإيراني وأصبح في المرتبة الثانية بكل ما فيه. واستأنف: "بالفعل، التطورات العالمية متغير وتحدٍّ حاكم دولي، وبالنسبة لنا إقليمي. سوف أركز في التساؤل على الإقليم بناءً على اتفاقنا أن أي سياسة خارجية للدولة تعتمد على قدراتها الداخلية، والبناء الداخلي، وقدراتها على امتلاك أدوات، للتأثير الخارجي، بهذا الشكل يخضع الإقليم للحقبة الإيرانية التركية بصورة أساسية، تلحقها الحقبة الإسرائيلية. والسؤال هو: هناك تصور للتعامل مع هذه التطورات الإقليمية؟".

**وأكد السيد أحمد أبو الغيط**، في إجابته أن العالم العربي يواجه أوضاعًا صعبة مع الجيران في الإقليم، وأن إيران وتركيا وإسرائيل لها أهداف ومصالح تريد تحقيقها في المنطقة العربية، وفي العقد الأخير شهدنا نوعًا من التهور السياسي من جانب تركيا وإيران اللتين أظهرتا أن لهما رغبة في الانقضاض على ما تصور أنه مكاسب لهما بسبب الفوضى التي دخلت فيها بعض دول المنطقة منذ 2011. وأن العلاقات العربية مع إسرائيل ستظل بعيدة عن القبول الشامل، ما دام احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والعربية مستمرًا.

وأشار إلى أن الدور الإيراني في الحرب الروسية الأوكرانية سيؤدي إلى مزيد من التوتر في العلاقات بين إيران والغرب، والصدام الإيراني العربي قد يكون له آثار بالغة على المنطقة، وأن الوضع في تركيا سيتأثر بنتائج الانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة.

**ورحب الدكتور جمال عبد الجواد**، عضو الهيئة الاستشارية، بمعالي الأمين العام، وأشاد بكتابَي "شهادتي" و"شاهد على الحرب والسلام" من تأليف السيد أبو الغيط، باعتبارهما يمثلان رواية "بديلة" لرواية شاعت عن السياسة الخارجية المصرية، ودور مصر في الإقليم. وأضاف أن حديث الأمين العام عن العالم يثير عددًا من التساؤلات للاستزادة من المعرفة، منها: "إننا بالتأكيد ليس من مصلحتنا أن تنهزم روسيا في هذه الحرب، وأيضًا لا يمكننا مساعدة روسيا على تجنب الهزيمة، فماذا نفعل؟ وهل الحرب الروسية الأوكرانية تمثل لنا أي فرص، بجانب التحديات التي نعاني منها؟".

**وأجاب السيد أبو الغيط**، بأن الدول العربية توقعت الضغوط التي يمكن أن تتعرض لها نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية، وفكرة أن من لن يقف معي فسوف يكون ضدي، لذا تم اقتراح دعوة من الجامعة العربية لتشكيل مجموعة اتصال للقيام بالتوفيق أو الوساطة بين

الطرفين. وواصل: "هنا انطلقت فكرة مجموعة اتصال مُشكلة من مصر والعراق والجزائر والسودان والأردن، وذهبنا بهم إلى موسكو ووارسو. وبالرغم من أن فرص نجاح الوساطة لم تكن كبيرة، لأنك ليس لديك قدرة على التأثير على طرفي الصراع، فقد كانت محاولة للتعامل مع الضغوط المحتملة من أحد الأطراف عليك، دون مناصرة الآخر".

**وأضاف الدكتور عبد الجواد:** "أخشى أن الأمور في هذا الصراع تضيق أكثر من ذلك، وأن فرصة المناورة والوقوف في موقف وسط، تقل تدريجيًا".

**ورد السيد أبو الغيط:** "بالفعل، فإنها تقل كما يظهر في عمليات التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعندما يتم الحديث عن طرد روسيا من تنظيمات دولية". وأضاف أن المصلحة تتطلب ألا يكون هناك اختيار بين الطرفين، لأن هناك مصالح متبادلة مع الأطراف المختلفة. ومع ذلك لا يبدو أن هناك أي فرص متاحة مرتبطة بهذا الصراع، وسيؤدي استمراره لاستمرار التحديات المرتبطة به.

**وعلق اللواء محمد قشقوش**، عضو الهيئة الاستشارية، بأن الحرب الروسية في أوكرانيا هي حرب بين دولتين تنتميان لنفس المدرسة الشرقية ونفس المدرسة التسليحية. ومصر مستفيدة من الحرب لأننا نقيِّم الأسلحة المستخدمة في الحرب بهدف تطوير أسلحتنا الشرقية أو الوقوف على نقاط قوتها وضعفها. كما تستفيد مصر من مشاهدة اعتزام أوكرانيا دمج سلاح غربي وسلاح شرقي في ساحة حرب واحدة.

**وأجاب السيد أبو الغيط:** "هنا يصبح السؤال: هل ما زالت الدبابة هي السلاح الاستراتيجي الأول في الحرب، أم الطائرة المسيرة، أم الصواريخ المحمولة والتكتيكية؟ وما هي حدود الحرب الإلكترونية، وتأثير الدفاع الجوي في مواجهة مقاتلة تكلفتها 120 مليون دولار في مقابل طائرة مسيرة تكلفتها 100 دولار؟ هذه كلها من الدروس المستفادة. ورغم عدم كوني خبيرًا عسكريًا، فإنني أدرك أهمية هذه الدروس".

**تحدث الدكتور حسن أبو طالب**، عضو الهيئة الاستشارية، عن أن حل الدولتين في القضية الفلسطينية يبدو منتهيًا، وأن الوضع في عام 2050 سيتحول إلى دولة واحدة تشهد صراعًا ممتدًا. وسأل: "ما هي أساليب إدارة الصراع من الجانب الفلسطيني في اتجاه حل الدولتين؟". وأضاف: "من أربع سنوات، صدر تقرير من وزارة الأبحاث الألمانية، ونصح الخارجية الألمانية

بعدم تبني حل الدولتين". وأكمل د. أبو طالب بأنه كتب دراسة موسعة في هذا الموضوع، وسأل: "إلى أي مدى تقبل الجامعة العربية الممثلة للفكر العربي هذا الصراع في ضوء هذه التحولات وتحولات الحكومة الإسرائيلية؟".

**أجاب السيد أبو الغيط:** "الجامعة العربية تسير وفق إرادة صاحب القضية، وهم الفلسطينيون. وعلينا كجامعة عربية أن نحشد كافة الإمكانات لمصلحة القضية، والواقعية مطلوبة جدًّا، ومشكلتنا أحيانًا أننا واقعيون جدًّا ونتفاعل مع الواقع بشكل سليم وفق الإمكانات الخاصة بنا".

**وأضاف الدكتور أبو طالب سؤالًا ثانيًا:** "إلى أي مدى يمكن الاستفادة من التجربة الإيرانية فيما يتعلق بالعقوبات، كونها ما زالت قادرة على التأثير في المنطقة؟".

**أجاب السيد أبو الغيط:** "المسألة هي استخدام مفهوم الشيعة، بمعنى: أنا سيد الشيعة وممثل الشيعة المقيم في طهران، وبالتالي كل شيعة العالم الإسلامي خاصون بي. وهي نقطة اختلاف، لأنه لا يجوز أن ترد عليه بأننا ممثلو السنة، لأنه يعني في وقتها إضعافًا للعالم الإسلامي وشرخًا فيه. والأمر مرتبط بالبذرة التي وضعها برنارد لويس، وأخطر ما حصل أن مفكري واشنطن تبنوا هذه البذرة: "إن هناك مسلمين متفرقين بين سنة وشيعة، ويمكن أن نتعاون مع الشيعة ضد السنة"، وهو ما أدى إلى تبني سياسات ساهمت في خراب المنطقة.

**عبرت د. نهى بكر، عضو الهيئة الاستشارية**، عن سعادتها باللقاء، وسألت عن تراجع أجندة الإرهاب على طاولة المجتمع الدولي، وخاصة بعد صعود حكم طالبان واندلاع الحرب في أوكرانيا.

**واتفق السيد أبو الغيط مع التعليق بشكل تام، وقال:** "تصوروا نقل تكنولوجيا عسكرية بيولوجية (قنبلة جرثومية) إلى أيدي الإرهابيين!"، واتفق أن تكون مكافحة الإرهاب على صدارة الأجندات مرة أخرى، ولكن الشغل الشاغل للإدارة الأمريكية هو قص أجنحة الصين في العالم. المعنى هنا أن المحرك الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية هو الصين، وعليه تراجعت أجندة الإرهاب.

**استكملت د. نهى:** "الصين في أفريقيا أصبحت حاضرة بقوة، رغم أنها تفتقد الحوكمة واعتبار المعايير الدولية في ملفات مثل المناخ. هل الجامعة العربية تشتبك مع هذه الملفات؟".

**أجاب السيد أبو الغيط:** "بالطبع نتدخل، ولكن في حدود القدرة المتاحة. وأقول لكم إننا نبني خبراء في الشأن الصيني وشؤون أخرى، ونستعين بخبراء خارجيين".

**تداخل الدكتور توفيق أكليمندوس،** عضو الهيئة الاستشارية، في الجلسة الحوارية، معبرًا سعادته بكتاب "شاهد على الحرب والسلام". تدخل السيد أبو الغيط موجهًا كامل الاحترام لشجاعة الرئيس الراحل "أنور السادات" في شن الحرب وبدء عملية السلام. واستكمل الدكتور توفيق: "لديَّ انطباع أن هناك معسكرًا غربيًّا وآخر شرقيًّا في العالم حاليًّا. هل يمكن القول إن هناك معسكرًا ثالثًا لا يتحيز لأي من المعسكرين؟".

**وأجاب السيد أبو الغيط:** "هل تقول إن علينا خلق معسكر عدم انحياز جديد؟ ممكن جدًّا بزوغ عدم انحياز جديد، ولكن في حالة وجود عناصر قادرة على تشكيله. ففي الخمسينيات كان هناك قادة أفارقة وآسيويون، وشكلوا حركة عدم الانحياز التي بقيت حتى 1991 مع انفجار الاتحاد السوفيتي. هنا انتفى عدم الانحياز".

**واستكمل:** "أتصور أن هذه الحركة تحتاج الآن إلى تشكيل عناصر جديدة ودول جديدة. في خضم هذا الاستقطاب، لا يغيب عنا أن الشركات الأمريكية تنقل مصانعها إلى فيتنام (التي حاربت الغرب لثلاثين عامًا)؛ هناك مصالح تم بناؤها، وتدخل الهند في تعاون لصيق مع الغرب، وكذلك الحال مع اليابان وكوريا".

**تداخل الأستاذ محمد مرعي، مدير المرصد المصري:** "إن السيد (عمرو موسى) في لقاء صحفي معه مؤخرًا، ألمح إلى عودة إحياء حركة تجمع دول العالم الثالث".

**أجاب السيد أبو الغيط:** "هناك الآن أطر مختلفة، منها دول البريكس، وهو إطار رباعي اقتصادي يضم الصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا. ولكن، على سبيل المثال، فإن البرازيل لن تخرج عن مبدأ مونرو الأمريكي مهما كانت قدرتها الاقتصادية. وعليه أقول إن الإطار سيكون اقتصاديًّا فقط. وهناك توترات في العلاقات بين الهند والصين. وبالتالي فإن إنشاء حركة لعدم الانحياز في الوقت الحالي، غير مناسب ما لم يكن هناك مرشحون لتشكيل الحركة.

**تداخل الدكتور توفيق** مرة أخرى، وأشار إلى مقترح إيمانويل ماكرون الرئيس الفرنسي بإنشاء جيش أوروبي مشترك، وردود الفعل الفرنسية والأوروبية على هذا المقترح.

ورد السيد أبو الغيط: "أنصحكم بقراءة كتاب (القيادة) لكاتبه هنري كيسنجر، والذي ذكر فيه أن شارل ديجول طلب من "أيزنهاور" حماية نووية مباشرة من الولايات المتحدة أمام الاتحاد السوفيتي في حال الغزو. وأقصد هنا أن الأوروبيين سيظلون متحدين ما دام هناك تهديد روسي. ولكن في حال انزوى هذا التهديد، فسيؤثر ذلك على الوحدة في إطار دول الاتحاد الأوروبي".

**وسأل الأستاذ عزت إبراهيم**، عضو الهيئة الاستشارية: "عن الجيل الجديد من مراكز الأبحاث في المنطقة العربية، ما هي نقاط القوة والضعف في هذه المراكز حتى هذه اللحظة؟ وما هي خطة الإصلاح لمراكز الأبحاث؟".

**رد السيد أبو الغيط:** "مراكز الأبحاث تحتاج بقوة إلى الدعم المادي، بالإضافة إلى التنمية الدائمة لقدرات الباحثين، وتنمية القدرات على إتقان اللغات الأجنبية. واللغة هي مفتاح رئيسي للتطوير. والدول العربية لديها قدرات بشرية متميزة، يمكن الاستفادة منها في مراكز الأبحاث. وهناك العديد من الدول العربية أصبح لديها مراكز متميزة للبحث والتفكير".

**ودارت مداخلة الأستاذ أحمد عليبة**، رئيس وحدة التسلح في المركز المصري؛ حول دور الجامعة العربية في الأزمات العربية المختلفة، خصوصًا الأزمة الليبية.

**وأجاب السيد أبو الغيط** بأن سقوط الدولة الليبية أدى لصعود أمراء الحرب والميليشيات، وكل هذا تم في دولة تنتج مليون و200 ألف أو 400 ألف برميل، وإشكالية ليبيا تتمثل في الميليشيات وتوزيع الثروات والتدخلات الأجنبية. وأكد السيد أحمد أبو الغيط على أهمية مواصلة الجهود الدولية والإقليمية لإخراج ليبيا من حالة الانسداد السياسي التي تمر بها، من خلال الاتفاق على قاعدة دستورية وقانونية تُجرى على أساسها الانتخابات الوطنية، وعلى التواصل والتشاور بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة لدعم الجهود الرامية لتحقيق إعادة الاستقرار إلى ليبيا، وعلى أهمية قيام الأطراف الليبية الفاعلة بإعلاء المصلحة الوطنية واتباع سبل الحوار للتوصل إلى تسوية للأزمة القائمة.

**وأضاف عليبة سؤالًا آخر:** "هل نحن بحاجة إلى آليات جديدة في الجامعة العربية؟".

**وهنا أجاب أحمد أبو الغيط:** "إن الجامعة بالطبع في حاجة شديدة إلى آليات جديدة، ولكن مشكلة الجامعة هنا هي مثل مشكلة مجلس الأمن؛ حيث إن تعديل الإجراءات والمواثيق

يحتاج إلى اجتماعات مطولة، وهو ما قام مجلس الأمن بعمله منذ 1991. وقد حاولنا في الجامعة العربية فعل ذلك منذ عشر سنوات، عندما قال أمين عام سابق للجامعة إن المشكلة في ميثاق الجامعة العربية، رغم أنني لا أرى أن المشكلة في الميثاق. ونحن لا نستطيع أن نكون مثل الاتحاد الأوروبي، لأن فلسفة إنشاء الجامعة تختلف عن الاتحاد الأوروبي؛ الأوروبيون قتلوا على الأرض 100 مليون أوروبي قبل أن يصلوا لاتحاد يمنع الحرب بين ألمانيا وفرنسا. و(النحاس باشا) قام قديمًا بعرض فكرة أن يكون قرار الجامعة فوق إرادة الدول، ولكن لم يتحقق ذلك، فالجامعة هي جهاز تنسيقي يقوم بالتنسيق، وعلى أكثر تقدير توحيد. وما يحدث الآن هو محاولة الحفاظ على الجامعة العربية ككيان، وقد قبلت المهمة للحفاظ على هذا الكيان".

**أما مداخلة الدكتور أحمد أمل، رئيس وحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري**؛ قد تركزت حول الانعكاسات الدولية على القارة الأفريقية، في ظل تغير اتجاهات الأهمية الاستراتيجية للقارة، وإعادة ترتيب أوضاعها في ظل تحولها لساحة لتنافس القوى الكبرى.

**وأجاب السيد أحمد أبو الغيط** بأن العديد من الدول العربية لها أدوار نشطة في أفريقيا، وأشار إلى دور مصر في القارة أثناء توليه مهمة وزير خارجية مصر، وارتفاع ميزانية صندوق التعاون الإقليمي الذي خُصص للتعاون مع دول القارة الأفريقية. وذكر السيد أبو الغيط أنه في 2006 حضر قمة أفريقية صينية في بكين، وقال الرئيس الصيني في وقتها: "إن بكين تتبرع بـ 3 مليارات دولار في الأعوام الثلاثة القادمة"، والرئيس الصيني الحالي يتحدث عن حوالي 10 مليارات دولار؛ ومن ثم فإنه لا يمكن المقارنة بالدور الصيني، لأن الإمكانيات متفاوتة بشكل كبير جدًّا، وهذا لا يعني تراجع الدور العربي.

**الأستاذة الشيماء عرفات، الباحثة ببرنامج العلاقات الدولية**، طرحت تساؤلًا حول ملامح التعاون المصري السعودي في قضية الطاقة النظيفة، وأن وجود اتجاه لعمل سيارة كهربائية بتعاون مصري سعودي يمكن أن يكون مبشرًا بأن تستطيع الجامعة أن تتحرك من خلال هذه المشاريع الصغيرة لإحداث اختراق في وجه المشاريع الغربية المعادية.

**وقال أحمد أبو الغيط:** "هذه المشاريع ستنجح في صياغة علاقة مصرية سعودية صحية واستراتيجية، وهي نماذج ناجحة للتعاون الثنائي بين الدول العربية".

**الأستاذ محمود قاسم**، الباحث ببرنامج الدراسات العربية، طرح سؤالًا عن حدود وآفاق التعاون في منطقة شرق المتوسط.

**وأجاب السيد أبو الغيط:** "إن التعاون الاقتصادي مع دول شرق المتوسط يمكن أن يمتد لتعاون أمني شامل، ويمكن أيضًا ألا يحدث ذلك. والذي خلق هذا الزخم هو الكشوفات في منطقة شرق المتوسط، وما اكتشف حتى الآن ربما يمثل رأس جبل الجليد، بمعنى أن المنطقة تعوم على حقل غاز كبير، ويمكن أن يُستدل على ذلك من الكشوفات اللبنانية والقبرصية والإسرائيلية والفلسطينية، وكذلك الاكتشاف الأخير في العريش. وهذه الحقول ستفرض تعاونًا، والمصريون كانوا على قدر من الحكمة لأخذ خطوات لأن يكونوا المركز في هذا الموضوع، وبالتالي فهي أهداف طموحة وقابلة للتحقق".

**الأستاذ شادي محسن**، الباحث في الملف الإسرائيلي، طرح تساؤلًا: "إن البحر الأحمر منطقة مهمة جدًا. هل هناك رؤية في الجامعة العربية لمشروع مؤسسي في هذه المنطقة؟".

**وأجاب السيد أحمد أبو الغيط:** "إن الولايات المتحدة لديها مخططات في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، لأن الصدام القادم مع الصين لن يكون صدامًا على الأرض ولا في الجو، ولكنه سيكون نزاعًا بحريًا. وبالتالي فإن التفكير الأمريكي في وجود قواعد وحاملات طائرات هو تفكير استراتيجي لحماية مصالحها، وقد تسعى لإشراك بعض دول المنطقة كأطراف منفردة".

**الأستاذة منى قشطة**، الباحثة **بوحدة الإرهاب والصراعات المسلحة**، تساءلت: "ماذا عن القنبلة الموقوتة التي تأوي عشرات الآلاف من الدواعش في شمال شرق سوريا؟ وكما تم الحديث عن تفكيك هذه المخيمات، كان هناك تنصل من قبل الدول الغربية وإلقاء للمسؤولية على عاتق الدول العربية".

**وأجاب أمين الجامعة العربية** بأن هذه المخيمات ينتقل منها المقاتلون لدول أخرى، والعديد من الدول الغربية ترفض استقبال من يحملون جنسيتهم من هؤلاء المقاتلين.

**الأستاذ محمد منصور، وهو باحث أول بالمرصد المصري**، طرح تساؤلًا حول ما إذا كان قرار طرد الخبراء الروس في حرب أكتوبر من العوامل التي أثرت على أداء مصر.

**وأكد السيد أبو الغيط** أنه لا يستطيع القول إن طرد الخبراء أثر على الأداء المصري، لأن الفترة الزمنية الفاصلة قصيرة من يوليو 1972 وحتى أكتوبر 1973، وأنه حضر هذه الفترة وكتب عنها في "شاهد على الحرب والسلام"، وأن الرئيس "السادات" قرأ الوضع بشكل منضبط جدًّا، وهو الحصول على أرض في سيناء، ومن ثم التفاوض. وبالتالي لا يمكن بعد 40 عامًا القول إنه تهاون في الحقوق المصرية، مؤكدًا ضرورة قراءة الوضع الاستراتيجي بدقة ولو بعد 50 عامًا. مضيفًا أن مارتن إنديك في كتابه الأخير اعترف على لسان كيسنجر أنه بعد 48 ساعة من الصدام خسرت إسرائيل على الجبهة المصرية 50 طائرة قتال و500 دبابة في الـ 48 ساعة الأولى، وبعدما جاء الدعم الأمريكي المباشر لإسرائيل، وأن الهدف السياسي الاستراتيجي للحرب تحقق، وهو فرض التفاوض على إسرائيل.

**واختتم السيد أحمد أبو الغيط** حديثه بالإشارة إلى أهمية تبني الوطن العربي استراتيجيات غير تقليدية للتعامل مع العالم المتغير، والحاجة إلى الخيال في التفكير والجرأة في العمل لمواجهة التحديات الجديدة.

**وانتهت الجلسة الحوارية بقيام الدكتور خالد عكاشة، مدير المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، بتوجيه الشكر لمعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد أحمد أبو الغيط، على مشاركته في هذه الجلسة الحوارية الثرية.**

# مراجعة الكتب

مراجعة الكتب

# الأساس الفكري للتنافس الأمريكي الصيني

## مراجعة لكتب أساسية

**د. محمد كمال**

أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة وعضو الهيئة الاستشارية

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية الاستراتيجية

ظلت سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين قائمة على الدمج والتعاون منذ زيارة الرئيس الأمريكي نيكسون لبكين عام 1972، وحتى عام 2011 عندما أعلن الرئيس أوباما سياسة التوجه نحو آسيا. خلال الفترة الأولى وأثناء الحرب الباردة، كان الهدف الأمريكي هو تقوية الصين للمساعدة في سياسة الاحتواء ضد الاتحاد السوفيتي، من منطق عدو عدوي صديقي. ولكن بعد انهيار الأخير وتصاعد مد العولمة، هدفت الولايات المتحدة إلى دمج الصين في النظام الاقتصادي العالمي لضمان التزامها بقواعده، لذا ساندت دخولها منظمة التجارة العالمية، كما

اعتقدت أن التعاون الاقتصادي سيساعد على النمو السلمي للصين، وأن قوى العولمة مثل ثورة الاتصالات وسهولة تداول الأفكار والمعلومات سوف تساعد في تغيير النظام السياسي الصيني من الداخل وتجعله أكثر تحررًا.

ولكن الولايات المتحدة توصلت في العقد الأخير إلى قناعات جديدة تقوم على أن الافتراضات السابقة كانت خاطئة؛ حيث اتهم مسؤولون أمريكيون الصين بمخالفة قواعد التجارة العالمية، وتحدث مسؤولون أمريكيون عن أن التكنولوجيا يمكن أن تُستخدم لتقوية النظام السياسي وليس بالضرورة إضعافه، وأن الصين لا تنمو اقتصاديًا فقط بل أصبحت تنمو وتتمدد عسكريًا وأصبح لها تطلعات استراتيجية وليست اقتصادية فقط. لذا وصف أحد المحللين الأمريكيين استراتيجية الدمج التي طبقتها الولايات المتحدة مع الصين منذ عام 1972، بأنها كانت أكبر خطأ جيوستراتيجي وجيوقتصادي ارتكبته السياسة الخارجية الأمريكية، وأصبح هناك توافق داخل المؤسسة الأمريكية بحزبيها الديمقراطي والجمهوري بأن الصين أصبحت تمثل المنافس الاستراتيجي الأساسي للولايات المتحدة، وأنه من الضروري وقف هذا الصعود الصيني.

هذه التحولات الأخيرة في السياسة الخارجية الأمريكية استندت إلى أساس فكري ظهرت ملامحه في عدد من الكتب التي صدرت في السنوات الأخيرة، ووضعت إطارًا للجدل الفكري الأمريكي حول التحول في الرؤية للصين بعيدًا عن الارتباط والمشاركة، ونحو المنافسة والمواجهة.

أحد هذه الكتب الهامة شارك في تأليفه إتش ماكماستر، مستشار الأمن القومي السابق للرئيس ترامب، **ويحمل عنوان الصين والغرب، والصادر عام** 2019. China and the West: The Munk Debates

في هذا الكتاب، يرى ماكماستر أن قدرة القوى الخارجية على التأثير على التطور الداخلي للصين محدودة للغاية، وأن السياسة القديمة القائمة على المشاركة الاستراتيجية مع الصين كانت مدعومة بالافتراض الضمني والخاطئ بأن الصين ستتصرف بطريقة تدعم النظام الدولي، ويشير ماكماستر إلى أن الواقع يتمثل في أن الصين تحاول تقويض قواعد النظام الدولي القائم وتغييرها في نهاية المطاف بقواعد أكثر تعاطفًا مع مصالحها. ويذكر ماكماستر أنه بعد الأزمة المالية لعام 2008 مباشرة، حدث تحول في الصين مفاده أنها لن تلتزم بالقواعد، ولن تقوم بتحرير اقتصادها أو شكل حكمها. ويشير ماكماستر إلى أن تورط الولايات المتحدة في حربي أفغانستان والعراق والحرب العالمية على الإرهاب، أدى إلى صرف انتباه واشنطن عن صعود الصين. وأنه

بالرغم من أن الولايات المتحدة قد ساعدت الصين في الدخول إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001، وأن الصين تعهدت وقتها بتحرير اقتصادها، واحترام قواعد الملكية الفكرية، ووقف الإعانات الحكومية للشركات المملوكة للدولة، فإنها لم توفِ بأي من تلك الوعود. ويرى ماكماستر أن الحزب الشيوعي الصيني لا ينوي اللعب وفقًا للقواعد المرتبطة بالقانون الدولي أو التجارة.

الكتاب الثاني يحمل عنوان **"ماراثون المائة عام: استراتيجية الصين السرية كي تحل محل الولايات المتحدة كقوة عظمى"**. The Hundred-Year Marathon: China's Secret Strategy to Replace America as the Global Superpower الكتاب من تأليف مايكل بليسبري، وصدر عام 2016.

الكتاب يعرض أفكار بعض المحللين الاستراتيجيين الصينيين، وينطلق من نقطة أن الصين لديها رؤية طويلة المدى، ومخطط يستهدف أن تحتل المكانة الأولى في العالم بحلول عام 2049، أي بعد مرور 100 عام على نجاح الثورة الصينية.

هذه الخطة تقوم على ثلاث مراحل: الأولى هي اللحاق بالولايات المتحدة في المجالات المختلفة، والثانية هي السباق مع الولايات المتحدة ومشاركتها بالقيادة، والثالثة هي أن تصبح الصين الدولة القائد في العالم.

الكتاب يتحدث عن أن الصينيين تعلموا دروس التاريخ فيما يتعلق بصعود وانهيار القوى العظمى، ومنها عدم التعجل في قيادة العالم، وعدم الدخول في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة كما فعل الاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة، ولكن اتباع نموذج الولايات المتحدة التي حلت محل بريطانيا كقوة عظمى - بهدوء وسلاسة. الصينيون يرفعون شعار "لا تجعل عدوك يعرف أنك عدوه إلا عندما تحين اللحظة التي لا يستطيع فيها أن يوقف تقدمك"، ويصفون العلاقة مع الولايات المتحدة بأنها ليست مباراة ملاكمة أو مبارزة ولكنها تشبه الماراثون الطويل، والذي سوف ينتهي بفوز الصين.

إحدى علامات الطريق في هذا الماراثون هي الخطة التي أعلنتها الحكومة الصينية عام 2015، وأطلقت عليها "صنع في الصين 2025". الخطة استهدفت تحويل الصين إلى اقتصاد يركز على الصناعات عالية التقنية، أي تلك المرتبطة بما يسمى "الثورة الصناعية الرابعة"، وليست الصناعات رخيصة السعر ومحدودة الجودة كما هو الانطباع حاليًا عن المنتجات الصينية.

الخطة تركز على 10 قطاعات، أهمها: التكنولوجيا الحيوية، والأدوية، والروبوتات، وتكنولوجيا الجيل الجديد للمعلومات والبرمجيات، ومعدات الفضاء والطيران، والمركبات التي تسير بالطاقة الجديدة (مثل السيارات الكهربائية)، ومعدات السكك الحديدية المتقدمة، والنقل البحري، ومعدات الطاقة الكهربائية، والمواد الجديدة (مثل تلك المستخدمة في الشاشات والخلايا الشمسية). وهدف الصين هو الانتقال من الصناعات كثيفة العمالة إلى الصناعات عالية التكنولوجيا التي يتخصص فيها حاليًا الولايات المتحدة والغرب، وهي بالتأكيد صناعات المستقبل.

سيطرة الصين على هذه الصناعات سوف تؤدي بالتأكيد إلى إعادة هيكلة النظام التجاري الدولي، وستفقد الكثير من الدول الغربية مكانتها في سوق الصادرات التكنولوجية، كما أن هذه الدول سوف تفقد السوق الصينية الكبيرة التي تقوم الآن بتصدير هذه السلع المتقدمة إليه مثل الطائرات والسيارات وغيرها، عندما تقوم الصين بالاعتماد على إنتاجها المحلي من هذه المنتجات.

الكتاب الثالث من تأليف أحد أكبر أساتذة العلاقات الدولية بجامعة هارفارد الأمريكية، وهو جراهام أليسون، وعنوان الكتاب «**الحرب الحتمية: الصين وأمريكا وفخ توسيديدس**».

Destined for War: can America and China escape Thucydides's Trap?

الكتاب صدر عام 2018، وقام بتحليل 16 حالة لقوة صاعدة قامت بتهديد قوة مسيطرة في العالم خلال الأعوام الخمسمائة الأخيرة، وأدى ذلك في 12 حالة إلى الحرب، في حين تم تجنب الحرب في 4 حالات فقط.

المؤلف يستند في تحليله إلى ما يسمى «فخ توسيديدس»، وتوسيديدس هو المفكر الاستراتيجي اليوناني الذي قام بتأريخ الحرب بين أثينا (القوة الصاعدة) وأسبرطة (القوة المهيمنة) منذ 2400 عام، ووصل إلى نتيجة أن صعود أثينا والتغير في ميزان القوى الذي أحدثه مع أسبرطة، أثار الخوف لدى الأخيرة، وجعل الحرب بينهما حتمية. وركز توسيديدس على عنصرين في ديناميكية هذا الأمر، الأول هو إحساس القوة الصاعدة (أثينا) المتزايد بالأهمية، وأن لها حقوقًا مكتسبة، ومطالبتها بقدر أكبر من النفوذ، والثاني هو إحساس القوة المهيمنة (إسبرطة) بالخوف وعدم الأمن، والتصميم على الدفاع عن الأوضاع القائمة. وأدى ذلك للحرب بين أسبرطة وأثينا، والتي انتهت بعد ثلاثين عامًا بفوز محدود لأسبرطة، ولكنها دمرت الطرفين.

المؤلف يشير إلى أن الملابسات المرتبطة بظهور قوة صاعدة وتهديدها لقوة مهيمنة، أصبحت مثل «الفخ» الذي يؤدي إلى الحرب بين هاتين القوتين. ويخلص لنتيجة أن هذا الفخ ينطبق أيضًا على الصين (القوة الصاعدة) والولايات المتحدة (القوة المهيمنة)، وأن هناك «حتمية» للحرب بينهما، كما حدث بين أسبرطة وأثينا، وكذلك فرنسا (المهيمنة) وبريطانيا (الصاعدة) في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وألمانيا (الصاعدة) وبريطانيا (المهيمنة) في الحرب العالمية الأولى، وغيرها من الأمثلة.

الكتاب يرصد التصاعد السريع في القوة الصينية مقارنة بالولايات المتحدة ما بين عامي 1980 و2014، وأن اقتصاد الصين في 1980 كان يمثل ٪10 من نظيره الأمريكي، وصادراتها ٪6 مقارنة بالأمريكية، والاحتياطي الصيني سدس الأمريكي، وفي 2014، أصبح الاقتصاد الصيني يمثل ٪101 من الأمريكي، والصادرات ٪128، والاحتياطي 28 ضعف الأمريكي.

الكتاب الرابع يتحدث أيضًا عن حتمية الصراع بين الولايات المتحدة والصين، ولكن يربط ذلك بما يصفه بحالة الضعف النسبي التي ستشهدها الصين خلال السنوات القادمة، وليس تصاعد القوة الصينية. عنوان الكتاب **"منطقة الخطر: الصراع القادم مع الصين"** Danger Zone: The Coming Conflict with China, تأليف هال براندز الأستاذ بكلية الدراسات الدولية بجامعة جونز هوبكنز، ومايكل بيكلي أستاذ العلوم السياسية بجامعة تافتس، والصادر عام 2022.

الفكرة الرئيسية للكتاب هي أن الصين ليست دولة صاعدة بقدر ما هي دولة وصلت إلى ذروة قوتها، دولة لديها طموحات القوة المتزايدة، ولكنها تواجه الآن تحديات تزداد سوءًا في الداخل والخارج.

أي أن الصين في "لحظة" تشعر فيها بأنها قوية بما يكفي لتحدي النظام الحالي بعنف، ومع ذلك تفقد الثقة في أن الوقت في صالحها. ويذكر المؤلفان أن العديد من الأمثلة من العصور القديمة إلى الوقت الحاضر توضح أن القوى الصاعدة تصبح أكثر عدوانية عندما تتضاعف الصعوبات التي تواجهها، وتدرك أنها يجب أن تحقق طموحاتها الآن أو تفوت الفرصة لتحقيق ذلك إلى الأبد. وأن الحروب الأشد رعبًا في القرن الماضي لم تبدأ بالقوى الاحتجاجية الصاعدة، ولكن من قبل دول مثل ألمانيا في عام 1914 أو اليابان في عام 1941، التي كانت قد بلغت ذروتها وبدأت في الانحدار. والآن تتبع الصين هذا القوس: صعودًا مثيرًا يتبعه احتمال حدوث هبوط حاد.

ويشير مؤلفا الكتاب إلى أنه بفضل عقود من النمو السريع، أصبحت الصين أكبر اقتصاد في العالم بمقياس القوة الشرائية، ولديها استثمارات تمتد عبر الكرة الأرضية، وقوة عسكرية متنامية، وتقدم في التقنيات التكنولوجية الحاسمة، لذا فإن الكثيرين في الغرب يرددون أنها ستصبح قريبًا رقم واحد.

ولكن يجادل الكتاب بأنه إذا نظرت عن كثب، فإن مستقبل الصين لا يبدو مشرقًا؛ فالصين تشهد انخفاضًا في معدلات النمو الاقتصادي، وأصبحت موارد المياه والأراضي الزراعية والطاقة شحيحة. وبفضل إرث سياسة الطفل الواحد، تقترب الصين من كارثة ديموغرافية، وستفقد 70 مليون فرد في سن العمل على مدى العقد المقبل بينما تكتسب 120 مليونًا من كبار السن. وبينما ساعد العالم الخارجي ذات مرة في صعود الصين، فإن الدول الغربية تطرد الآن الشركات الصينية من أسواقها المالية، وتخنق الشركات الصينية العملاقة للتكنولوجيا مثل هواوي، وتعزز الإنفاق العسكري، وأنشأت تحالفات متعددة الأطراف لوقف توسع بكين.

وبالتالي، على المدى الطويل ستجعل مشاكل الصين منها أقل قدرة على المنافسة، وربما لا تستطيع التفوق على أمريكا في ماراثون القوة العظمى، ناهيك عن أمريكا وحلفائها. ولكن على المدى القريب، يجب أن نتوقع صينًا أكثر خطورة، صينًا تقامر بشكل كبير لإعادة تشكيل ميزان القوى قبل أن تغلق نافذتها، وأن التنافس الأمريكي الصيني سيصل إلى "لحظة الخطر" القصوى في عشرينيات القرن الحالي، أي خلال هذا العقد، وستكون تايوان هي الهدف الأكثر احتمالًا لهذا التنافس.

**الكتاب الخامس بعنوان "حرب الرقائق: القتال من أجل التكنولوجيا الأكثر أهمية في العالم"**

Chip War: The Fight for the World's Most Critical Technology ومؤلفه هو "كريس ميلر" الأستاذ بكلية "فليتشر" للدبلوماسية بجامعة "تافتس" الأمريكية، والصادر عام 2022، واستغرق إعداده خمس سنوات في الدراسة والبحث.

يقوم الكتاب بسرد قصة صناعة الرقائق الإلكترونية وأشباه الموصلات، منذ بدايتها تقريبًا وحتى المرحلة التي نعيشها حاليًا، والتي تشهد حربًا في صناعة الرقائق بين الولايات المتحدة والصين.

مؤلف الكتاب يتحدث باستفاضة عن أهمية الرقائق الإلكترونية، وأنها "العقول" الرقمية وراء كل منتج "ذكي" في العالم؛ فأي جهاز يعالج المعلومات، من الهواتف المحمولة، إلى

السيارات والطائرات، وأجهزة التحكم عن بعد، وماسحات الباركود أو أي جهاز يحتوي على شاشة عرض، أو يتصل عبر "الواي فاي"، فمن شبه المؤكد أن هناك رقائق سيليكون في مكان ما بداخله وتجعله يعمل. هذه الرقائق التي قد لا يزيد سعرها أحيانًا عن بضعة دولارات، قد يؤدي غيابها إلى توقف إنتاج سلعة أو قطاع اقتصادي بأكمله، كما شهدنا حديثًا بالنسبة لتوقف العديد من مصانع السيارات نتيجة لعدم توافر الرقائق.

رقائق أشباه الموصلات هي أيضًا سلعة استراتيجية، ويذكر المؤلف أنه "سيتم تحديد الهيمنة المستقبلية إلى حد كبير من خلال الوصول إلى رقائق الكمبيوتر الأكثر تقدمًا، لذا فهي ليست مجرد مسألة تهم وزراء المالية، ولكن أيضًا وزراء الدفاع؛ حيث سيعتمد مستقبل القوة العسكرية بشكل متزايد على رقائق أشباه الموصلات". ويشير الكتاب إلى أمثلة من المعدات العسكرية الحديثة، مثل أنظمة الرادار والصواريخ والدبابات والطائرات وتحديد المواقع (GPS) والتوجيه البصري، وتشفير الإشارات وفك تشفيرها، والخدمات اللوجستية، والحروب الرقمية والتي تستهدف اختراق البنية التحتية للخصم وأنظمة تشغيلها، والتطبيقات العسكرية لأنظمة الذكاء الاصطناعي (AI)، تعتمد كلها على استخدام الرقائق.

الكتاب يتناول تطور صناعة الرقائق الإلكترونية في العالم، ويذكر أن هذه الصناعة عندما بدأت لأول مرة في الستينيات والسبعينيات، كانت تقع بالكامل تقريبًا في الولايات المتحدة. ولكن على مدى العقود الخمسة الماضية، بدأت أماكن أخرى في التخصص في صنع الرقائق. ويشير إلى أن اسم تايوان أصبح له صدى في هذا النادي المختار. وعلى سبيل المثال، أصبحت إحدى الشركات التايوانية، وهي TSMC، عملاقًا في صناعة الرقائق، وبرأسمال سوقي قدره 350 مليار دولار، أي ما يعادل خمسة أضعاف شركة "إنديتكس" الأمريكية التي تقوم بصناعة الرقائق. نجاح صناعة الرقائق التايوانية اعتمد على عدة عناصر، يأتي على رأسها توافر الرؤية، والدعم الكبير الذي قدمته الدولة لهذه الصناعة في بدايتها، بالإضافة لتطوير نظام التعليم وتأهيل القدرات البشرية اللازمة لهذه الصناعة.

صناعة الرقائق أصبحت جزءًا من التنافس التكنولوجي بين الولايات المتحدة والصين، ومن هنا جاء عنوان الكتاب "حرب الرقائق"؛ حيث قامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات على الصين، بحيث يكون هناك حظر على إمداد الشركات الصينية برقائق معينة إذا كانت تحمل التكنولوجيا الأمريكية، وبهدف منع الصين من أن تكون قادرة على استخدامها في تطوير

صناعة التكنولوجيا الخاصة بها، أو في المجالات الاستراتيجية مثل أجهزة الكمبيوتر العملاقة أو أسلحة الجيل التالي، بالإضافة إلى إبطاء محاولات الصين تحقيق الاكتفاء الذاتي في تصنيع أشباه الموصلات المتقدمة.

هناك أيضًا تخوف أمريكي من أن أي هجوم صيني على تايوان سوف يكون له آثار باهظة، ووفقًا للكتاب فإن "صاروخًا واحدًا ضد مصنع TSMC (التايواني) سيتسبب في خسائر تقدر بمئات المليارات من التأخير في إنتاج الهواتف ومراكز البيانات والمركبات وشبكات الاتصالات السلكية واللا سلكية وغيرها من التقنيات".

المحللون الصينيون يرون أن حظر الرقائق على الصين سوف "يسيس" قضايا التكنولوجيا، وسيمنح الولايات المتحدة انتصارًا باهظ الثمن؛ حيث إن الصين (ثاني أكبر اقتصاد في العالم) تمثل سوقًا ضخمة لتصدير الرقائق الأمريكية، وإن أكثر من 60٪ من عائدات شركات الرقائق الأمريكية تأتي من التصدير للصين، بالإضافة إلى تأثير الحظر الأمريكي على ارتفاع أسعار العديد من السلع الاستهلاكية الصينية التي يتم تصديرها للأسواق الأمريكية.

**خلاصة ما سبق** هي أن تحول سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين من التعاون والمشاركة إلى التنافس والمواجهة، لم يأتِ من فراغ، بل استند إلى إطار فكري، عبرت عنه الكتب التي تم عرضها أعلاه، وهو ما يثبت أيضًا أن السياسة الخارجية الأمريكية غالبًا ما تكون نتاج تحولات تبدأ في عالم الفكر ثم تنطلق بعد ذلك إلى عالم السياسة.

Volume 1 | Issue 2 | January 2023

# Egyptian Journal of Strategic Studies

A quarterly journal published by the Egyptian Center for Strategic Studies
100 Al-Merghani St., Heliopolis, Cairo
+20226905861 | +20226905862 | +20226905863
info@ecss.com.eg
www.ecss.com.eg

ISSN-2812-6416